وزارة الثقافة والاعلام
الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان



ثورة ١٤ تموز

في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية

تأليف
الدكتور علاء موسى كاظم نورس

بغداد - ١٩٩٠

وزارة الثقافة والاعلام

الدار الوطنية للنشر والتوزيع والاعلان

ثورة ١٤ تموز

في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية

تأليف

الدكتور علاء موسى كاظم نورس

بغداد - ١٩٩٠

المقدمة

على الرغم من كثرة مانشر عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، من دراسات ومذكرات ووثائق، تبقى المعلومة المضافة مهما كانت درجة اهميتها نافعة ومفيدة خاصة وان هذه الثورة تعد احد ابرز الاحداث في مسار تاريخ العرب المعاصر، الى جانب ماالحدثته من ردود فعل على الصعيد الدولي والتي عكست في مجملها صورة التنافس الدولي ومصالح القوى الفاعلة في شؤون منطقة الشرق الاوسط على وجه التحديد.

ان هدف المساهمة التي اقدمها، هو تبريز ردود الفعل الاقليمية والدولية التي ترتبت على قيام ثورة ١٤ تموز باعتماد الوثائق البريطانية التي افرجت عنها وزارة الخارجية البريطانية مؤخرا (كانون الثاني ١٩٨٩)، بعد ان مضى عليها اكثر من ثلاثين عاما، بالاضافة الى تقارير السفارات والمفوضيات العراقية خلال الاشهر الاولى من الثورة، وهي على جانب كبير من الاهمية لما تقدمه من معلومات تفيد في استقراء ردود فعل هذه الدولة او تلك ازاء قيام ثورة تموز، ومن خلال مانشرته الصحافة الاجنبية يومذاك، على اختلاف نزعاتها واتجاهاتها.

وتفسيرا لبواعث ماحدث من ردود فعل على الساحة الدولية،

وجدت من المناسب تقديم رؤية تاريخية تستقرىء اهمية العـراق الستراتيجية باعتباره قلب الشرق الاوسط وبكل ماتعنيه من ابعاد سياسية واقتصادية وعسكرية.

ويبقى العمل التوثيقي بحاجة الى المزيد من القراءة الاكثر نفاذا الى داخل النص من اجل استكمال تحليله بمـا يتلائم والصيـاغة التـاريخيـة القـائمـة عـلى استنبـاط احكـام اقـرب الى الصـواب والموضوعية.

وعسى ان نكون قد اسهمنا بشيء من هذا .

ومن الله التوفيق وبه نستعين

د. علاء نورس

الفصل الاول

العراق في الستراتيجية البريطانية

العراق في الستراتيجية البريطانية

دراسة تاريخية

يعود التفكير الستراتيجي البريطاني بالعراق الى وقت مبكر من العصر الحديث حين أشتد الصراع على المنطقة بين قوى عديدة أقليمية ودولية، ويمكن القول، ان القرن السادس عشر كان عصر الستراتيجيات المتصارعة المتضاربة، وازدادت اتساعاً في الفترات اللاحقة. وبرز العراق أحد اكثر قواعد الارتكاز جذباً لتلك الاطراف. وفي ظل اشتداد التنافس الاستعماري، تمكنت بريطانيا من تحقيق الأرجحية في العراق حتى غدا يشغل حيزاً كبيراً في تفكيرها الستراتيجي.

لقد بدأت بريطانيا أولى خطواتها بفتح طريق للمواصلات بين ايران واوروبا عبر بغداد وحلب (١٦١٧)، وبعدها قامت العلاقات البريطانية بالعراق على الرابطة التجارية بين شركة الهند الشرقية والبصرة فقط (١٦٣٥)، وانشأت فيها بعد ثماني سنوات مركزاً تجارياً «تجريبياً» تحول في سنة ١٧٢٣، الى مركز دائم يتولى شؤونه ممثل للشركة بدرجة مقيم كانت له صفة قنصلية في اطار اتفاقية الامتيازات الاجنبية التي عقدتها بريطانيا مع الدولة العثمانية سنة ١٦٦١ [١].

---

(١) للتفاصيل ، أنظر:

J.G. Lorimer, Gazetteer of The Gulf , Oman, and Central Arabia, Vol. I, Historical, Part IB, (Calcutta, 1915), pp. 1182, 1188-90, 1193, 1196.

وحظي مركز الشركة في البصرة بضمانات واعفاءات ضريبية متنوعة كانت في حقيقتها تعبيراً عن تزايد النفوذ البريطاني في العاصمة العثمانية يومذاك وبخاصة في ظل ما أحرزته بريطانيا من تفوق على فرنسا بالذات في المجال الاستعماري وهو ماتؤشره الاحداث التي شهدتها أوربا والهند وكان لها تأثيرها الفاعل على تعزيز الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي، ولعل أبرزها الحروب السيليزية (١٧٤٢ - ١٧٤٨) [٢]، وحرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) [٣]. وفي مقابل ذلك، كانت بريطانيا تواجه في اطار نشاطها التجاري والسياسي في ايران، صعوبات كبيرة ناجمة عن الفوضى التي أجتاحت ايران في اعقاب اغتيال نادر شاه سنة ١٧٤٧، ودخول البلاد في خضم صراعات دموية على مدى عشر سنوات [٤]. يضاف الى ذلك، ان فرنسا وفي ظل العمليات

---

(٢) ابتدأت أزمة مقاطعة سيليزيا النمساوية سنة ١٧٤٠ حين تولى عرش بروسيا الملك الطموح فردريك الثاني المشهور بالكبير الذي دعا الى ضم سيليزيا الى مملكته. ونجح في ان يحصل على دعم الملك لويس الخامس عشر (فرنسا) ضد الامبراطورة ماريا تريزا النمساوية. ثم تداخلت هذه الازمة مع حرب تجارية كانت قائمة منذ سنة ١٧٣٩ بين بريطانيا واسبانيا. وسرعان ما حصل الائتلاف الفرنسي - البروسي على دعم كل من سكسونيا وسردينيا واستمر الصراع حتى سنة ١٧٤٨ بين كل من بروسيا وفرنسا وبافاريا وسكسونيا وسافوي ضد النمسا وبريطانيا وهولندا.

(Carlton J.H. Hayes., History of Europe, VoL. II, New York, 1949, P. 83).

ويقول لوريمر: «بدأت الحروب السيليزية في سنة ١٧٤٢ - وفيها وقفت هولندا - وهي الدولة الاوربية الاخرى ذات المصالح الهامة في منطقة الخليج العربي الى جانب بريطانيا في تأييد قضية ماريا تريزا. ومن احداثها ان فرنسا انتزعت مدراس في الهند من ايدي انكلترا، لكن هذه استعادتها مرة اخرى وفق معاهدة ايكس لاشابل سنة ١٧٤٨».

(دليل الخليج، القسم التاريخي، جـ١، ص ١٣٣).

(٣) من الحروب الكبرى في أوربا، وقد أدت الى تغلب بريطانيا على فرنسا في المجال الاستعماري.

(٤) للتفاصيل، انظر: عبد الامير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧ - ١٧٧٨، ترجمة هاشم كاظم لازم، بغداد ١٩٧٧، ص ٤٤، ٤٦، ٥٢، ٦٨ - ٦٩.

العسكرية التي شهدتها حرب السنوات السبع، تمكنت قواتها البحرية في تشرين الاول ١٧٥٩ من شن هجوم على بندر عباس وتدمير منشآت الوكالة البريطانية فيها، وهي المؤسسة البريطانية الرئيسية في الخليج العربي. وفي ظل تلك الاوضاع، لم يعد في نظر مجلس مديري شركة الهند الشرقية في لندن، أمر مرغوب فيه، الاستمرار في البقاء هناك، فصدرت الاوامر في اوائل سنة ١٧٦٣ بنقل المقر الرئيس لهم في الخليج من بندر عباس الى البصرة التي غدت كما يقول لوريمر «أهم القواعد البريطانية في منطقة الخليج العربي»(٥)، ورفعت مقيمية البصرة الى درجة وكالة وفي مركز هام من الناحيتين التجارية والسياسية. وفي آب ١٧٦٤ تم اعتراف الباب العالي بها على انها «قنصلية» مشمولة بنظام الامتيازات، ومعاملة القنصل معاملة السفير البريطاني نفسه(٦).

ويمكن القول، ان الدور البريطاني تجارياً وسياسياً وعسكرياً، غدا أكثر وضوحاً في الاهداف في منطقة الخليج العربي عموماً والعراق بصورة خاصة، منذ بدايات النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأخذت الاعتبارات الستراتيجية تحدد السلوك البريطاني بشكل أو آخر. ولعل سنوات ١٧٦١ - ١٧٦٨ التي شهدت عمليات عسكرية بريطانية في المنطقة وباشتراك

---

(٥) Lorimer, op. cit, Vol. 1,. pt.IB, pp. 1206, 1211.

وأنظر:

صالح العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي، ١٧٩٨ - ١٨١٠، بغداد ١٩٧٩، ص ٤٢، ٤٦

(٦) Lorimer, op. cit., VoL. I, Pt. IB., 1220.

وفي الترجمة العربية: دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الرابع، ص ١٨١٤ - ١٨١٥، ١٨٢٧.

مع العثمانيين تارة ومع الايرانيين تارة أخرى[٧]، تؤشر بعضاً من أبعاد تلك الاعتبارات.

حقاً ان موقع العراق الستراتيجي الممتاز مابين الشرق والغرب، كان عاملاً جوهرياً وأساسياً في توجيه انتباه البريطانيين وتحديد مسارات تغلغلهم ونفوذهم فيه. انه قلب الشرق الاوسط، وخطورة موقعه هذا تفسر جوانب من صراعه الطويل مع قوى أجنبية عديدة. واذا كانت البصرة هي المحطة الأولى، فان المصلحة الستراتيجية البريطانية، كانت تستلزم المزيد من الامتداد في ربوعه، وبغداد عاصمة الباشوية تعني الكثير في هذا المجال. وأملت الاحداث اللاحقة، توجهاً لتحقيقه بخطوات عملية.

لقد استخدمت بريطانيا، طريق العراق الى الهند خلال حرب السنوات السبع (١٧٥٦ – ١٧٦٣)، ومن جانب آخر، فان الهند ذاتها كانت ذات أثر بليغ في تعلق بريطانيا بالعراق، وجاء رحيل بونابرت الى الشرق وخططه في المنطقة (١٧٩٨)، ليفرض تحدياً جدياً للوجود البريطاني في الشرق عموماً: أحتل مصر، وقد يغزو الهند مجتازا الشرق الادنى والأوسط وعبر الطريق البري..

حلب + وادي الفرات + الخليج العربي + التقدم بمحاذاة الساحل الى الهند.

وكان قلق بريطانيا في أقصاه، وجاءت ردود فعلها في أقصاها أيضا سياسياً

---

(٧) انظر: عبد الامير محمد أمين، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، بغداد ١٩٦٦، ص ٤١، ٤٤، ٤٧.

وكتابنا: السياسة الايرانية في الخليج العربي ابان عهد كريم خان، ١٧٥٧ – ١٧٧٩، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٢، ص ٢٣ – ٣٦، ٤٩ – ٥٠.

وعسكرياً، فعقدت معاهدات تحالف مع الدولة العثمانية وعمان وفارس[8]. وأسرعت في تعزيز نفوذها في العراق بتأسيس مقيمية في بغداد سنة ١٧٩٨، عهدت بها الى أحد من ذوي الخبرة السياسية بشؤون المنطقة وهو هارفورد جونز (H.Jones)، الذي كان عليه ان يعمل على احباط خطط فرنسا في ساحة عمله، كما كلف بان يعد تقريراً مفصلاً عن أحوال العراق الاقتصادية والعسكرية[9].

وتعاظمت أهمية بغداد دبلوماسياً خلال السنوات الثلاث التي أعقبت ذلك وبما يتوافق وما أحرزته بريطانيا من تفوق عسكري وسياسي على فرنسا كان في محصلته هزيمة لمخططات بونابرت في الشرق. لقد غدا هارفورد جونز أول قنصل لبريطانيا في بغداد، بعد صدور أمر سلطاني في ٢ تشرين الثاني ١٨٠٢، ينص على الاعتراف بالمقيمية قنصلية بريطانية تتمتع بالامتيازات الاجنبية، وكان هذا بمسعى من السفير البريطاني في العاصمة العثمانية اللورد (Elgin)[10].

وجاء في الأمر السلطاني، ان للقنصل حق حماية التجار والرحالة البريطانيين، ويعفى هو وجميع العاملين معه من مختلف الضرائب والمكوس، ولايجوز لأية سلطة ان تلقي القبض عليه أو تفتش بيته، وأية شكوى تقدم ضده، تحال الى السلطان مباشرة. وله حرية التنقل في البلاد، وحمل السلاح في المناطق الخطرة

---

(٨) للتفاصيل، راجع:
زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، بغداد ١٩٦٨، ص ٦٧ – ٧٨، العابد، المصدر السابق، ص ٧٩ – ٩٧.

(٩) Lorimer, op. cit., Vol. I, Pt. IB, pp. 1291-2,
العابد، ص ٩٧ – ٩٩.

(١٠) أنظر بحثنا المعنون: الدبلوماسية البريطانية في العراق (١٨٠٨ – ١٨٢٣)، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثامن عشر، بغداد ١٩٨١، ص ٦٣.

ويقدم له العون والحماية في أي مكان يكون فيه، وان يحظى في عمله بمساعدة المسؤولين(١١).

ومع هذا المد الدبلوماسي البريطاني، فان ميدان المنافسة الدولية في الشرق الاوسط يومذاك، كان غير مستقر في موازين القوى الفاعله فيه. وهذا ماتؤشره سنوات (١٨٠٢ – ١٨٠٧) التي شهدت مرة أخرى تحولات في دائرة الصراع على الارجحية في المنطقة بين فرنسا وبريطانيا، فقد كان بونابرت مايزال يمتلك وسائل الفعل السياسي والعسكري. والمخاوف الجدية العثمانية والفارسية من التطلعات الروسية، هي منافذ مهمة للوصول الى غاياته. وبهذا الاتجاه سعى للتحالف مع هاتين الدولتين ضد بريطانيا وروسيا معاً(١٢)، وتعاظم النشاط الفرنسي في المنطقة من جديد. كما عاد القلق البريطاني يدفع لمواجهة ثانية. وتصارعت القدرات والمهارات الدبلوماسية البريطانية والفرنسية في أقصاها على الساحتين العثمانية والفارسية. وحققت فرنسا نجاحاً في المراحل الاولى، ولكن التطورات التي كانت تشهدها اوربا حسمت الامور باتجاه آخر. وتعد معاهدة تلست (Tilsit)التي عقدها بونابرت مع روسيا في (تموز ١٨٠٧)، نقطة التحول في استعادة بريطانيا نفوذها في المنطقة، وجاءت ثمارها بالضد تماماً لما كان يرمي اليه بونابرت من تسوية خلافاته مع روسيا بموجب هذه المعاهدة، وهو تأسيس جبهة حربية مشتركة فرنسية روسية فارسية ضد بريطانيا، بيد أن

---

(١١) **Imperial Ottoman Diploma Granted to Harford Jones, esq. Brtish Consul Of Baghdad and The Environs, 2nd November, 1802 (C.U. Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, VOL. XIII, (Caluctta, 1909), PP. 10 - 11.**

وأنظر:

Lorimer, op. cit., Vol. I, Pt. IB, pp. 1301 - 2

(١٢) زكي صالح، المصدر السابق، ص ٨٣، ٨٨.

المخاوف العثمانية والفارسية من الخطر الروسي كانت من العمق الى درجة لم تنفع معها تطمينات فرنسا لها، وبالتالي لم ينظر العثمانيون بعين الارتياح للتقارب الفرنسي – الروسي، كما ان الفرس أصبحوا يواجهون روسيا دون نصير، وكان ذلك كله في الوقت الذي توترت فيه العلاقات الروسية – البريطانية، حتى قطعت روسيا في تشرين الثاني ١٨٠٧ علاقاتها السياسية مع بريطانيا بضغط من بونابرت وكجزء متمم لتسوية تلست[١٣].

ومهما كانت مخاوف بريطانيا من معاهدة تلست، فانها من جملة العوامل التي أدت الى ازدياد المد الدبلوماسي البريطاني في كل من القسطنطينية وطهران وانحسار نظيره الفرنسي[١٤]. وقد شهدت الساحة العراقية في تلك الفترة، نشاطاً سياسياً بريطانياً واسعاً، فكان تعيين كلوديوس جيمس ريج[١٥]

---

(١٣) للتفاصيل، أنظر:

A. Fournier, Napoleon I, (London, 1914), pp. 49 - 51, Paul F. Shupp, The European Powers and The Near Eastern Question 1806 - 1807, (New York, 1931), pp. 532 - 3,

زكي صالح، ص ١٠٤ – ١٠٥، العابد، ص ٢١٥.

(١٤) في (٥ كانون الثاني ١٨٠٩)، انتهت حالة الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية بتوقيع معاهدة الدردنيل.

النص الكامل للمعاهدة في:

J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, (New York, 1959), pp. 81 - 4.

(١٥) دخل ريج (١٧٨٧ – ١٨٢١) في خدمة شركة الهند الشرقية الانكليزية منذ سنة ١٨٠٣ حين عين سكرتيراً لقنصل بريطانيا في البحر المتوسط والمقيم في القاهرة، ولما توفي هذا، عين ريج مساعداً للكولونيل ميست القنصل البريطاني في مصر. وخلال إقامته فيها تعلم اللغة العربية ولهجاتها المختلفة. وفي ٤ مايس ١٨٠٨ وصل بغداد ليشغل منصب المقيم البريطاني فيها لغاية سنة ١٨٢١.

Constance M. Alexander, Baghdad in Bygone days, (London, 1928),p.10,

جيمس ريج، رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠، جـ١، ترجمة بهاء الدين نوري، بغداد ١٩٥١، ص ١٤ – ١٩.

(Clodius James Rich)مقيماً في بغداد سنة ١٨٠٨ من أهم الأحجار الأساسية السياسية[١٦]. إذ كلف بأن يعمل على جعل العراق مجالاً مفتوحاً للتغلغل الاستعماري السلمي البريطاني، وان يقاوم نشاط فرنسا فيه، ويراقب حركات رجالها وخططهم. ولتحقيق هذه المهمة، حرص ريج منذ وصوله بغداد، أن يكون حازماً مع السلطات الحاكمة، لاثبات شخصيته أمامها وبخاصة وان الوالي سليمان باشا الصغير عرف بميوله الفرنسيه[١٧]. كما أحاط نفسه بمظاهر العظمة، وأقام علاقات خاصة مع العديد من الشخصيات المهمة، حتى أصبحت المقيمية البريطانيه في عهده كما يقول لونكريك:

«أحسن مجلس اجتماعي محلي، وملتقى أكبر الموظفين والاشراف، وبيتاً مفتوحاً للضيوف، وداراً للبحث التنقيبي الاثري»[١٨].

وغدا المقيم البريطاني اكثرخطورة من أي ممثل أجنبي في بغداد، وتلقى تنبيهاً من السلطات، كما حذره الوالي من مغبة التدخل في السيادة الداخلية، واحتمال اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه، وقد أخضع الوالي فعلاً البريد البريطاني الدبلوماسي للتفتيش[١٩].

---

(١٦) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، بغداد ١٩٦٨، ص ٣٠٧.

(١٧) انظر:

Alexander, op. cit., pp. 32 E 3, 38, 51 - 2,

عبد العزيز نوار، داود باشا، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٩٤.

للتفاصيل، كتابنا المعنون: حكم المماليك في العراق ١٧٥٠ – ١٨٣١، بغداد ١٩٧٥، ص ٧٢ – ٨٠.

(١٨) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

(١٩) Alexander, op.cit, p. 56.

ويقول ريج في خطاب بعث به الى أحد المسؤولين في حكومة الهند:

«لقد اضطررت الى ابلاغ السفير[٢٠] وبومباي بهذا التدخل. والباشا غير مرض عنه من قبل شعبه وجيشه وحتى معاونيه انفسهم بينما أتمتع أنا بتقدير عال في أعينهم، وان هناك مراسلات بينه وبين الفرنسيين في حلب وبلاد فارس والتي تؤكد لي اقتناعي بان العداوة ليست مجرد عداء شخصي. ويبدو أنه لا يوقظنا من سباتنا إلا ظهور ١٠٠،٠٠٠ فرنسي في البنجاب، وبدون دعم قوي لا يوجد شئ يمكنني أن أفعله في هذه البلاد»[٢١]

وتلقى الباب العالي احتجاجاً شديد اللهجة من السلطات البريطانية في الهند، وصدر التوجيه الى والي بغداد بضرورة التقيد دائماً بالعرف الدبلوماسي، وما نصت عليه الامتيازات. كما بعث روبرت إديار(Robert Adair)، السفير البريطاني في العاصمة العثمانية، رسالة الى ريج يقول فيها، انه اذا لم يكن تدخل الباب العالي مجدياً فعليه أن يخبر الباشا بان السفير سيتصل بالسلطات العليا ويطلب إليها عزله عن باشوية بغداد[٢٢]. وكانت العلاقات البريطانية العثمانية يومذاك، في أحسن حالها بعد عقد معاهدة «سلم وامتيازات» سنة ١٨٠٩، أستقرت على اثرها الارجحية البريطانية حتى أواخر القرن التاسع عشر، وكانت لها أهمية كبيرة في اتساع تغلغل النفوذ البريطاني في العراق[٢٣].

---

(٢٠) السفير البريطاني في العاصمة العثمانية روبرت اديار، وقد تولى منصبه في نيسان ١٨٠٩.

(٢١) Alexander, op.cit, pp. 56-7

(٢٢) Ibid, p. 58

(٢٣) أنظر: زكي صالح، المصدر السابق، ص ١٠٩ - ١١٠، ١١٥.

ولم يجد تدخل الباب العالي، وظلت العلاقات بين والي بغداد وريج على توترها. وكتب ريج الى السفير البريطاني يقول:

«إن الباشا قد أحال هذا النزاع الى موقف عام بدلاً من حصره في حدود المسائل الشخصية، وهذا أمر ذو نفع لنا . وقد تدخل أيضاً في مضايقة رسولنا الذي يحمل البريد الى القسطنطينية. وهو مرتبط بالفرنسيين بقوة، ولا يدفعه الى احتمالنا إلا الفوائد المترتبة على التجارة البريطانية الهندية. ولا شئ يمكن أن نفعله مع الاتراك هنا إلا إذا لقنوا درساً في احترام قوتنا. وقد أصبح المقر هنا في بغداد من أحب مواقع العمل بالنسبة لي طبقاً للمتاعب التي تحيط به»[٢٤]

والحقيقة ان بغداد لم تكن تتقيد باتجاهات الباب العالي السياسية دائماً، وان الوالي سليمان الصغير كان يسعى الى الاستقلال وإبعاد العراق عن السيطرة العثمانية المباشرة. غير أن المشاكل الكثيرة التي كانت تواجهه جعلته أضعف من أن يقف وحده في وجه التغلغل البريطاني، فهناك عدواناً فارسياً مستمراً على الأراضي العراقية ،وثورات عشائرية، ومطالبين بالباشوية، كما ان الوهابين يهاجمون المناطق العراقية القريبة من البادية، بين حين وآخر[٢٥]. لذا أضطر سليمان الصغير في آخر الأمر الى مهادنة المقيم البريطاني، ووافق على تسوية اقترحها عليه البريطانيون تأيدت لهم فيها جميع الامتيازات التي سبق أن حصلوا عليها. ويقول لوريمر:

---

(٢٤) Alexander, op. cit,., p. 58.

(٢٥) عن أوضاع العراق في تلك الحقبة، أنظر:
كتابنا المعنون: «حكم المماليك في العراق ١٧٥٠ – ١٨٣١»، ص ٧٣ – ٧٤، ١٧٦، ٢١٩.

«ان الوالي تلقى خطاباً – حازماً – وان كان –ودياً – من حاكم بومباي، وعلى اثره، أبلغ ريج انه يرغب في التفاهم معه وتسوية الامور بينهما»[٢٦].

وعقدت التسوية في ٢٥ كانون الثاني ١٨١٠، واحتوت على ست مواد، نصت على الالتزام بالعرف السائد في عدم منع المقيم من تبادل الزيارات، وان المقيم لم يسبق له أن تدخل في الشؤون الحكومية تدخلاً غير مناسب ولن يحدث ذلك في المستقبل، وان المقيم يبدي استعداده للتوافق مع رغبات الباشا طالما لاتعني هذه الرغبات تدخلاً أو تناقضاً مع أي مادة من مواد الاتفاقية أو مصالح الحكومة البريطانية والتي اتفق على أنها في مصلحة الطرفين[٢٧].

إن أبرز ما يمكن ملاحظته من هذه التسوية، إنها شكلت خطوة مهمة في تعزيز النفوذ البريطاني في العراق. حيث تعالت مكانة المقيم وازداد مركزه قوة، حتى أصبح أكثر خطورة من أي ممثل أجنبي في بغداد، التي ظلت مركزاً أساسياً لنقل البريد من أوربا الى الهند، بدون أية عرقلة من جانب سليمان الصغير[٢٨]. وكتب ريج الى حكومة الهند يقول:

«لقد جعل الباشا من نفسه شخصاً متواضعاً جداً ومنحني من الشرف مالم يمنح لأي مقيم في الباشوية، وإنه لم يكن ليخضع لنا لولا أنه كان متأكداً من أنه سيفقد البصرة، إذا أستمر في موقفه

---

(٢٦) Lorimer, op. cit, Vol. I, p-. BI, p.1321

(٢٧) Aitchison, op. cit., Vol. XII, pp. 11 - 12

وانظر:

Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, p. 1321.

(٢٨) العابد، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

هذا. إن النصر كان كاملاً وإنني ظهرت بمظهر أقوى من الباشا، وسوف أستخدم انتصاري بتواضع مكتفياً بتحقيق مصالحنا وحقوقنا»[٢٩].

ويتضح من هذا الخطاب، إن ريج كان قد هدد بايقاف التجارة البريطانية مع العراق، حين يقول إن الباشا لن يخضع مالم يتأكد من فقده للبصرة. وهو مايمكن اعتباره من جملة العوامل الأخرى التي دفعت سليمان الصغير الى التراجع، ذلك ان تجارة العراق مع الهند البريطانية كانت قد بلغت درجة من الاهمية لا يستطيع معها الباشا أن يستغني عنها باستمرار تصديه للنفوذ البريطاني[٣٠].

ومهما يكن من أمر، فان الباشا كان حينئذ على حافة نهاية حكمه، ذلك ان السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩) الذي جعل المركزية نهجاً لسياسته، لا تتفق والاتجاهات اللامركزية، والتي يؤكدها امتناعه عن إرسال الاموال الى الخزينةالسلطانية[٣١]. وعلى هذا فان السلطان قرر التخلص منه حيث أرسل مبعوثاً إلى بغداد للقيام بمهمة عزله أو تصفيته إن اقتضى الأمر ذلك. وقد نجح المبعوث في الاطاحة بحكمه في ٥ تشرين الاول ١٨١٠ على أثر المؤازرة التي حصل عليها من بعض القوى المحلية المتنفذة كالجليليين في الموصل والبابانيين في السليمانية[٣٢].

ان الذي يعنينا من عملية سقوط باشا بغداد هو معرفة مدى الدور الذي

---

(٢٩) Alexander, op. cit., pp. 58-9

(٣٠) نوار، المصدر السابق، ص ١٩٧، ٢١٢.

(٣١) سليمان فائق، تاريخ بغداد، ص ٣٧.

(٣٢) للتفاصيل، أنظر: كتابنا «حكم المماليك في العراق»، ص ٧٦ – ٨٠، Alexander, op. cit., pp. 71-2.

مارسه ريج خلالها، ذلك ان سليمان الصغير قد طلب العون منه، غير ان ريج أجابه، انه لايستطيع الا أن يلتزم «الحياد التام». في حين تدخل وأنقذ حياة أحد كبار موظفي الباشوية لانه كان قد ساعده في نزاعه مع الباشا، وقد يكون في الغد وال لبغداد(٣٣). وهذا مايدفعنا الى الاعتقاد بانه كان للبريطانيين إصبع في سقوط باشا بغداد، وان سقوطه أظهر المقيم البريطاني ريج بمظهر الشخصية الكبرى التي تعادي فتنتصر.

ومما له مغزاه، ان يعلن خلفه عبد الله باشا، بمجرد توليه السلطة، عن رغبته في قيام علاقات ودية وثيقة بالبريطانيين. وفي عهده (١٨١٠ - ١٨١٣)، نجح ريج في الحصول على امتيازات جديدة مهمة، حيث أصدر الباشا في حزيران ١٨١٢، أوامر تقضي بأن يسلم الى وكيل المقيم البريطاني في البصرة كل البحارة والجنود والعاملين على السفن البريطانية الذين يهربون من السفن التي يعملون عليها، ويلجأون الى حماية المتسلم أو القبودان باشا. كما يسلم اليه سائر الرعايا البريطانيين الذين تجلبهم السفن المحلية الى البصرة كي يباعوا في اسواقها كعبيد(٣٤). وفي ٢٣ أيلول من السنة ذاتها، أمر مجلس المديرين في لندن، باحداث تغيير رسمي في تنظيم العمل في العراق يوازي كما يقول لوريمر: التغيير الفعلي الذي حدث فيه. فاصبح المقيم البريطاني يلقب «الوكيل السياسي»(٣٥).

ويلاحظ أن النجاح الدبلوماسي الذي حققه ريج قد تعزز أكثر في

---

(٣٣) Alexander, op. cit, p. 71,73,
زكي صالح، المصدر السابق، ص ١٣٠ - ١٣١، نوار، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٣٤) Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, pp. 1323-4

(٣٥) Ibid, P.1336.
وأنظر: Aitchison, op. cit, Vol.XIII,P.2.

السنوات التالية، فيحدثنا الرحالة الانكليزي جمس بكنغهام (J.Buckingham) الذي زار بغداد سنة ١٨١٦، عن ان ريج يعتبر «أقوى رجل في بغداد بعد الباشا» (٣٦).

وهنا تجدر الاشارة الى ان الاوضاع السياسية في العراق كانت مضطربة في تلك الفترة، بسبب ضعف الوالي سعيد باشا (١٨١٣ - ١٨١٧) الذي كان أداة مطواعة في يد الانكليز، حيث سبق أن نال حمايتهم خلال تزعمه الثورة التي اطاحت بحكم الوالي عبد الله باشا (٣٧).

وتقدم لنا كونستاس الكسندر C.Alexander، في كتابها «بغداد في الايام الخوالي»، صورة واضحة للنفوذ البريطاني في عهد سعيد، فتقول:

> «ان المقيمية كانت مركزاً للجوء السياسي للذين تطاردهم السلطة في بغداد، وان ريج كان واقفاً على تفاصيل مايجري في المقر الرسمي للوالي (السراي)، بالاضافة الى علاقاته الوثيقة مع مختلف زعماء الطوائف» (٣٨).

غير أن مصرع سعيد باشا في ٢٤ شباط ١٨١٧، على أثر حركة مسلحة قام بها في بغداد بعض أعوانه (٣٩)، كان له تأثيره على النشاط الدبلوماسي البريطاني

---

(٣٦) J.S.Buckingham, Travels in Mesopotamea, Vol.II., (London, 1827), p.211.

نقلها الى العربية سليم طه التكريتي بعنوان: رحلتي الى العراق.

(٣٧) يعقوب سركيس، مباحث عراقية، بغداد ١٩٤٨، ص ١٠، ٤٤.

نقلا عن وثيقة كتبها معاصر هو ميخائيل يوسف ديمتري.

(٣٨) Alexander, op. cit,. p.245, 251.

(٣٩) عن هذا التمرد، انظر:

دوحة الوزراء، ص ٢٧٤ - ٢٧٦،

W. Heude, Avoyage up The Gulf and Ajourney Overland From India to England in 1817, (London, 1819), pp. 164-170

في العراق، حيث تولى السلطة حاكم قوي هو داود باشا (١٨١٧ - ١٨٣١) الذي شهدت السنوات الاولى من حكمه، توتر العلاقات بينه وبين ريج، فلم يتقبل الوالي ماوصل اليه من نفوذ له خطورته على مستقبل البلاد السياسي. وبلغ التوتر أوجه بينهما حينما أعلن داود باشا بأن: «حكومة بغداد لاتعترف بأي حقوق أوروبية»[٤٠]، وأصدر أوامره باستيفاء العوائد عن بضائع الاوروبين مضاعفة[٤١]. والمعروف - حسبما نصت عليه الامتيازات الاجنبية - ان الرسوم الجمركية على البضائع البريطانية هي ثلاثة في المائة من قيمة البضاعة، وهذه النسبة تنظم حسب السعر الذي تباع به البضاعة في السوق. ولذلك لن يكون الرسم الجمركي مستحق الدفع الا بعد أن يتم البيع فعلاً، بينما كانت الرسوم التي يدفعها الوطنيون سبعة في المائة. وكان للبريطانيين أيضا امتياز تجاري مهم وهو أنه في حالة إفلاس أحد التجار الوطنيين يصبح ما لدائنيه من البريطانيين - بمقتضى فرمان صادر من قبل - مستحقة السداد بكاملها قبل توزيع مايتبقى على دائنيه من أهل البلاد[٤٢]. وكانت هذه الامتيازات الاجنبية تحرج موقف الباشا المالي والسياسي

وحين شرعت السلطات بمضاعفة الرسوم الكمركية على البضائع البريطانية، وأحتجزت بضائع تجار بريطانيين، أدرك ريج جدية الموقف، وتنبأ بالمزيد من

وكان الرحالة ولبم هود شاهد عيان لهذا التمرد والحوادث التي سبقته، وهو يذكر: انه كان يرى من الشرف العالية لدار المقيم البريطاني ريج، المتقاتلين في الشوارع، وقد لجأ الكثير منهم الى بناية المقيمية طلباً للحماية!

(٤٠)لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

(٤١) للتفاصيل، أنظر:

Lorimer, op. cit, VoL. I, pt. IB, p. 1325, Alexander, op. cit., p. 260, 264, 269.

(٤٢) Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, p. 1275, 1277.

وأنظر: بكنغهام، رحلتي الى العراق، جـ٢، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد ١٩٦٩، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

التعقيد لمصالحهم في العراق. وتوافقاً مع عنجهيته، أصدر في تشرين الثاني ١٨٢٠، أوامره الى الكابتن تايلر (Taylor) وكيله في البصرة، بأن ينزل العلم المرفوع على الوكالة، وأن يمنع أي تعامل لها مع سلطات البصرة، وأن يوقف كل ألوان النشاط التجاري وغيره التي قد تقوم بين السفن البريطانية الموجودة في الميناء وسفن الاهالي. وانسحب الوكيل والعاملون معه بعدئذ من البصرة الى المحمرة(٤٣).

ويكتب لوريمر عن هذه الازمة التي وصلت الى قمتها، قائلاً:

«ولم تذهب الانذارات التي وجهها المقيم مما عمله الباشا مع الريح وحسب، بل إنها أيضا أثارت مشكلات جديدة، وبدأت مضاعفة الضريبة على كل البضائع البريطانية التي تدخل حدود الباشوية، وأخيرا أعلن مستر ريج عزمه على الانسحاب من العراق الى الهند، على حين أعلن الباشا من جانبه أنه لن يسمح له بمغادرة بغداد»(٤٤).

وفي ٢٥ آذار ١٨٢١، أصدر الوالي أوامره بفرض حصار تام على المقيمية البريطانية، فاحاطت بالبناية ثلة من المشاة والهجانة والمدفعية. وبهذا الصدد يقول لونكريك:

«وكانت الحركات التالية فريدة في تاريخ الدبلوماسية. فقد قاوم ريج الاعتقال بحرسه الهنود وبخدام المقيمية وجماعة من زواره

---

(٤٣) Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, p. 1325,. Alexander, op. cit, pp 255 - 6

(٤٤) Lorimer, op. cit, Vol.I.pt. IB ,p. 1325.
وفي الترجمة العربية: جـ٤، ص ١٩٥٣

ومعارفه. غير انه بقي أسيراً ولم يسمح له داود بالسفر الى الهند (مايس ١٨٢١) الابعد أن وجه حاكم بومباي خطابات شديدة اللهجة الى بغداد واستانبول»[٤٥].

وكان حاكم بومباي قد أبلغ في أحد خطاباته والي بغداد، بأن الاوامر صدرت فعلاً الى ريج بمغادرة بغداد، وانه يرجو أن ترفع القيود المفروضة عليه. وأشار الى أن التفاهم بشأن عودة العلاقات الودية لايمكن أن يبدأ الا اذا جاء من ريج مايفيد وجوده في أي مكان خارج حدود باشوية بغداد. كما طلب حاكم بومباي في خطاب له الى السفير البريطاني في العاصمة العثمانية بتاريخ ١٢ مايس ١٨٢١، اتخاذ خطوات مباشرة لانقاذ ريج في بغداد، وتعويض ماأصاب (الشرف القومي) من إهانة[٤٦].

وفي أواخر مايس ١٨٢١، غادر ريج بغداد في طريقه الى الهند[٤٧]، ولكن المشكلة المتعلقة بموقف والي بغداد من الامتيازات الاجنبية ظلت قائمة، وهو أمر اولته حكومة بومباي المزيد من الاهتمام بما يضمن المصالح البريطانية. وعلى هذا الاساس طلبت من داود باشا تخفيض الرسوم على التجارة البريطانية الى الحد الذي عينته الامتيازات، ورد جميع المبالغ التي تم تحصيلها زيادة على تلك النسبة، ودفع قيمة البضائع التي أتلفت اثناء الأزمة، والتعهد بأن يعامل ممثل الحكومة البريطانية بالاحترام اللازم في المستقبل، وأن يحمي كل الرحالة والمسافرين البريطانيين في الباشوية، وألا يأخذ منهم شيئاً اكثر من الرسوم

---

(٤٥) انظر: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص ٣٠٨.

(٤٦) Lorimer, op.cit., Vol. I, pt. IB, p. 1328

(٤٧) يذكر لوريمر: ان ريج عرضت عليه وظيفة في الرئاسة وقبلها، غير انه وهو في شيراز في طريقه الى الهند اصيب بالكوليرا (٥تشرين الاول ١٨٢١) واتخذت الترتيبات لنقله الى الهند، لكنه مات بعد اصابته بعده ساعات (دليل الخليج، جـ٤، ص١٩٥٦)

المقررة، وأن يهتم بتلبية مطالبهم. وأضاف خطاب حكومة بومباي قائلاً: إن الباشا إذا لم يلتزم باجابة تلك المطالب فستجد حكومة بومباي نفسها مضطرة لقطع العلاقات التجارية بين بريطانيا والعراق[٤٨].

وكان والي بغداد مضطراً للاذعان لمشيئة الأمر الواقع، فلم يكن تحت مطرقة واحدة بل تحت مطارق عديدة وعنيفة. فهو محاصر من قبل البريطانيين ومهدد بغزو فارسي فالعلاقات كانت متوترة. يضاف الى ذلك ثورات عشائرية في أنحاء متعددة من البلاد ومطالبون بالحكم[٤٩]. كما كان للاحتجاجات البريطانية أثرها القوي في العاصمة العثمانية فضغطت على بغداد[٥٠].

وفي ٢٩ اذار ١٨٢٣، أعلن داود باشا موافقته على مطالب بومباي، غير ان السلطات في الهند أصرت على عقد اتفاقية: دائمة وتفصيلية لتسوية كل المشكلات المعلقة. فجرت مفاوضات في بغداد استغرقت بضعة شهور (نيسان – آب ١٨٢٣)، يقول بصددها لوريمر، ان الكابتن تايلر مساعد الوكيل السياسي البريطاني في العراق، قد استطاع التوصل الى اتفاقية (كتابة) وان (شروطها) الاثنى عشر، وافق عليها الباشا وأقرها (دون تحفظ)، وتنص على الالتزام بنصوص الامتيازات الاجنبية واتخاذ كل ما من شأنه توفير الأمن الكامل لحياة وأملاك وشرف كل وكلاء الحكومة ورعاياهم والعاملين معهم، والاهتمام برغباتهم ووجهات نظرهم، وواجب إحاطتهم بمظاهر التجلة والتكريم والاعتراف بامتيازاتهم وحقوقهم القديمة، وحقهم في أن يستخدموا العدد الذي يشاؤون من الخدم. وانه إذا عين وكيل غير بريطاني لوكالة بغداد فيجب ان يلقى كل الاحترام والتكريم، لمنصبه لا لشخصه. ولاتنتزع من موظفي ورعايا

---

(٤٨) Lorimer, op. cit., Vol. pt. IB, p. 1328

(٤٩) انظر كتابنا: حكم المماليك في العراق ١٧٥٠–١٨٣١، ص ١٠٤، ١٠٧، ٢٢٧، ٢٤٩.

(٥٠) نوار، المصدر السابق، ٢١٣

بريطانيا صكوك الدفع ، ولاتجبى منهم أموال أو تنتزع منهم ممتلكاتهم عنوة أو قهراً ، ولايحصل منهم شيء اكثر من العوائد التي حددتها الامتيازات. ويجب الا تجبى اية ضريبة فيما عدا ضريبة واحدة حددت على القوارب والممتلكات التي تخص الرعايا البريطانيين ومن في حمايتهم ، كعوائد المرور بين البصرة وبغداد مثلاً ، ولايستولى على قواربهم للاغراض العامة ، كما ان بضائع التجار - سواء كانوا رعايا بريطانيين أم في حمايتهم - لاتدخل دار العوائد في البصرة أو بغداد حسب ماهو محدد في نصوص الامتيازات والاتفاقيات. وفي المعاملات التجارية لاترد البضائع المباعة الا على أسس مشروعة ، وترفع مشكلات التجارة الى مجلس من التجار حسب ماجرت به العادة. ويحق للمقيم تملك قطعة أرض لمنزل وحديقة في المكان الذي يحدده ويرغب فيه وحق البريطانيين في أن يفرضوا حمايتهم على من يشاؤون من الناس مادامت هذه الحماية لاتوقع الضرر بأحد (٥١).

ويلاحظ على الاتفاقية إنها ضمنت لبريطانيا النفوذ الاول في العراق ، وان غرضها الاساسي يتمثل في مادتها الاولى التي نصت على تعهد باشا بغداد «بالالتزام بنصوص الامتيازات الاجنبية كما هي محددة في المعاهدات العثمانية والفرمانات السلطانية قديمها وحديثها». وحققت الاتفاقية من الناحية الفعلية الاطمئنان للبريطانيين ولجميع الذين يتمتعون بحمايتهم ، من عدم التعرض لهم او لمشروعاتهم فيما بعد ، واستمرار اعتبار المقيمية ملجأ للفارين من وجه السلطات الحاكمة. وكان حق الحماية الذي نصت عليه (المادة الثانية عشر) من أقوى الاسلحة لا لبسط النفوذ البريطاني في العراق فحسب ، بل أيضا لاظهار الباشا

---

(٥١) Lorimer, op.cit, Vol. I, pt. IB, pp. 1329-30
وفي الترجمة العربية ، جـ٤ ، ص١٩٥٧ -١٩٥٩.

بصورة أنه غير حر التصرف في كل شيئ وإن هناك من يحد من سلطته ويكفها في بعض الاحيان.

ان وقائع الدبلوماسية البريطانية، تؤشر الاعتبارات الستراتيجية التي جعلت من العراق ميداناً رئيسا لنشاطها وتنامي تأثيرها. وان بغداد التي غدت منذ سنة ١٧٩٨، أهم مركز للنفوذ البريطاني، كان للدور الذي مارسه كلوديوس ريج (١٨٠٨ – ١٨٢١)، فاعليته في تعزيزه، وسارت العلاقات العراقية – البريطانية من بعده بالشكل الذي حقق المصالح البريطانية في العراق. يقول لونكريك:

«ان شخصية المقيم في بغداد كانت نسبياً أبرز من شخصية السفير في استانبول. وان الباشوات المماليك عندما سمحوا له أن يصبح الرجل الثاني في العراق قد أظهروا شيئاً من الاعتراف بوسائل التقدم، وبعض الرغبة في الانقياد للارشاد[٥٢]»!!

وحين انتهى عهد داود باشا سنة ١٨٣١، ومعه زال حكم المماليك في العراق بعد ان دام اكثر من ثمانين عاماً[٥٣]، وبدأت مرحلة أخرى من الحكم العثماني المباشر بتولي علي رضا باشا القادم بفرمان من استانبول، السلطة في بغداد، ازدادت بريطانيا ثقة بتنامي مصالحها ووجودها في العراق.

ويعبر لونكريك في تناوله لاحداث تلك الحقبة وبرؤية الانتصار لدولته، عن مبعث تلك الثقة، حيث يقول:

«حل عام ١٨٣٠ فكان داود باشا بشخصه وبيته وسلالته وجميع نظامه قد كتب عليه الزوال ..فقد أصبح استقلال بغداد

---

(٥٢) انظر: اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص ٣٠٨.

(٥٣) للتفاصيل، راجع كتابنا: حكم المماليك في العراق، ص ٢٤٩–٢٧٠.

الطويل لايطاق ولايأتلف مع الاحترام الذاتي للامبراطورية الأم. فكان داود باشا يومئذ منفصلاً عن سيده في استانبول.. وكانت اوهام الباشا غالباً ماتضايق ديبلوماسيي الدول القوية. فبات عهد المماليك سخيفاً أحياناً، ومهيناً بعضاً، وخطراً في بعض الاحايين» (٥٤).

وكان أول اعلان لحكومة بغداد الجديدة، هو احترام حقوق بريطانيا وامتيازاتها، وجاء فيه: «وينطبق هذا على ممثل الدولة البريطانية ووكلائه ومساعديه ومترجميه وجميع العاملين معه، ومن تحت حمايته وعلى رعايا الهند الذين يأتون للبصرة وسفنهم.. وكل ما الى ذلك» (٥٥).

وبهدف المزيد من الاستقراء لتوجهات العهد الجديد في العراق، رفضت حكومة بومباي، اقتراحاً تقدم به في تموز ١٨٣٣، الكابتن تايلر الذي غدا بعد كلوديوس ريج، الوكيل السياسي البريطاني في العراق، بان يسمح له: «نظراً لتغلغل النفوذ الروسي ووضوح تآمر روسيا على الدولة العثمانية، بالسفر الى اقصى مايمكنه في الاقاليم الشمالية من الباشوية، بل وأن يقيم فترة قصيرة في مواقع يصلح قربها لمتابعة نشاط الروس». وجاء في رد حكومة بومباي: «ان بغداد من حيث هي مركز الباشوية وعاصمتها تشكل الموقع الصحيح لاحباط المؤامرات الروسية اكثر من غيرها، وان وجود الوكيل السياسي بشكل دائم فيها ضروري بالنظر الى عدم استقرار حالة الباشوية». وصدرت له التعليمات في كانون الاول ١٨٣٣، بأن يظل في بغداد الا إذا تلقى أوامر بخلاف ذلك من

---

(٥٤) اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص ٣١٥.

(٥٥) Lorimer, op.cit., Vol. I. pt. IB, p. 1332

وفي الترجمة العربية جـ٤، ص ١٩٦٢.

(حكومة صاحب الجلالة)[٥٦].

ويذكر لوريمر، ان الحكومة البريطانية أصبحت (الان) توجه اهتماماً خاصاً الى العراق، وانها قد كلفت الرحالة جيمس بيلي فريزر بزيارة العراق ودراسة اوضاعه السياسية وتفاصيل قدراته الاقتصادية وبخاصة معرفة الطريقة والمدى اللذين يمكن بهما استغلال موارده. وان فريزر قد كتب في تشرين الثاني ١٨٣٤، تقريراً تفصيلياً وشاملاً عن العراق، وبعث الوكيل السياسي البريطاني في بغداد نسخة منه الى حكومة بومباي. وجاء في نهاية التقرير قوله:

«إنه لايمكن أن نطنب ونسهب في وصف الميدان الذي يفتحه مثل هذا التغير في الحكومة بالنسبة للصناعة ورأس المال فيما بين النهرين. إنها منطقة من أفضل المناطق في هذه البلاد من حيث المناخ والتربة والقرب من مراكز الحضارة والتمدن في العالم القديم. بل حتى التقدم الحديث الذي أحرزته مصر في رخائها الظاهر ليس مقياساً صحيحاً يمكننا أن نقيس به ما كان يمكن ان يحدث هنا، فمحمد علي باشا، رغم أنه رجل متحرر ومستنير بعض الشيء، الا أنه لاينظر الا لنفسه في النهاية.. وهكذا.. إذا تطور هذا الاقليم وساده الهدوء والأمن، فانه سيصبح هدفاً هاماً من أهداف الدولة البريطانية، ومهما كان شكل الحكومة التي تقوم فيه أو طبيعة ومدى ارتباطها بالباب العالي مستقبلاً، فان على هذه الدولة واجباً وفرضاً، أن يكون لها نفوذ دائم في حكومته، بل إنها يجب أن تقوم هي نفسها بتوجيه كل السياسة والاشراف على كل التطوير والاصلاح، مهما كانت الأداة

---

(٥٦) Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, p.1332

التنفيذية التي تنفذ رغباتها»[٥٧].

ان ثلاثة عقود من القرن التاسع عشر (١٨٣٠ - ١٨٦٠)، كانت خطيرة جداً في تاريخ العراق، حيث تميزت (بتضخم) مصالح بريطانيا و(تعدد) مشاريعها، واستقرار (نفوذها) في ربوعه. ويكتب لوريمر عن تلك الفترة قائلاً:

«واذا كان بعض الضباط البريطانيين الذين كانوا يعملون حينئذ في العراق يتطلعون سراً الى اليوم الذي يصبح فيه العراق ملكاً لبريطانيا فتلك حقيقة لا تثير الدهشة»[٥٨]

ان بعثات عسكرية بريطانية قد بدأت منذ سنة ١٨٣٠، باعداد دراسات تفصيلية عن العراق بعد عمليات مسح دقيقة برية ونهرية، قام بها في المنطقة عدد من ضباط البحرية الهندية، تركزت في مراحلها الأولى على امكانية تأسيس ملاحة بخارية بريطانية في دجلة والفرات لاعتبارات ستراتيجية تخدم في مجملها هدف جعل العراق الطريق الستراتيجي الى الهند. وفي هذا المجال، حاولت بريطانيا ان تضرب ايضاً على الوتر الحساس في علاقاتها مع الدولة العثمانية، فبررت مشاريعها في العراق بدعوى ان (اطماع) روسيا هي عامل مهم من عوامل رسم سياستها في اسيا والقائمة على تقوية الدولتين العثمانية والفارسية ضد الاهداف والتطلعات الروسية[٥٩]. ولسنا بصدد الدخول في تفاصيل تلك

---

(٥٧) Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, p.1332

(٥٨) Lorimer, op. cit, vol. I, pt. IB, P. 1405.

(٥٩) أنظر:
Lorimer, op.cit, Vol.I, pt. IB, p. 1330, 1340
ويقول لوريمر: وقد استطاعت الدبلوماسية الروسية أن تثير شكوك المسؤولين في الباب العالي حول دوافع الحكومة البريطانية لانشاء خط ملاحي بحري في أنهار العراق.
(Vol. I,pt. IB, p. 1334).
وفي الترجمة العربية جـ٤، ص ١٩٦٤

المشروعات الخطيرة التي شهدها العراق يومذاك ، ولكن نشير الى ان أبرز البعثات البريطانية العسكرية التي جمعت معلومات تفصيلية غاية في الأهمية عن مجاري دجلة والفرات، وعن الكثير من شؤون العراق الحيوية الاخرى، هي بعثة الكولونيل جسني(Colonel Francis Rawdon Chesney)، التي استغرق عملها في العراق حوالي ثلاث سنوات (١٨٣٥ - ١٨٣٧). ومن بعده تولى المهمة ضابط في البحرية الهندية هو القائد لنج(Henry Bloss Lynch) وللمدة (١٨٣٧ - ١٨٣٩). وتابع بعدهما فيلكس جونز (Commander Felix Jones) القائد في البحرية الهندية ايضاً، المهمة ذاتها. وتشكل حصيلة عمله الذي استهله في سنة ١٨٤٣ وانهاه سنة ١٨٥٥ حين أصبح مقيماً سياسياً في بوشهر، انجازاً هائلاً بماقام به من عمليات مسح مهمة لمناطق عديدة في العراق، شملت زهاب وكرمنشاه والسليمانية التي اجتازها في سنة ١٨٤٤ وهو في رحلة الى المنطقة لجمع معلومات للجنة الحدود[٦٠] في أرضروم. وكذلك مسح قناة النهروان (١٨٤٨)، والمنطقة الواقعة على الجانب الغربي من نهر دجلة بين بغداد ورأس الدجيل (١٨٥٠)، كما انه أخذ على عاتقه في سنة ١٨٥٢ - بناء على اوامر تلقاها من السلطات البريطانية في الهند - اعمال المسح التثليثي للمنطقة بين نهر دجلة والتلال الايرانية، ومن بغداد حتى الشمال والموصل، شاملة مناطق

---

(٦٠) فشلت معاهدة أرضروم الاولى التي عقدت عام ١٨٢٣ بين الدولتين العثمانية والفارسية في تحقيق الأمن والسلام بينهما لما يعتورها من ملابسات واطماع، واستمرت حالة التأزم بشكل أو آخر حتى غدت تنذر في الفترة المشار اليها، بنشوب حرب جديدة. ولكن ضغطت روسيا وبريطانيا على الدولتين وأرغمتاهما على قبول وساطتهما لحسم مابينهما من مشكلات، وعلى تشكيل لجنة رباعية لهذا الغرض . وكانت المهمة الرئيسية لهذه اللجنة هي وضع خريطة دقيقة للحدود، وقد اتخذت مدينة أرضروم مقراً لها.
للتفاصيل، أنظر:
عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣٣٤ - ٣٣٦.

كفري وكركوك والتونكوبري واربيل والموصل. وفي سنة ١٨٥٣ أنجز مع مساعده كولينجوود (Midshipman Collingood)، مشروع تخطيط شامل لمدينة بغداد، أرفقه بترجمة لتاريخ المنطقة مملوءة بالمعلومات الاحصائية كتبت بقلم جونز شخصياً[٦١]. وقد ورد في حديث كولينجوود مايشير الى حراجة الظروف التي أحاطت بهما، فهو يذكر متحدثاً عن نفسه:

«انجزت تخطيط بغداد، في ظروف جد عصيبة، اذ كنت مضطراً الى العمل خفية ...وقد حدث أحياناً ان قمت بتسجيل المواقع والمحلات على قميصي الابيض، مغتنماً الفرصة اذاما استطعت الحصول حينئذ على قلم الرصاص. وكثيراً ما أوشك أمري ان يفتضح، حتى انني توسلت بشتى أنواع الحيل لدفع الريبة».[٦٢]

وخلف فيلكس جونز سنة ١٨٥٥، القائد سلبي (Commander Selby) الذي واصل عمليات المسح في العراق ولغاية سنة ١٨٦١[٦٣]. ويقول لونكريك:

«لم يكن ليغيب عن بال الجميع في العراق.. ان مستقبل بريطانيا العظمى في العراق سائر الى الاهمية لا محالة، وربما ليصبح شيئاً أعظم»!![٦٤]

ويضيف قائلاً:

«وكانت خلال الفترة هذه أعمال المسح ورسم الخرائط قائمة على

---

(٦١) للتفاصيل، راجع:

Lorimer, op. cit, Vol. Pt. IB, pp. 1340-1344, 1403-1404.

(٦٢) زكي صالح، المصدر السابق، ص ١٥٨ - ١٥٩.

وانظر: Lorimer, Vol. I, Pt.IB, p.1404.

(٦٣) Ibid, p.1404.

(٦٤) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص ٣٣٦.

قدم وساق حتى احضرت أدق الخرائط وأحسنها بهمة لنج، وفيلكس جونز وسلبي وكولينجوود وبيوشر، وظلت تستعمل هذه الخرائط حتى سنة ١٩١٤ »[٦٥].

وفي العقدين المتوسطين من القرن التاسع عشر، كان العراق يشهد أيضاً، تأسيس العديد من الشركات التجارية البريطانية ابرزها شركة لنج وشركاه. بالاضافة الى بدء الملاحة التجارية البريطانية بالسفن البخارية في نهر دجلة بين بغداد والبصرة. وقد نجح السفير البريطاني في العاصمة العثمانية السير ستراتفورد كانينغ .(Stratford Canning) في تذليل كل ما يعترض الملاحة البريطانية في مياه العراق، وحصل في سنة ١٨٤٦ على موافقة رسمية من الباب العالي، بان تطبق على السفن التجارية البريطانية الحقوق الممنوحة لسفن الرعايا العثمانيين، بحيث لاتفرض أية رسوم على السفن البريطانية القادمة من الخارج أو المتجهة الى البلاد الاجنبية، خلاف الرسوم الكمركية المقررة، وبان ترفع العلم البريطاني سواء كانت تعمل في تجارة أجنبية أو محلية[٦٦]. وكان والي بغداد[٦٧] قد أعترض بشدة على قيام السفن البريطانية برفع العلم البريطاني، كما كان يطالبها بدفع الرسوم المعتادة لمشايخ العرب في المنطقة[٦٨]. وحرص الوكيل السياسي البريطاني في بغداد الميجر رولنسون(Major Rawlinson)، في تقاريره الى حكومة الهند، على تأكيد أهمية حماية التجارة البريطانية في العراق بكل الوسائل، وذكر في أحد تقاريره:

---

(٦٥) نفس المصدر، ص ٣٥٢.

(٦٦) Lorimer, op. cit,Vol. I, pt. IB, pp. 1387-9.

وفي الترجمة العربية، جـ٤، ص ٢٠٤٢، ٢٠٤٥.

(٦٧) نجيب باشا وقد تولى الحكم سنة ١٨٤٢ ولغاية سنة ١٨٤٨.

(عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، جـ٧، بغداد ١٩٥٥، ص ٢٧٧).

(٦٨) Lorimer, op. cit, Vol. I,Pt. IB, p. 1389.

«وجوب اعتبار الابقاء على سفينة بخارية مسلحة في نهر دجلة كجزء من سياستنا البعيدة المدى التي تقضي بالحفاظ على سيادتنا البحرية أمام العالم. إن علمنا مايزال حتى الان رغم ما يعاني من صعوبات يخفق عالياً في مياه العراق. واذا حدث أن أنزلناه يوماً ما فان علماً آخر سيحل مكانه، ونمنع بعد ذلك من الملاحة في نهر دجلة والفرات كما حصل لنا في الدانوب، وكما نحن مهددون بتكراره في النيل». (٦٩)

وكان رولنسون قد تولى منصب الوكيل السياسي البريطاني في بغداد سنة ١٨٤٣ خلفاً للكولونيل تايلر، وأستمر في منصبه لغاية ١٨٥٥. ويقول عنه لوريمر: «انه والقائد فيلكس جونز قد سلكا كل السبل الممكنة في سبيل بريطانيا ولم يهملا أية مناسبة في الزام الحكومة بآرائهما، بسبب عمق ايمانهما بامكانات العراق الهائلة للمصالح البريطانية» (٧٠). ويضيف لوريمر قائلاً: انه يمكن معرفة اراء رولنسون الخاصة بشأن مستقبل العراق من رسالته التالية التي بعث بها الى حكومة الهند سنة ١٨٥٥:

«تتمتع الحكومة البريطانية حالياً، دون ريب بأعلى درجات النفوذ المحلي هنا نتيجة لرسوخها وذلك بفضل جهودها الوطيدة التي واصلتها دون كلل أو ملل خلال الستين سنة الاخيرة. وامامنا احتمالان اوروبيان ربما لا يكونان الان وشيكي الوقوع،

---

(٦٩) Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, p.1400.

ويقول لوريمر: كانت فرنسا تعطف في الخفاء على محمد علي، وتحبذ إقامة علاقات طيبة معه لكي تسيطر من ورائه على حوض البحر الابيض المتوسط.

Ibid, p. 1346.

(٧٠) Ibid, pp.1393 - 4.

لكن لا بد من وقوعها في الوقت المناسب، وسيكون لها تأثيرهما العظيم على نفوذهما هنا من حيث علاقته بالهند. ان أحد هذين الاحتمالين هو استئناف العمل في الخطط الطموحة التوسعية التي يحتمل ان يدشن بها عهد الامبراطور الروسي الجديد[٧١]. اما الاحتمال الآخر فهو تقسيم الدولة العثمانية التي سيؤدي وضعها الحالي المتدهور الى عدم اتمام ذلك التقسيم بغير حرب أوروبية. لذلك رأيت من واجبي، منذ تعييني في الوكالة السياسية في العراق، أن أتبنى سلوكاً سلمياً عاماً، وأن أعمل على تقوية وامتداد نفوذنا المحلي حتى نبلغ تلك الغاية..».[٧٢]

وكان قيصر روسيا نيقولا الأول (١٨٢٥ – ١٨٥٥) قد أقترح على بريطانيا في سنة ١٨٤٤، تجزئة الدولة العثمانية، وجدد اقتراحه في كانون الثاني ١٨٥٣ مستعملاً لاول مرة عبارة (الرجل المريض) في الاشارة الى الدولة العثمانية[٧٣]، حين أبلغ السير هاملتون سيمور السفير البريطاني في بطرسبرغ، قائلاً:

«بين أيدينا (رجل مريض)، وعلينا ان نستعد لوفاته. وطالما كانت روسيا وبريطانيا على وفاق فاني لا أخشى شيئاً من بقية أوروبا. ان امبراطوريتي واسعة شاسعة بما فيه الكفاية، ولكن هناك الملايين من الرعايا المسيحيين الارثوذكس الذين عليّ ان احافظ على مصالحهم. وبناء على ذلك يجب ان احتل

---

(٧١) الاسكندر الثاني (١٨٥٥ – ١٨٨١).

(٧٢) Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, p. 1406

وفي الترجمة العربية: ج٤، ص ٢٠٧١.

(٧٣) Lorimer, op. cit, Vol.I, pt.IB, p.1347.

القسطنطينية كصمام امان للمستقبل، وعلى بريطانيا ان تأخذ مصر وكريت»[٧٤].

ولم تكن بريطانيا يومذاك، مستعدة لقبول المقترحات الروسية بهذا الشأن، فاعتباراتها الستراتيجية كانت تحتم عليها التظاهر باتباع سياسة (التكامل السياسي) للدولة العثمانية، وفي الوقت نفسه اثارة المزيد من الشكوك حول مقاصد روسيا في الشرق. ولكن من ناحية أخرى، فان التلويح بحتمية الحرب الاوروبية لتقسيم الدولة العثمانية، يعكس تطوراً في التفكير الستراتيجي للقوى الاوروبية الفاعلة في موازين الصراع الدولي.

وكان على العراق.. ان يتحمل المزيد من عبء الصراع الدولي الذي أخذ ابعاداً اكثر تعقيداً وخطورة، ومعها دخلت المصلحة الستراتيجية البريطانية في العراق مرحلة جديدة شهدت أوجهاً أخرى من التغلغل البريطاني: خطوط السكك الحديدية، والمواصلات التلغرافية، ومشاريع التنقيب الاثاري، ومؤسسات التبشير، والجاليات البريطانية، وتعدد القنصليات، بالاضافة الى أزدياد عدد الشركات التجارية والملاحية البريطانية[٧٥]. وهذا يعني ان أهمية العراق الستراتيجية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم تزدد الاقوة وتأكيداً.

ان الهدف الستراتيجي البريطاني: تأمين السيطرة على خطوط المواصلات الدولية المؤدية الى الهند، كان يعني الدفاع عن وجود الامبراطورية البريطانية. والعراق (عظيم الأهمية) من وجهة الدفاع عن هذه الامبراطورية وحفظ

---

(٧٤) Robert Ergang, Europe Since Waterloo, Boston 1954, p.317.

(٧٥) عن أوجه التغلغل البريطاني يومذاك، راجع:

Lorimer, op. cit, Vol.I, PT. IB,p.13 87, 1404 - 5,1407, 1414, 1453, 1461, 1544, 1567, 1593.

وانظر: لونكريك، ص ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٥٥ - ٣٥٧.

مواصلاتها. ومن المفيد (التأمل) في الدوافع التي كانت وراء المشروع البريطاني المقترح لانشاء سكة حديد (وادي نهر الفرات) تربط أحد موانئ البحر المتوسط برأس الخليج العربي ليصبح حلقة الوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي. وهو مشروع قام بدراسته فريق بريطاني متخصص [٧٦] برئاسة أندرو (Sir w.p. Andrew) الذي طرح فكرة المشروع على الحكومة البريطانية في اذار ١٨٥٦، وابدا رئيس الوزراء اللورد بالمرستون عند مقابلته لاعضاء من الفريق في ٢٢ حزيران ١٨٥٧، دعمه للمشروع [٧٧]. وأكد بان الحكومة واعية تماماً لأهمية طريق الفرات. وقد تم تأسيس شركة لتنفيذه حصلت على امتياز من السلطات العثمانية، غير ان المدة المقررة لاستعمال حق الامتياز انقضت دون أن تنتفع منه الشركة [٧٨]، وبهذا الصدد يقول لوريمر: «وعلى ما يظهر، ان حكومة صاحبة الجلالة قد توصلت في النهاية، بانه ليس في امكانها إعطاء ضمانة مالية. والمشروع دون ضمانة يركن لها، غير مُغر لاصحاب المال للدخول فيه» [٧٩]. بيد أن (أندرو) كان متحمساً لمشروع انشاء سكة حديد الفرات. وبقي على اتصال مع الوزراء البريطانيين والمسؤولين في العاصمة العثمانية، بهدف الشروع به. ووجد في انجاز قناة السويس (١٨٦٩)، أهمية ستراتيجية مضافة للمشروع من خلال التسهيلات التي يمكن ان تقدمها سكة الحديد الفراتية في نجدة القوات

---

(٧٦) يقول لونكريك: وقد ضرب الفريق على وتر الخوف من تسرب النفوذ الروسي الى الشرق، والثروة العظيمة الكامنة في العراق، والتوسع المنتظر في التجارة مع الشرق الاقصى.. (اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص ٣٥٥).

(٧٧) نال المشروع تأييدات رسمية أخرى حيث لاقى استحسان وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية اللورد كلارندون (Lord Clarendon)، وسفير بريطانيا في العاصمة العثمانية اللورد ستراتفورد دي ردكليف. (Lord Stratford de Redcliffe)

انظر: Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, p.1407

(٧٨) Ibid.

(٧٩) Lorimer, op. cit, Vol. I, pt. IB, p. 1408.

البريطانية في الهند وامدادها بواسطة طريق بديل عن الطريق الذي يمر عبر البحر الاحمر واكثر سرعة منه[٨٠]. ولخص (أندرو) فوائد وأهمية سكة حديد وادي الفرات في تقرير رفعه للحكومة البريطانية، جاء فيه:

«إن هذا الخط يمكن من ربط البحر الابيض المتوسط مع البصرة الواقعة على رأس الخليج والتي يوجد بينها وبين كراجي وبومباي اتصالات منظمة يؤديها خط بواخر تدعمه الحكومة الهندية. وفي جعل كراجي الميناء الاوربي للهند بدلاً من بومباي، تختصر المسافة بين بريطانيا والهند بمقدار ١٠٠٠ ميل، وهكذا يختصر الوقت الذي تستغرقه الرحلة الى النصف على الاغلب.

وبواسطته يمكن توفير مبالغ طائلة للحكومة بما يقدمه من تسهيلات عند نقل الجيوش والمؤن في حالات الضرورة الطارئة. وعن طريقه يمكن للجيوش المرسلة من بريطانيا أن تحط في كراجي في حوالي ١٤ يوماً. انه سيجعل غزو الهند مستحيلا تقريباً، وسيعرض تقدم العدو نحو حدود الهند الشمالية الغربية لهجوم سهل على الجناح والمؤخرة. كما إنه سيدفع نمو الثروة في بريطانيا، بتوفير امكانية الاستفادة السريعة من الشرق. وان أية حركة معادية توجه لنا سواء كانت من داخل أو خارج حدودنا الهندية، يمكن إخمادها بفعالية قبل أن يتضخم خطرها. وبه يمكن وضع حد للعزلة الحالية الخطرة لايران ويؤدي الى تخلص هذا البلد من الضغط غير المناسب الذي تتعرض له من روسيا، ويمكنه ان يمنح تجارتها مع اوروبا منفذا الى البحر

---

(٨٠) Ibid, p. 1453.

الابيض المتوسط قريباً ورخيصا وسهلا ومأمونا بدلا من الطريق الطويل الباهظ التكاليف والصعب المار في البحر الاسود والذي يقع تماماً تحت رحمة روسيا..»[81]

وفي ٢٣ حزيران ١٨٧١، كلفت الحكومة البريطانية لجنة منتخبة من مجلس العموم «بفحص جميع المواضيع التي تتصل بالمواصلات الحديدية بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود والخليج ووضع تقرير عنها». وقد عقدت اللجنة سلسلة اجتماعات في سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٢، ناقشت خلالها شهادات هامة أدلى بها امام اللجنة عدد من المسؤولين والضباط البريطانيين[82] الذين استمعت اليهم كخبراء في السياسة والطوبوغرافيا، كما درست التقارير التي حصلت عليها بهذا الشأن من القنصليات البريطانية في الدولة العثمانية. ورفعت تقريراً تفصيلياً الى الحكومة البريطانية تناولت فيه مجمل الجوانب الستراتيجية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وأوصت في ضوئها، انشاء سكة الحديد الفراتية[83]. ولكن في هذه المرة أيضا، لم ينل المشروع دعم الحكومة البريطانية المالي، فكان نصيبه الاخفاق[84]. على أن البحث في الموضوع لم ينقطع حتى

---

(٨١) Lorimer, op. cit, Vol. I, pt.IB, pp. 1453-4.

(٨٢) من بين الذين استمعت اليهم اللجنة: اللورد ستراتفورد دي ردكليف سفير بريطانيا في العاصمة العثمانية، والسير بارتل فرر حاكم بومباي السابق، والسير جون مكنيل الخبير البارز في شؤون سكك الحديد، وجسني وسلي وفيلكس جونز الذي مسح كل الطريق من رأس الخليج العربي حتى البحر المتوسط.

انظر: زكي صالح، ١٦٧، Lorimer, Vol , I, pt. IB, p. 1454

(٨٣) للتفاصيل، راجع: Lorimer, op. cit., Vol. I, po. IB, pp. 1454-1458.

(٨٤) Ibid, p. 1544.

وانظر: زكي صالح، ص ١٦٦.

العقد التاسع، عندما قضى عليه مشروع سكة حديد (المانية)، عرفت بسكة حديد بغداد [٨٥].

وكان (أندرو) قد ذكر في خطاب بعث به الى اللورد بالمرستون: «ولابد لي من تبيان الاعتقاد الشائع من أن أيد أخرى ستستحوذ على الطريق الفراتي اذا لم تقم بريطانيا بهذه المهمة» [٨٦].

على أية حال، فان شعار السياسة الالمانية القائل بالزحف نحو الشرق (نهاية التاسع عشر)، والمسألة الملتهبة فيه (سكة حديد بغداد)، كان ينذر المصالح البريطانية بالخطر في قلب الشرق الأوسط. ودخلت المنافسة البريطانية – الالمانية دورها الحاسم في السنوات (١٩٠٣ – ١٩١٤) لتنتهي في سوح القتال [٨٧]. وهناك من يرى بان (خط بغداد هذا كان من الاسباب

---

(٨٥) في سنة ١٨٨٨، أنجز الألمان انشاء خط حديدي يصل ما بين برلين والعاصمة العثمانية. وتتابعت بعد ذلك، عمليات بناء خطوط واسعة في الاناضول، حتى تم لهم الحصول في سنة ١٨٩٨ على امتياز لتوسيع سكة حديد الاناضول من قونيه الى الخليج العربي. ووقعت في السنة التالية: اتفاقية بالحروف الاولى بين الطرفين (العثماني والالماني)، استقرت من بعدها واستناداً إليها، تفاصيل المشروع في اتفاق (سكة حديد بغداد)، المنعقد بتاريخ ٥ /آذار ١٩٠٣. وبموجبه يحق لشركة سكة حديد الاناضول، مد خط قونية في اتجاه الجنوب الشرقي الى بغداد والبصرة، وان تنشئ له فروعاً يصل احدها الى نقطة ماعلى الخليج العربي (الكويت). وحصلت الشركة ايضا، على حق استخراج المعادن من الارض المحاذية للخط مسافة عشرين كيلومتراً من كل جانب، وعلى حق الملاحة في مياه الرافدين. واستناداً الى نص الاتفاق، ولتنفيذ المشروع، قامت شركة الاناضول، بتأليف شركة مساهمة تعرف باسم «شركة سكة حديد بغداد الامبراطورية العثمانية»، وتختص بالخط الحديدي المار بين قونية والخليج العربي مع تفرعاته. وهي الشركة التي يشار إليها عادة «شركة سكة حديد بغداد».

أنظر: زكي صالح، ص ١٦٦، ٢٤٩ – ٢٥٠.

Lorimer, op. cit., Vol, I, pt. IB, pp. 1545-6.

(٨٦) زكي صالح، هامش ٥١ ص١٦٩.

(٨٧) للتفاصيل، انظر

زكي صالح، ص ٢٤٢–٢٦٨.

المهمة للحرب العالمية الاولى [٨٨].

في ٤ آب ١٩١٤، نشبت الحرب بين بريطانيا والمانيا، وبعد ثلاثة أشهر (٥ تشرين الثاني)، اعلنت بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية، وبدأت بغزو العراق. فاستولت على الفاو وأمتد احتلالها الى البصرة حتى هيمنت على جنوبي البلاد. «غير ان الحرب أستمرت بعدئذ سجالاً وتمادت سنين، حتى كان احتلال بغداد في آذار سنة ١٩١٧، والموصل في تشرين الثاني من السنة التالية. وعندئذ كانت نهاية قصة طال امدها وتشعبت فصولها. فكانت الحرب العالمية الأولى، بداية مرحلة جديدة في تاريخ البلاد التي أصبحت تدعى بالمملكة العراقية.. وأستمرت العلاقات البريطانية - العراقية تجري بواسطة أجهزة وأساليب جديدة، وفي ظروف تختلف جوهرياً عن كل ماسبق. غير ان طبيعة الدبلوماسية بقيت على حالها: من حيث الباعث، والهدف، وعنف المصير» [٨٩].

في ظل آمال ووعود وشكوك، غدا العراق تحت الانتداب البريطاني (٢٥ نيسان ١٩٢٠)، وبقيام ثورة العشرين تتابعت المتغيرات.. فكان تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠)، وتتويج فيصل ملكاً على العراق (٢٣ آب ١٩٢١)، وأستعاضت بريطانيا عن صك الانتداب بمعاهدة تحالف مع العراق (١٩٢٢)، صادق عليها المجلس التأسيسي بصعوبة (١٠ حزيران ١٩٢٤).

ويبرز في تلك المرحلة، دور النفط في السيطرة البريطانية على العراق، واستخدامه في دائرة مساوماتها السياسية معه، وهو دور لايقل أهمية عن

---

(٨٨) انظر:

Henry Foster, the making of modern Iraq, p. 36, J. morris, the war and the Baghdad railway, philadeljhia, 1918.

(٨٩) زكي صالح، ص ٢٧٢.

الاعتبارات الستراتيجية التي كانت تشغل اذهان المسؤولين البريطانيين نحو العراق. وكان خبراء النفط البريطانيون قد درسوا امكانات العراق النفطية منذ السنوات الاولى من القرن العشرين. وبعد الحرب أتم الخبراء وضع تقارير شاملة لاغلب مناطق النفط في العراق[٩٠]. وغدت قضية النفط وامتيازاته في الحقب اللاحقة، أحد أبرز صور الوجود البريطاني ونفوذه واستغلاله في العراق، وتداخلت معه دول أخرى أسهمت جميعها في سلب خيراته.

وكان الصراع مع بريطانيا مريراً من أجل التحرر والاستقلال، ومعاهدة ١٩٣٠ التي دعيت بمعاهدة (الاستقلال)، وقبول العراق عضواً في عصبة الأمم (١٩٣٢)، لم يغير من واقع الحال شيئاً جوهرياً. وتابع الشعب العراقي كفاحه، وسجلت ثورة مايس ١٩٤١، علامة بارزة ومتميزة في التصدي للوجود البريطاني والتعبير عن الاماني الوطنية والقومية. وأزدادت بريطانيا تمسكاً بالعراق في ظل تطورات الحرب العالمية الثانية. انه قلب الشرق الاوسط.. مركز ستراتيجي مهم اضافة الى أهمية موارده وخاصة النفط. وتداخلت معها بمزيد من التطلع نحو العراق، الولايات المتحدة الامريكية التي شهدت علاقاتها اتساعاً مع العراق يومذاك[٩١]. وأستمرت الاحداث والمتغيرات السياسية، وتعاقبت وزارات عديدة[٩٢]. ومرة أخرى تواجه بريطانيا ازدياداً في قوة

---

(٩٠) للتفاصيل، أنظر:

نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ – ١٩٥٢، بغداد ١٩٨٠، ص ٤٤- ٤٦.

(٩١) للتفاصيل، راجع:

اسامة عبد الرحمن الدوري، العلاقات العراقية -الامريكية ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

(٩٢) انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة الخامسة، الجزءان السادس والسابع، بيروت ١٩٧٨.

الرفض لوجودها وبأي شكل، فكانت (الوثبة) على اثر معاهدة بورتسموث (جبر – بيفن) ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، من اكثر المواقف الوطنية ضراوة، وأدت الى الغائها في ٦ شباط ١٩٤٨ [٩٣].

وشهدت السنوات التالية، بدء سياسة الاحلاف في المنطقة، ومن خلال عقد اتفاقيات ثنائية خاصة مع دولها، تمهيداً لربطها في سلسلة من الاحلاف العسكرية، وكانت هذه الخطة هي الاساس الذي قام عليه حلف بغداد (١٩٥٥)، وبجهود مشتركة امريكية بريطانية [٩٤]. وقد جاء اول اقتراح بتكوينه من جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكي، عندما قام بجولته الاولى في المنطقة عام ١٩٥٣. واتخذت اول خطوة في سبيل انشائه في اوائل شباط ١٩٥٤ عندما عقدت تركيا وباكستان حلفا دفاعياً، ثم عقدت اتفاقية للتعاون المشترك بين العراق وتركيا في شباط ١٩٥٥ وبدفع من بريطانيا والولايات المتحدة بهدف عقد حلف جماعي. وظهر هذا الحلف [٩٥] الى حيز الوجود بانضمام بريطانيا اليه في اواخر اذار ١٩٥٥، ثم تبعتها باكستان في ايلول، وايران في تشرين الثاني [٩٦].

---

(٩٣) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية –البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ –١٩٤٨، بغداد ١٩٧٧، ص ٤٣٨، ٤٤١.

(٩٤) انظر:

ميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٠٠ – ١٠١.

(٩٥) كان العراق الدولة العربية الوحيدة في الحلف الذي انبثق اسمه من أسم عاصمتها، والدول الأخرى هي: تركيا وباكستان وايران وبريطانيا. ولم تدخل الولايات المتحدة بصورة علنية وانما بقيت كعضو مراقب وممول بالاضافة الى عضوية لجانه المهمة. وحين انسحب العراق من الحلف رسمياً في آذار ١٩٥٩، صار يعرف باسم (السنتو) CENTO، أي منظمة المعاهدة المركزية ومقرها في انقرة.

(٩٦) ك.م. وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، القاهرة (بلا)، ص ٨٢ – ٨٣.

يقول ولديمرغلمن السفير الامريكي في بغداد (١٩٥٤ - ١٩٥٨)، في مذكراته عن العراق يومذاك:

«وقد شجعنا نوري على ان يساعد في انشاء حلف بغداد، وان يضع العراق في صفوفه»[٩٧].

ويضيف قائلاً:

«وجدنا عند نوري تقبلاً لنظرية دالاس في الدفاع الجماعي عن القطاع الشمالي. وشجعناه على السعي لتحقيق هذه النظرية بواسطة ميثاق بغداد»[٩٨].

لقد رأت بريطانيا في الحلف سبيلا الى تدعيم مركزها ونفوذها في المنطقة، واعلن وزير الخارجية ايدن في البرلمان البريطاني (٥ نيسان ١٩٥٥)، ان الحلف اعطى بريطانيا تأثيراً اكبر، وصوتاً اعلى واكثر دوياً في الشرق الاوسط[٩٩].

وصرح ناتنج وزير الدولة البريطاني «ان معاهدة سنة ١٩٣٠ مع العراق كما هو معلوم لدى المجلس على وشك الانتهاء، ومفعولها سينتهي بعد ١٨ شهراً، وبدلاً من انتظار موعد انتهائها قررت حكومة صاحبة الجلالة ان تستغل الفرصة التي اتاحها حلف بغداد لتقيم علاقاتها مع العراق على نطاق اوسع» و «ان

---

(٩٧) Waldemar J. Gallman., Iraq under General Nuri, My recollections of Nuri al - Said, 1954 - 1958, (U.S.A. 1964), p. 184.

وهناك ترجمة عربية للكتاب صدرت في بيروت عام ١٩٦٥ دون ذكر المترجم.
انظر: ص ٣٠٨

(٩٨) Ibid, p..185.
وفي الترجمة العربية، ص ٣٠٩.

(٩٩) انظر: ميشيل كامل، المصدر السابق، ص ٨٢.

استثمار منابع النفط اضاف عاملاً مهماً الى ضرورة تأمين وسائل دفاعية فعالة وكافية في هذه المنطقة»[100].

واعلنت الولايات المتحدة اهتمامها بأمن دول حلف بغداد واستقلالها. ورغم انها لم تشترك في هذا الحلف رسمياً، فقد انضمت الى لجنته العسكرية (١٩٥٧)، كما كانت قد انضمت الى لجنته الاقتصادية[101]، وبما يتوافق وهدف السياسة الامريكية من خلق حلف بغداد: حماية مصالحها البترولية واقامة نقطة وثوب ستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط[102].

يقول السفير الامريكي ولديمرغلمن:

«بقينا في مجاله كمراقبين واعضاء لجان. وبهذه الصفة كنا مشتركين فيه، وفي جميع مناقشاته وتصاميمه»[103].

ويقول:

«وكان نوري يلح علي ان ميثاق بغداد لايكتمل فعله الا اذا دخلته الولايات المتحدة - التي هي أم الميثاق -»[104].

وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، ونجاح معركة تأميم قناة السويس، اعلنت الولايات المتحدة في كانون الثاني ١٩٥٧، ماسمي بمبدأ ايزنهاور، وهو مبدأ يخول الرئيس الامريكي سلطة استخدام القوات الامريكية المسلحة (لحماية

---

(١٠٠) ميشيل كامل، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(١٠١) وورهاوس، المصدر السابق، ص ٩٣.

(١٠٢) انظر: ميشيل كامل، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(١٠٣) Gallman, op. cit., p. 184.

(١٠٤) Ibid, p. 187.

دول الشرق الاوسط ضد اي عدوان مسلح تقوم به اي دولة خاضعة للشيوعية الدولية). كما يتضمن بعض البنود الخاصة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية [١٠٥] . وقال ايزنهاور وهو يتحدث امام الكونغرس الامريكي عن اهمية المبدأ: «الشرق الاوسط يمدنا بجسر بين اوربا واسيا من ناحية وافريقيا من ناحية اخرى... وهو يحتوي على نحو ثلثي مستودعات البترول المعروفة في العالم حتى الآن» [١٠٦] .

«لاشك اننا قمنا بدورنا لمعالجة الوضع الناشيء عن حوادث السويس ولكن بطريقة خاصة. فمع الزمن اعلنا مبدأ ايزنهاور، وبعد مرور اشهر، جاءت بعثة ريتشارد [١٠٧] ، ليتبعها المزيد من المعونة الاقتصادية والعسكرية» [١٠٨] .

وكان حلف بغداد اول من سارع الى تأييد مبدأ ايزنهاور [١٠٩] . ويقول السفير الامريكي ولديمرغلمن: «ان نوري السعيد كان ينظر للمبدأ كدعم لسياساته الدولية وكتقوية لمواقفه ضمن العالم العربي» [١١٠] .

---

(١٠٥) وورهاوس، المصدر السابق، ص ٩٣ - ٩٤.

(١٠٦) ميشيل كامل، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(١٠٧) مبعوث ايزنهاور الخاص الى المنطقة العربية يومذاك، للقيام بمشاورات مع حكوماتها بشأن الاجراءات التي يتضمنها المبدأ. وقد اعلنت حكومات مصر وسورية واليمن رفضها ووقوفها ضد المبدأ الاستعماري الجديد، وأعلن جمال عبد الناصر: «في يوم ٢٥ كانون الثاني، أعلن مبدأ ايزنهاور وتضمن تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية. ولكننا لم نقبل مبدأ ايزنهاور لانه يتضمن قيوداً سياسية تجعلنا نرتبط بالسياسة التي ترسمها وزارة الخارجية الامريكية».
أنظر: ميشيل كامل، المصدر السابق، ص ١١١.

(١٠٨) نص ماقاله السفير الامريكي في بغداد ولديمار غلمن. (Gallman, op. cit., p. 187)

(١٠٩) ميشيل كامل، المصدر السابق، ص ١١١.

(١١٠) Gallman, op. cit, P. 80.

لقد تقاربت في ذلك الوقت السياستان الامريكية والبريطانية[111] الى حد كبير، ولكن تقاربهما كان في نطاق قلق مشترك من جدية الاخطار التي تتعرض لها مصالحهما في المنطقة. ومبدأ ايزنهاور، كان التلويح باستخدامه، يزيد الموقف تفاقماً. وفي ظل التطويق الامريكي البريطاني للمنطقة يومذاك، كان قيام الجمهورية العربية المتحدة (شباط ١٩٥٨) تعبيراً عن قوة الارادة العربية، كما جسدت انتفاضة لبنان[112] (صيف ١٩٥٨) صلابة التحدي ضد سياسة الانحياز الى التكتلات الاستعمارية. واخيراً، دفعت بهما ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، الى مأزق حقيقي كبير ومشترك.

---

(١١١) يقول ايمري هيوز عضو مجلس العموم البريطاني يومذاك، ان هارولد ماكميلان أعترف في خطاب له في مجلس العموم، بانه حدث انهيار خطير في العلاقات بين بريطانيا وامريكا بعد أزمة السويس. وانه بعد أن تولى رئاسة الوزارة (١٠ كانون الثاني ١٩٥٧)، تلقى دعوة من ايزنهاور لزيارة الولايات المتحدة، وعقدا معاً عدة اجتماعات في برمودا في الفترة من ٢١ الى ٢٤ آذار ١٩٥٧. وصدر بيان مشترك يقول ان ماكميلان وايزنهاور راضيان عن النتائج التي أسفرت عنها اجتماعات برمودا. وقد اجرى مجلس العموم مناقشة حامية حول اجتماعات برمودا، قال ماكميلان في اثنائها، ان الاجتماعات لم تكن «للبكاء على اللبن المسكوب» أما من الذي سكب اللبن فهذا مالم يتعرض له ماكميلان. كما ذكر ماكميلان بانه قدم تأكيدات الى ايزنهاور بعثت الاطمئنان الكامل الى نفسه، ذلك أن الرأي الذي يسود الحكومة البريطانية هو أن بريطانيا كلها سوف تستظل «بالمظلة» الامريكية، حتى لو أدى بها ذلك الى الهلاك. ونشرت صحيفة «الجارديان» مقالاً افتتاحياً قالت فيه: لقد تعلمت بريطانيا درساً من السويس، وهو أنها لن تتصرف في المستقبل باعتبارها دولة كبرى مستقلة، الا برضاء الولايات المتحدة وموافقتها.

أنظر:

ايمري هيوز، ماكميلان شخصية سياسية، ترجمة حسين الحوت، القاهرة (بلا)، ص ٥٠ – ٥١، ٦٩. وتاريخ تأليف الكتاب (١٧ آذار ١٩٦٢).

(١١٢) عن انتفاضة لبنان، أنظر: صادق حسن السوداني، صفحات من تاريخ الانتفاضة الشعبية اللبنانية لسنة ١٩٥٨، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٤، بغداد ١٩٨٤، ص ١٠٣.

الفصل الثاني

ثورة ١٤ تموز
وردود الفعل الاقليمية والدولية

ثورة ١٤ تموز وردود الفعل الاقليمية والدولية

منذ مطلع العصر الحديث في القرن السادس عشر، والوطن العربي ميدان صراع لقوى أجنبية عديدة، كما كان شأنه عبر حقب تاريخية سابقة. ويبرز العراق أحد المرتكزات الرئيسة الذي شهد تغلغلاً أستعمارياً مبكراً. ومن المعروف ان المصالح الدولية المتضاربة المتنافسة قد رفعت من اهميته الستراتيجية منذ القرن الثامن عشر، وخاصة في نصفه الثاني، عندما نشبت حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣)، اذ أستخدمت بريطانيا طريق العراق الى الهند خلال هذه الحرب، ورفعت تمثيلها في البصرة الى درجة قنصلية، بعد أن كانت لها وكالة تجارية. كما أقامت مقيمية في بغداد سنة ١٧٩٨، تولى مهمتها هارفورد جونز Harford Jonesالذي انيطت به مهمة ايصال الاخبار مابين الهند وانكلترا، ومراقبة نشاط الوكلاء الفرنسيين في المنطقة، كما كلف بان يعد تقريراً مفصلاً عن أحوال العراق الاقتصادية والعسكرية. ثم جاء التنافس البريطاني - الفرنسي بعد الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١)، حافزاً قوياً لبريطانيا لتعزيز نفوذها في العراق ومواجهة النشاط الفرنسي المتصاعد في الوطن العربي وماجاوره من اقطار الشرق الأوسط. حتى يمكن القول: ان بريطانيا حققت رجحان كفتها في العراق خلال السنوات التي أعقبت تلك الحملة.

وكان تعيين كلوديوس جيمس ريج، مقيماً في بغداد سنة ١٨٠٨، بداية مرحلة

جديدة من النفوذ البريطاني في العراق. اذ كلف بان يعمل على جعله مجالاً مفتوحاً للنشاط البريطاني. وسارت العلاقات في الفترة اللاحقة من القرن التاسع عشر بالشكل الذي عزز المصالح البريطانية في العراق التي أخذت أبعادها اتساعاً وترسيخاً خلال حقبة تاريخنا المعاصر، خاصة وان ظروف مابعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، قد خلقت مزيداً من المصالح في منطقة الشرق الاوسط عموماً. وكان العراق مرتكزاً رئيساً في ستراتيجية القوى الغربية وفي ظل مجموعة المعاهدات والاحلاف التي شكلت أبعاد تلك الستراتيجية وأهدافها.

ومن هنا يبرز مبعث الصدمة التي تعرضت لها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، جراء قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وان هناك ترابطاً بين ماحدث في العراق وبين التطورات التي شهدتها المنطقة على اثر ذلك.

في مذكرة مؤرخة في ١٥ تموز ١٩٥٨، أعدت من قبل وزارة الخارجية البريطانية لاطلاع زعيم حزب العمال كيت سكل بشأن التطورات في العراق في اطار التشاور الدائم الذي تجريه الحكومة مع المعارضة، جاء:

«لقد تطور الوضع في الشرق الاوسط بصورة خطيرة وبسرعة غير متوقعة. الاضطراب في لبنان الذي كان بوضوح منظماً من قبل ناصر، قد تبعه مؤامرات في الاتحاد العربي. في العراق، مايزال الوضع مشوشاً جداً ونحن لا اتصال لنا بسفارتنا منذ صباح أمس، ولكن لدينا رسالة تقول، ان السير مايكل رايت[١] وجميع موظفيه باستثناء واحد، سالمون، ولكن نحن لا نعرف

(١) السفير البريطاني في بغداد يومذاك.

ماحدث للرعايا البريطانيين الآخرين، والذي نعرفه، ان امريكيين اثنين قتلا وربما توجد اصابات أخرى. ان الوضع في حقول النفط هادئ ولكن نحن لا نعرف كم سيطول ويدوم هذا الهدوء. نحن مانزال في اتصال مع القوات البريطانية في الحبانية، وان السلطات العراقية ماتزال ودية. ليس لدينا أخبار بصدد ماحل بالملك أو نوري. ان واجبنا الرئيس هو حماية حياة البريطانيين وممتلكاتهم. وانه ليس من السهل رؤية كيف يمكن تحقيق ذلك عملياً. في الوقت نفسه، ان الثورة في العراق،

قدسببت تدهوراً سريعاً في الوضع اللبناني، وان الرئيس شمعون قد ناشد أمس من أجل تدخل أمريكي - انكليزي فوري على الحدود مع سوريا وفي غضون الاربع والعشرين ساعة القادمة.

وكما تعلم، نحن كنا على اتصال مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية طوال الازمة اللبنانية أمس، وان كلا حكومتينا عملا كل شئ ممكن لكبح الوضع لكي تصان سيادة لبنان. لقد حاولنا ان نعالج الوضع من خلال الامم المتحدة، ونتيجة اقناعنا لشمعون، التجأ الى مجلس الأمن، ولو ان المراقبين لا يستطيعون أن يؤثروا كثيراً لكن وجودهم من شأنه ان يهدئ الوضع. الثورة العراقية قد القت الآن الشرق الاوسط في هيجان، وشمعون لعب الورقة الاخيرة في يده بالتجائه الى امريكا والينا، وليس من الصواب ان نتركه دون مساعدة. ان الحكومة الامريكية قد قررت بالتشاور معنا، الموافقة على طلبه، ولم تطلب منا المشاركة العسكرية في لبنان، وبالنظر للوضع في الشرق الاوسط، نشعر بانه من الافضل عدم تدخل بريطانيا عسكرياً. ان حكومة

صاحب الجلالة، مع ذلك، تدعم كلياً عمل الحكومة الامريكية والقضية الامريكية في مجلس الأمن اليوم. نحن نأمل ان يكون لهذا العمل في لبنان، تأثير استقراري على الاقل في ذلك البلد ولربما في كل الشرق الاوسط. ولكن الاحداث في العراق سببت بطبيعة الحال قلقاً ليس فقط في لبنان، ولكن أيضاً في النصف الآخر من الاتحاد العربي.»[٢]

وكان السفير البريطاني في واشنطن قد بعث الى وزارة الخارجية البريطانية، برقية (سرية للغاية)، مؤرخة في ١٤ تموز ١٩٥٨ يقول فيها:

١ – ان مستردالاس[٣] قد أخبرني بان الرئيس الامريكي ميال للاستجابة الى مناشدة شمعون، وانه قد دعا لاجتماع الكونكرس بعد ظهر اليوم، وان اعلاناً بهذا الشأن سيكون جاهزاً اليوم، كما ان قوات أمريكية ستكون في حالة تأهب ويجب البدء بوصولها الى لبنان في غضون ١٢–١٥ ساعة.

---

(٢) F. O. 371/2362. Tuesday, July 15, 1958.

(٣) جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة يومذاك، ولد في ٢٥ شباط ١٨٨٨ وتوفي في ٢٤ مايس ١٩٥٩. درس في جامعة برنستون وجامعة جورج واشنطن وكذلك في السوربون في فرنسا واختص في القانون الدولي، وكان عضواً أستشارياً للوفد الامريكي في مؤتمر فرساي ١٩١٩ وبعد ذلك عضو في لجنة التعويض. ويعد واضع الاسس الرئيسية للسياسة الامريكية الخارجية في الحرب الباردة والصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية. عين وزيراً للخارجية من قبل ايزنهاور في كانون الثاني ١٩٥٣ وخدم الى نيسان ١٩٥٩.

The New Encyclopaedia Britannica Micropaedia, Vol. III.

٢ – ان مستر دالاس، عندما أخبرني بذلك، قد طلب منكم التفكير فيما اذا سوف يكون من الحكمة، في ظل الظروف الراهنة، تعديل الخطة العسكرية الحالية، بحيث تبقى القوات البريطانية في تأهب لعمل محتمل في العراق أو الكويت.

٣ – سألت مستر دالاس فيما اذا كان يفضل بان تكون عملية لبنان شأناً أمريكياً خالصاً، فأجاب: كلا. وهي تبدو بالنسبة له مسألة للتقييم العسكري بصفة أساسية.

٤ – ان رؤساء الاركان يتدارسون الآن كل الاحتمالات وسوف اخبركم بما يتوصلون اليه من نتائج باسرع مايمكن.

٥ – ان مستر دالاس يفكر في الدعوة لاجتماع طارئ لمجلس الامن يوم غد حيث ان الحكومة الامريكية سوف تعلن ان العملية قد نفذت(٤).

وفي ١٥ تموز ١٩٥٨، بعثت السفارة البريطانية في واشنطن برقية (سرية) الى وزارة الخارجية البريطانية ذكرت فيها: ان مضامين البيان الصحفي الذي ستصدره الولايات المتحدة وكذلك البيان في مجلس الامن لم يتم الانتهاء من صيغتهما النهائية بعد، بيد ان الخط العام سوف يكون على النحو الآتي:

١ – ان شمعون قد طلب مساعدة من الحكومات الصديقة للمحافظة على سيادة لبنان واستقلاله المهدد بانتفاضة مسلحة محرضة ومدعمة من الخارج، وان الوضع الآن

---

(٤) F. O. 371 / 134158: No. 1891 (July 14, 1958), Top Secret, From Washington to Foreign Office.

اكثر خطورة بسبب التطورات في العراق.

٢ –ان الغرض من ارسال القوات الامريكية الى لبنان هو ليس لشن حرب ولكن:

أ – لمساعدة الحكومة اللبنانية في استقرار الاوضاع حتى تتمكن الامم المتحدة من اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية استقلال لبنان.

ب – لحماية الرعايا الامريكان في لبنان.

٣ – ان الولايات المتحدة تأمل ان تتولى الامم المتحدة هذه المهمات، وعندئذ تسحب قواتها من لبنان[٥].

وفي مقابل ذلك، كان الاتحاد السوفيتي يراقب الموقف عن كثب، وأعلن عن رفضه لاي تدخل عسكري في منطقة الشرق الاوسط، وقد جاء في برقية (فورية) من السفارة البريطانية في موسكو الى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٦ تموز ١٩٥٨، ان بياناً قد صدر عن الحكومة يدعو الولايات المتحدة لسحب قواتها من لبنان وهي تحتفظ بحقها لاتخاذ الاجراءات الضرورية للمحافظة على السلام والأمن في المنطقة. كما انه قد أعلن في المؤتمر الصحفي الذي عقدته وزارة الخارجية السوفيتية مساء اليوم، ان الحكومة السوفيتية قد أعترفت بالنظام الجديد في العراق[٦]. وبعثت السفارة البريطانية برقية لاحقة في اليوم التالي (١٧ تموز)، ذكرت فيها ان البيان الذي أصدرته الحكومة السوفيتية:

١ – يعبر عن السخط من التدخل المسلح للولايات المتحدة في

---

(٥) F. O. 371 / 134158: No. 1906 (July 15, 1958), Secret, From Washington to Foreign. Office.

(٦) F. O. 371 / 2362: No. 952 (July 16, 1958), From Moscow to Foreign Office.

لبنان، ويرفض تبريراتها ازاء ما أقدمت عليه.

٢ - ينص على ان الاعمال الاولى للحكومة العراقية الجديدة، هي مزيد من الدليل على ان الشعب العربي قد عقد العزم على تحقيق التحرر من الاستعمار، وعلى تطوير اقتصاده الوطني.

٣ - يلاحظ ان الحكومة العراقية قد عبرت عن عزمها وتصميمها على التقيد بمبادئ باندونغ وميثاق الامم المتحدة والانسحاب من حلف بغداد.

٤ - يعلن ان التدخل قد خطط ليس فقط ضد لبنان، وانما ضد كل الاقطار العربية المحبة للحرية.

٥ - يدعي ان تدخل الولايات المتحدة قد أوضح بما لايقبل الشك، ان حكومة الولايات المتحدة رفضت المقترح السوفيتي في (١١ شباط ١٩٥٧)[٧]، بشأن عدم التدخل، حتى تبقى يداها حرة.

٦ - ينص على ان مجلس الامن والجمعية العامة، يجب ان يتخذا الاجراءات الفورية والحاسمة لايقاف العدوان وحماية

---

(٧) كانت الولايات المتحدة قد اعلنت في كانون الثاني ١٩٥٧، ماسمي بمبدأ ايزنهاور وتمت موافقة الكونكرس عليه في ٥ آذار حيث خول الرئيس صلاحية (استخدام القوات الامريكية المسلحة لحماية دول الشرق الاوسط ضد أي عدوان مسلح تقوم به اية دولة خاضعة للشيوعية الدولية). كما تضمن بعض البنود الخاصة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية. وقد وافقت على مبدأ ايزنهاور بعض دول الشرق الادنى، وعارضته دول أخرى، وكان الاتحاد السوفيتي على رأس المعارضين له. واقترح السوفييت في شهر شباط من العام نفسه (١٩٥٧) بديلاً لذلك، أن تصدر الدول الأربع الكبرى اعلاناً بشأن الشرق الاوسط ويتكون من ست نقاط، كان احداها ينص على وقف تزويد دول المنطقة بالسلاح، وعدم التدخل في شؤونها بيد ان شيئاً من هذا لم يتحقق.

انظر: وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ٩٤.

الاستقلال الوطني للدول العربية.

٧ - يختتم البيان على النحو الآتي:

«ان الحكومة السوفيتية، تناشد على وجه السرعة حكومة الولايات المتحدة لايقاف تدخلها المسلح في الشؤون الداخلية للدول العربية، وسحب قواتها من لبنان فوراً. ان الاتحاد السوفيتي لايستطيع ان يبقى غير مبال ازاء مايجري من احداث تخلق تهديدا جدياً في منطقة محاذية لحدوده، وهو يحتفظ بحقه في اتخاذ الاجراءات الضرورية للمحافظة على الامن والسلام»(٨).

لقد أخذت الاوضاع في لبنان تزداد تعقيداً بعد عملية انزال مشاة البحرية الامريكية على الساحل اللبناني في ١٥ تموز ١٩٥٨، وبات شمعون يتوقع حدوث انقلاب عسكري بين لحظة واخرى، حيث ان ردود الفعل ازاء التدخل العسكري الامريكي كانت عنيفة وشديدة بين مختلف الاوساط والأجنحة السياسية. وجاء في تقرير للسفارة البريطانية في بيروت:

«ان السخط وان كان بدرجات متفاوتة الا انه شامل تقريباً. الاستثناء الوحيد هو الحكومة والنواب الموالون وصحيفة Le Soirوان برقيات احتجاجية قد ارسلت الى الامم المتحدة من قبل اطراف عديدة: مجموعة رئيس الوزراء السابق ورئيس مجلس النواب والمفتي والرئيس السابق بشارة الخوري. كما ان الصحافة باستثناء Le Soir هي على الاطلاق ضد التدخل، ليس فقط صحف المعارضة، ولكن ايضاً صحف الجناح اليساري المعتدل.

---

(٨) F. O. 371 / 2362 : No. 957 (July 17, 1958), from Moscow to Foreign Office.

الصحيفة L'Orent التي تصدر باللغة الفرنسية تعتقدان القرار لم يكن حكيماً منذ أن تم تدويل المسألة الداخلية، كما أعلنت صحيفة lejour، انها سوف تتوقف عن الصدور هي وL'Orent احتجاجاً. خارج الدوائر السياسية الموالية، فان معظم الموالين المتحمسين هم الذين يرون في عملية الانزال خطوة أولى باتجاه التخلص العسكري من ناصر، ومخاوفهم الوحيدة هي ان الغرب سوف لن يمضي مسرعاً بما ينبغي من حيث ابتدأ فعلاً»[٩].

وفي ١٦ تموز ١٩٥٨، بعثت السفارة البريطانية في بيروت، برقية (سرية) الى وزارة الخارجية البريطانية جاء فيها: الآتي نص الرسالة المفتوحة من رئيس مجلس النواب[١٠] اللبناني الى الرئيس ايزنهاور:

«ان مجلس النواب هو السلطة الوحيدة الممثلة للشعب اللبناني، ولقد علمنا بأسف شديد نبأ انزال القوات الامريكية في الاراضي اللبنانية بحجة تأمين سلامة الرعايا الامريكان والالتزام بالمحافظة على سيادة واستقلال الجمهورية اللبنانية. ان انزال القوات

الامريكية يعد انتهاكا حقيقياً لسيادة واستقلال لبنان، وانه لاحياة الامريكان ولا المؤسسات الامريكية قد هددت أو غدت في خطر خلال ال (٦٥) يوماً من النزاع الداخلي، ولايوجد لدى أي لبناني عزم أو قصد لتهديد حياة الامريكان أو مصالحهم. ان أزمتنا داخلية وهي فقط يمكن ان تحل من خلال

---

(٩) F. O. 371 / 134159: No. 1073 (July 18, 1958), from Beirut to Foreign Office.

(١٠) كان رئيس مجلس النواب اللبناني يومذاك، عادل عسيران.

البرلمان اللبناني، لذا فانني أحتج نيابة عن البرلمان ضد انتهاك سيادة واستقلال حبيبنا لبنان، كما انني أعتبر ان هذا الانزال يهدد السلام والامن في اقطار الشرق الاوسط، وان الولايات المتحدة مسؤولة عن اية نتائج وخيمة تترتب على ذلك والتي ربما تقود الى حرب عالمية، وان على القوات الامريكية الانسحاب فوراً حتى لاتسبب تردياً في العلاقات الجيدة بين الشعب اللبناني والولايات المتحدة».

وتعلق السفارة البريطانية على الرسالة، قائلة:

أولاً –ان هذه الرسالة لم تكتب بتخويل برلماني، وان رسالة من النواب الموالين، مرحبة بالتدخل ربما نتسلمها غداً.
ثانياً – ان مجلس النواب اللبناني لم ينعقد منذ أن بدأت الازمة اللبنانية (١١).

وتذكر برقية (سرية)، مؤرخة في ١٧ تموز ١٩٥٨، بعثت بها السفارة البريطانية في بيروت الى وزارة الخارجية البريطانية، بان حدثين وقعا في ١٥ تموز لهما صلة بالانزال الامريكي هما:

١ – ان الرئيس شمعون لم يكن يجرؤ على اعلام الجنرال شهاب (١٢) بنفسه عن قرب وصول جنود البحرية

---

(١١) F. O. 371 / 134159: NO. 1038 (July 16, 1958), from Beirut to Foreign Office.

(١٢) اللواء فؤاد شهاب، عسكري وسياسي لبناني، ولد عام ١٩٠٣ وتعلم ببيروت ثم التحق بالمدرسة الحربية في دمشق وتخرج فيها عام ١٩٢٣ ثم أتم دراسته العسكرية في باريس وعاد الى لبنان عام ١٩٣٨ وتدرج في مناصب الجيش، وفي عام ١٩٤٣ عهد اليه الرئيس بشارة الخوري اعادة تنظيم القوات المسلحة وبنائها على أساس وطني بعد ان كانت تتألف من وحدات متفرقة تحت قيادة فرنسية

الامريكيين، وتقدم برجاء الى السفير الامريكي بان يبلغه هو بدلاً عنه. فقام السفير الامريكي Mc Clintock وملحقه العسكري بزيارة للجنرال شهاب في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ١٥ تموز (قبيل ساعة ونصف من عملية الانزال)، واحيط علماً بالوصول الوشيك للقوات الامريكية، فابدى الجنرال شهاب قلقاً كبيراً وقال: ان هذه القرار يؤسف له الى حد كبير، وانه يجعل وضعه اكثر صعوبة وبخاصة وان لديه ضماناً بقدرة الجيش على توفير الحماية الضرورية للبلاد. كما انه سوف يقوض بجدية اعتباره ويضر بمستقبله. وعلى ما يظهر ان السفير الامريكي قد أقتنع بهذه الحجج، وبناء على ذلك، فانه أمر الملحق العسكري بالتوجه حالاً بزورق بخاري الى بارجة الادميرال التابعة للقوات البحرية والعمل باقصى جهد لمنع أي انزال من ان يحدث. بيد ان الملحق العسكري الكولونيل Stiness وقد نفذ الأمر، وجد المجموعات الاولى من الجند قد هبطت، ولم يعد هناك مايمكن عمله، وتواصلت العملية كما خطط لها.

٢ – ما ان عاد السفير الامريكي الى السفارة، حتى اتصل به

ثم تولى قيادة هذه القوات بعد تكوينها ومنح رتبة لواء، وفي صيف عام ١٩٥٨ ثار لبنان على حكم الرئيس كميل شمعون وتدخلت القوات الامريكية لصالحه، وفي ٣١ آب ١٩٥٨ أجتمع مجلس النواب اللبناني ورشح فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وكان قائداً للجيش، فتولى منصبه في ٢٤ أيلول ١٩٥٨، وفي ٢٨ تشرين الاول تم جلاء القوات الامريكية.

انظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة ١٩٦٨، ص ٨٨٤.

هاتفياً الرئيس شمعون، وأخبره بان انقلاباً عسكرياً يتوقع حدوثه في غضون نصف الساعة القادمة، وطلب منه على وجه السرعة، ارسال قوة بحرية الى قصره وفي غضون عشر دقائق. ولقد اجابه السفير بانه سوف لن يكون ممكناً لسوء الحظ، لاي شخص ان يصل في أقل من حوالي نصف الساعة. على اية حال اتصل السفير هاتفياً بالجنرال شهاب الذي اعترف دون أي تردد، بانه قد فهم بان انقلاباً من نوع ما ربما حقاً يكون على وشك الوقوع، وبرجاء من السفير الامريكي، وافق على اجهاضه وبر بوعده (١٣).

وفي ١٧ تموز ١٩٥٨، بعثت السفارة البريطانية في بيروت برقية أخرى (سرية وفورية) الى وزارة الخارجية البريطانية، تقول فيها: «ان القوات الامريكية تواجه وضعاً شاذاً، وان الجيش اللبناني قد أتخذ اجراءات استفزازية ضدهم، وهناك حوالي ٥٠٠ من القوات اللبنانية المدرعة منتشرة الآن على مسافة تتفاوت من ٢ الى ٥ أميال من مطار بيروت، وان مواضع خنادق قد بوشر باقامتها اليوم. وان جملة حوادث قد تعرض لها جنود البحرية الامريكية، حيث جرد اثنان منهم من السلاح، عندما دخلا خطأ منطقة البسطة (احدى احياء بيروت) بسيارتهم العسكرية الجيب هذا اليوم، ثم سمح لهما بالمغادرة واعيدت لهما اسلحتهما فيما بعد بتوسط الجيش اللبناني، كما اختفى بعد ظهر اليوم اربعون جنديا كانوا يحرسون محطة انابيب النفط في منطقة صيدا (جنوب بيروت)».

وفي اطار التشاور القائم بين بريطانيا والولايات المتحدة ازاء ماتشهده

(١٣) F. O. 371 / 134159: July 17, 1958, from Beirut to Foreign Office.

المنطقة من تطورات، يذكر السفير البريطاني في برقيته المشار اليها اعلاه (١٧ تموز ١٩٥٨)، بانه قد قابل الادميرال Holloway في مقر اقامة السفير الامريكي مساء ذلك اليوم، وحث كلاهما بان يؤكدا للجنرال شهاب ، وهو المسيطر على هيئة اركانه، ان الامريكان يدافعون عن السلطة، وانه يجب التخلص بطريقة او أخرى من مثيري المتاعب. وحثهما أيضاً على ان يفعلا ذلك حالاً ، واذ ذاك لاحاجة لسفك دماء أو اراقتها فالوقت في بضعة أيام قد يكون اكثر صعوبة. ويختتم السفير البريطاني برقيته قائلاً: ان اجتماعاً بين الجنرال شهاب والادميرال Holloway سيعقد يوم غد، واعتقد انه سيكون حاسماً[١٤].

وفي ١٨ تموز ١٩٥٨، بعث السفير البريطاني (برقية سرية وفورية) الى وزارة الخارجية، يقول فيها: لقد زرت هذا المساء مستر مورفي[١٥] وكيل وزارة الخارجية الامريكية (الذي وصل بيروت في زيارة عمل قصيرة)، والسفير الامريكي والادميرال Holloway، وان النقاط الآتية حول الوضع الحالي تظهر:

١ – ان القوات الامريكية ماتزال تعمل على نحو كامل وفق الخطة الاصلية للانزال ، وليس لديها تعليمات اضافية، وان مجموعة قتالية تصل جواً يوم غد، اضافة الى كتيبة جنود بحرية اخرى تصل اليوم.

٢ – ان ترتيبات واجراءات التعاون بين القوات الامريكية والجيش اللبناني هي الآن جيدة. وان الجنرال شهاب قد ذكر للمستر مورفي والسفير الامريكي والادميرال Holloway انه كان ومايزال متأكداً من ان ضباطه ورجاله

---

(١٤) F. O. 371 / 134159: NO. 1059 (July 17, 1958), from Beirut to Foreign Office.

(١٥) يقصد روبرت مورفي.

سوف يبدون تعاوناً، واعطى ضمانته الشخصية بخصوص تصرف جميع ضباطه في المستقبل. ولقد جاء هذا التأكيد مباشرة بعد مقابلتهم للرئيس شمعون الذي أخبرهم بان القوات الامريكية والعمل السياسي في لبنان سوف يكونان في خطر مالم يجرد الجيش اللبناني من مجموعة صغيرة من الضباط غير الموالين. واضاف، انه لايستطيع ان يعطي اجابة نهائية بقدرة الجيش اللبناني على قمع الثورة الداخلية في البلاد حتى يسوي هذه المشكلة . وبالرغم من هذا، فان الامريكان قبلوا تصريح الجنرال شهاب باعتباره عاملاً يساعد على التسوية.

٣ – كما أخبرهم الرئيس شمعون بان الانتخابات المقرر اجراؤها في ٢٤ تموز يجب ان تؤجل بانتظار تطور الاحداث، وبخاصة بعد ان يتم تطهير قيادة الجيش العليا.

٤ – ان الجنرال شهاب قد اعترف بان (المتمردين) في البسطة (احدى احياء بيروت)، يتلقون توجيهاتهم من دمشق وعبر الهاتف على الاغلب. وقال بانه سوف يتخذ عملاً حاسماً ضدهم، وان كان الامر يتطلب حلاً سياسياً.

٥ – ان السفير الامريكي يعتزم الاتصال بصائب سلام يوم غد، ويطلب منه ايقاف اذاعته السرية، اذ انها تشكل خطراً على أمن القوات الامريكية، واذا مارفض ذلك، فان جنود البحرية سوف يتخذون مايقتضي من عمل ضروري.

٦ – ان مستر مورفي، بعد ٢٤ ساعة من وجوده هنا قد بدأ

«يمسك رأسه بيديه» بسبب تعقيدات الوضع اللبناني [16].

وفي برقية أخرى (سرية وفورية) تاريخها أيضاً ١٨ تموز ١٩٥٨، أعلم السفير البريطاني في بيروت، وزارة الخارجية البريطانية، بانه قد قام يوم (١٧ تموز) بزيارة للرئيس شمعون لاعلامه بدخول قوات بريطانية الاردن، واستفسر من الرئيس شمعون ان كانت لديه اخبار حول نوايا الاتراك، فاجابه شمعون مكرراً ذلك مرتين، بان ليس لديه اخبار رسمية، غير انه قد اعطاه انطباعاً واضحاً بان شمعون تلقى معلومة غير رسمية أو خاصة بان تركيا تعتزم التدخل في سوريا. ويقول السفير، انه ربما لاسباب خاصة به، أي الرئيس شمعون بالطبع، رغب ابلاغ انطباعه هذا دون أن يقدم أية مبررات أو أسباب لذلك. [17]

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تراقب تطورات الموقف في لبنان وتبذل جهودها للحيلولة دون حدوث مضاعفات تضر بمصالحها، وبريطانيا ترسل قواتها الى الاردن (١٧ تموز ١٩٥٨)، كانت الامم المتحدة تتدارس الموقف ويشهد مجلس الأمن جلسات ساخنة بسبب تباين مواقف الدول الاعضاء ازاء التدخل العسكري الامريكي والبريطاني في المنطقة العربية. وقد جاء في برقية (فورية) مؤرخة في ١٨ تموز ١٩٥٨ من البعثة البريطانية لدى الامم المتحدة الى وزارة الخارجية البريطانية، بان مجلس الامن يناقش حالياً مسودة قرار معدلة للاتحاد السوفيتي، تنص على ان ماقامت به الولايات المتحدة وبريطانيا من عمل عسكري في لبنان والاردن، يشكل

F. O. 371 / 134159: No. 1074 (July 18, 1958), From Beirut to Foreign Office.

(١٧) F. O. 371 / 2362: NO. 1060 (July 18, 1958), from Beirut to Foreign Office.

تدخلاً فاضحاً في الشؤون الداخلية لشعوب الاقطار العربية وبالتالي يتعارض وأهداف ومبادئ الامم المتحدة كما هو مبين في ميثاقها وبخاصة الفقرة السابعة من المادة الثانية، كما انه يشكل تهديداً جدياً للامن والسلام العالمي، ولذا فان مجلس الأمن يدعو حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لايقاف تدخلهما المسلح في الاراضي اللبنانية والاردنية فوراً[١٨].

على اية حال، فان تعقيدات الوضع في الشرق الاوسط عموماً كانت متداخلة، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا في تشاور متواصل وتنسيق حول مايجب اتخاذه من خطوات، خاصة وان استقراءهما لما حدث في العراق وماترتب على ذلك من تطورات، لم يتوصلا بشأنه الى موقف محدد بعد.

لقد أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة سرية بعنوان «الثورة في العراق»، مؤرخة في ١٩ تموز ١٩٥٨، بناء على طلب من رئيس الوزراء هارولد ماكملان جاء فيها: «لقد طلبتم رؤيتنا بشأن الثورة في العراق والسياسة المستقبلية ازاءها. ان الثورة على مايبدو كانت قد نظمت من قبل مجموعة صغيرة من ضباط الجيش، وانهم والاعضاء المدنيون في الحكومة الجديدة هم من الشباب ومن القوميين المتحمسين. وان الضباط على الاغلب من حملة رتبة الاركان، والمدنيون محامون واساتذة، وقسم منهم بارزون في المنظمات السياسية اليسارية. توجد معلومات قليلة بشأن الطريقة التي تم فيها التهيئة للثورة ويبدو انها قد نظمت بكفاءة وسرية بالغة، وان وجود الخطة كان غير معروف للسلطات العراقية ولو انها نتيجة لاتصالات تحضيرية مع الجمهورية العربية المتحدة... ان سلطة الثوار في بغداد قد أسست بسرعة وبدون صعوبة. لقد مضى على الثورة حتى الآن خمسة ايام ولا توجد اشارة عن اية مقاومة. إن ميزة

---

(١٨) F. O. 371 / 133835: NO. 667 (July 18, 1958), from Newyork to Foreign Office.

الثورة هي في سرعتها، وان الثوار اقاموا اتصالاً مع الوحدات العسكرية خارج بغداد ومع السلطات في المدن ومع البعثات الدبلوماسية في الخارج، وان التعليمات الحكومية التي اصدروها خلال هذه القنوات كانت بالتأكيد سبباً لاعلى درجات القلق والشك في عقل أي واحد مايزال يميل لان يكون مخلصاً للنظام القديم. إن الثوار مايزالون غير واثقين من انفسهم، وهم تواقون لأن يكونوا أصدقاء معنا. وفي محادثة مع عضو من سفارتنا، ذكر وزير المالية الثائر[١٩]: ان النقاط الرئيسة لسياسة الحكومة هي:

١ – علاقات الصداقة مع جميع الدول وبصورة خاصة الدول العربية والاسلامية، فضلا عن الدول الغربية.

٢ – احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٣ – والاستمرار في تدفق النفط بدون تأميم الصناعة النفطية مع البحث لتحسين الشروط بالمفاوضات.

كما قال

«انه لم يتخذ لحد الآن قرار بشأن حلف بغداد ولكن هو يعتقد ان من المحتمل ان العراق سوف يبقى عضواً حتى انتهاء مدة الحلف وبعدئذ يراجع الموقف. وان العراق سوف لن يلتحق بالوقت الحاضر بالجمهورية العربية المتحدة. انه مايزال من المبكر جداً للحكم كيف ان الثوار يرسخون سلطتهم بثبات وبحزم، ولكن من المؤكد يبدو أنهم قد جاءوا ليبقوا. وبالتالي سوف لن يمضي وقت طويل قبل أن نواجه مشكلة الاعتراف. ان انطباعنا، انه يجب علينا ان نتعامل مع المجموعة الشابة المتحمسة التي ماتزال

(١٩) كان محمد حديد وزيراً للمالية يومذاك.

غير متأكدة من نفسها، ولا تزال تجهل مصيرها. أن المنتمين اليها بالتأكيد ملهمون بالقومية العربية ومن المحتمل معجبون بناصر، لكنهم لم يبد منهم حتى الآن عداء للغرب ولم يتحولوا للشيوعيين. هم على مايبدو ميالون لتنفيذ المعاهدة الموجودة والاستمرار في التعاون للمحافظة على تدفق النفط. هم على الارجح لهم أرضية مشتركة مع ناصر واصدقائه وربما يهيئون لنا فرصة أخرى للتفاهم مع الشباب العرب القوميين الذين كانوا لحد الآن وبثبات في الجانب الآخر في كل منازعاتنا في الشرق الاوسط. واذا كان الأمر كذلك، يجب علينا ان نلاحظ أو نراعي ذلك بدقة قبل ان نرفض عرضهم. انه ليس من السهل الاعتراف بالنظام الجديد، لان هذا يسبب مرارة لدى اصدقائنا في الشرق الاوسط، ولكن يجب ان نخاطر بذلك اذا كانت هناك فرصة لتكوين اصدقاء من العرب القوميين»(٢٠).

وجاء في المحاضر السرية لاجتماعات مجلس الوزراء البريطاني الذي كان في حالة انعقاد منذ ليلة ١٥ تموز ١٩٥٨، ان وزير الخارجية سلوين لويد قد قال:

«انه سيكون من الضروري تحديد موقفنا تجاه الحكومة الجديدة في العراق. وان التقارير تشير الى ان الحكومة تفرض سيطرتها على الوضع في البلاد. وهي تواقة على مايبدو للمحافظة على العلاقات الثقافية والتجارية معنا. وسوف يكون من غير المستحسن بسبب ذلك، ان نتخذ أي عمل متهور ربما يثير انتقاماً ضد مصالحنا النفطية في العراق. والسبيل الصحيح في

(٢٠) F. O. 371 / 2362: July 19, 1958, (The Revolution in Iraq).

المدى القصير، هو قبول الوضع الحالي. اما موقفنا في المستقبل فانه سوف يعتمد على السياسة التي تتبناها الحكومة الجديدة».

وقد قرر مجلس الوزراء البريطاني بعد استماعه لوزير الخارجية مايأتي:

١ – ان الموقف المؤقت تجاه الحكومة الجديدة في العراق يتحدد وفق ماتقترحه وزارة الخارجية.

٢ – ان رئيس الوزراء سوف يشكل فريق عمل صغير من الوزراء لبحث السياسة المستقبلية تجاه العراق وبمزيد من التفصيل.

وفي الوقت نفسه، كان رؤساء تركيا وايران والباكستان، الدول الاعضاء في حلف بغداد، يعقدون اجتماعاً طارئاً في تركيا لبحث تطورات الموقف في العراق والشرق الاوسط عموماً، وقد جاء في برقية (فورية) من القنصل البريطاني العام في استانبول الى وزارة الخارجية البريطانية مؤرخة في ١٧ تموز ١٩٥٨، ان وزير الخارجية التركية:

«قد أدلى بعد ظهر اليوم ببيان الى الصحافة بعد اختتام اجتماعات رؤساء دول تركيا وايران والباكستان الاعضاء في حلف بغداد، وفيه انهم يطالبون بالحاح دعماً عملياً لاقطار الشرق الاوسط الاخرى المهددة مثل لبنان، وهم عازمون على دعم اية اجراءات تتخذ لايقاف تدهور الاوضاع في المنطقة. ويرحبون بمبادرة الولايات المتحدة لصيانة استقلال وسلامة الاقطار الحرة وبخاصة الدعم العملي الذي قدم الى لبنان. وهم يتطلعون بثقة الى توسيع هذه المبادرة الى اقطار أخرى تواجه اخطاراً مماثلة. ويعتقدون ان الاحداث الحالية في الشرق الاوسط تؤكد الحاجة اكثر من أي

وقت مضى، الى اجراءات امنية اكثر عملية، ويقترحون تقوية تعاونهم الحالي. وهم على ثقة بتلقي كامل التعاون في هذه المهمة من الاقطار التي هي أيضاً مهتمة بالأمن والاستقرار في الشرق الاوسط».

وفي اجابته على اسئلة الصحفيين، قال وزير الخارجية التركي:

«ربما يكون هناك اجتماع لمجلس حلف بغداد في لندن قبل التاريخ المحدد. ان الاعضاء الاقليميين لحلف بغداد يساندون ويدعمون عملية انزال القوات البريطانية في عمان. وهو لا يستطيع ان يؤكد أو ينفي وجود قوات امريكية في ادنة، وان الوضع الحالي لا يمكن ان يقارن بالوضع الذي كان وقت أزمة السويس في ١٩٥٦»[٢١].

وجاء في برقية (سرية للغاية واستثنائية) مؤرخة في ١٨ تموز ١٩٥٨، بعث بها السفير البريطاني في واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية: ادناه الى رئيس الوزراء من وزير الخارجية:

«ان الاتراك قد أعلموا الولايات المتحدة بخططهم لغزو العراق، وانهم قد طلبوا منها غطاء جوياً».

ويذكر السفير البريطاني انه قد ناقش هذا الأمر مع وزير الخارجية الامريكية دالاس وان رأيهما بان اقدام الاتراك على عمل كهذا سوف يكون حماقة، وسوف يوحد العراق في دعم للنظام الجديد، كما انه يعطي السوفيت

(٢١) F. O. 371 / 2408: No. 147 (July 17, 1958), from Istanbul to Foreign Office.

الفرصة لارسال قواتهم الى العراق في استجابة لدعوة من الجمهورية العراقية. ان العسكريين يعبرون عن شكوكهم بشأن قدرة الاتراك على انجاز هذه المهمة. والمسألة الاكبر والأهم، ان هذه العملية التركية ربما تقود الى غزو روسي لتركيا وبالتالي الى حرب عالمية. ويضيف السفير البريطاني قائلاً:

«انه ودالاس قد اتفقا على ان السبيل الصحيح للحوار مع الاتراك بشأن هذه المسألة، هو بافهامهم بان عملهم هذا سيكون الاسلوب الخاطئ لمحاولة اعادة الامور الى ماكانت عليه في العراق، وان التدخل الخارجي، علناً كان أو سراً، يجب ان يكون فقط لدعم ثورة مضادة. الى جانب الاعراب عن المخاوف من ردود الفعل الروسي. ويختتم السفير البريطاني برقيته، بان الولايات المتحدة هي الآن تضع مسودة تعليماتها الى سفيرها في انقرة، وبانتظار الاجابة السريعة بشأن الموقف البريطاني»(٢٢).

ولقد بعثت وزارة الخارجية البريطانية الى السفير البريطاني في واشنطن برقية جوابية (سرية للغاية واستثنائية) في ساعة متأخرة من مساء يوم ١٨ تموز ١٩٥٨، جاء فيها:

التالي شخصي من رئيس الوزراء الى وزير الخارجية:
كان عندنا اجتماع هذه الليلة مع وزير الدفاع ورؤساء الاركان وممثلين عن وزارة الخارجية. البرقيات التي ترسل لك تمثل وجهات نظر وزارة الخارجية والعسكريين. وأود ان أعرض الافكار الآتية:

---

(٢٢) F. O. 371 / 2362: NO. 1948 (July 18), from Washington to Foreign Office.

١ – ان الهجوم على العراق من قبل تركيا سوف يكون اسوأ من كونه حماقة، انه سيكون حماقة اجرامية. ونحن يجب ان نكون واقعيين في هذا الشأن. اني اطلاقاً لم أفقد الأمل من ان الحكومة العراقية الجديدة ربما تكون منفصلة عن ناصر، وتجتذب تدريجياً الى دائرة نفوذنا حتى ربما بعد فترة من الحياد والتردد. وسوف يكون جنوناً لاجبارهم الآن باتجاه المعسكر الآخر. وبصرف النظر عن الاخطار التي تترتب على اندلاع حرب بسبب التحرك العسكري التركي، فانه سوف توجد بالتأكيد خسارة لتجهيزاتنا النفطية وبكل ماتنطوي عليه.

٢ – ان البيانات الاولى الصادرة عن المجموعة العسكرية المسيطرة على حكومة العراق الجديدة، هي ليست مثبطة في هذا الشأن، بل الى حدما على العكس من ذلك. حتى انهم الحوا بهذا الاتجاه، وربما الوفاء بالتزاماتهم والتي تعني بضمنها حلف بغداد. نحن يجب ان لا ندع رعبنا وامتعاضنا بسبب قتل اصدقائنا للوقوف في طريق المصالح الطويلة الامد. نحن لا نستطيع حتى مساعدة اصدقائنا تماماً بعملنا هذا. انا أمل ان تعلم دالاس، ذلك ان الاتراك يجب ان لا يكونوا مثبطين فحسب، ولكن منعهم من هذه الحماقة، وبما ان الاقتصاد التركي لا يستطيع ان يحيا دون الدعم الامريكي، فان الامريكان لديهم الهيمنة اذا هم عرفوا كيف يستخدمونها.

٣ – انا حقاً لا أعتبر هذا وضعاً حرجاً أو خطراً. نحن يجب ان لا نفقد عقولنا بشأنها، ولكن نحن يجب ان لا ندع الاتراك يمضون مسعورين. ان من المبكر جداً ان نعمل خارج

خطتنا فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الحكومة العراقية الجديدة. الثورة المضادة ربما تكون السبيل الصحيح، ولكن ربما يكون هناك عمل جيد خارج ذلك، نحن سوف نعمل على نحو افضل بان نحاول ابعادهم عن ناصر ونجلبهم الى جانبنا.

٤ – هده هي افكاري الشخصية، وانا اعتقد ان جميع زملائي سوف يوافقون عليها. الاتراك، اصدقاء جيدون لنا، وهم يجب ان يمنعوا من هذه الحماقة دون جرح لغرورهم أو كبريائهم وثقتهم (٢٣).

كما بعثت وزارة الخارجية البريطانية برقية (سرية للغاية واستثنائية) برقم (٤٧٩٥) الى السفير البريطاني في واشنطن مؤرخه في ١٩ تموز ١٩٥٨ جاء فيها: الآتي الى وزير الخارجية الامريكية من وكيل وزارة الخارجية الدائم. وادناه وجهات نظر وزارة الخارجية التي صودق عليها في اجتماع مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورؤساء الاركان:

١ – نحن نتفق تماماً معك ومع دالاس من ان التدخل التركي سوف يكون حماقة، وانه يجب ايقافه مهما كلف الأمر.

٢ – نحن نعتقد على اية حال، انه سوف يكون من الخطأ مناقشة ثورة مضادة في العراق، نحن لا نريد ان نعطي الاتراك أو حكومات أخرى، انطباعاً باننا والامريكان نخطط لمهاجمة العراق أو نستخدم قواتنا في الاردن ولبنان لهذا الغرض. ونحن لا نعرف لحد الآن كيف ستكون الحالة التي ستنتهي اليها حكومة العراق الجديدة. ولربما يكون شيئاً

F. O. 371 / 2368: No. 4792 (July 18, 1958), from Foreign Office to Washington.(٢٣)

حسناً ولمصلحتنا وللغرب ككل ان نقبل وجودها ونحاول ان نتفق على علاقات معقولة معها.

٣ - نحن نفضل ان نستخدم البراهين من ان التدخل التركي سوف يكون دافعاً لتشجيع الحكومة العراقية لدعوة الروس للتدخل في العراق، وان الروس بدون شك سوف يدعون لتدخلهم ذات المبررات والحجج التي نحن والامريكان بررنا بها عملنا في لبنان والاردن، وان هذا ربما تترتب عليه نتائج محرجة، ربما: يثير معارضة شديدة في الامم المتحدة ويحدث انشقاقاً، وربما يدمر حلف شمال الاطلسي (كلا من حكومتي فرنسا والمانيا عبرتا عن مخاوفهما ان نحن نعتزم مهاجمة العراق). كما انه سوف ينهي حلف بغداد، وسوف يجعل وضعنا والامريكان ووضع مواطنينا في الاردن ولبنان اكثر صعوبة الى أبعد الحدود. كما انه سوف يلحق ضرراً على نحو خطير بتجهيزاتنا النفطية وجميع الوضع في الخليج وعموماً سوف يجعل وضع الشرق الاوسط اكثر صعوبة[٢٤].

وفي اليوم نفسه (١٩ تموز ١٩٥٨)، بعث السفير البريطاني في واشنطن برقية (سرية للغاية وفورية) الى وزارة الخارجية البريطانية، جاء فيها:

برقيتكم رقم ٤٧٩٥: تركيا والعراق.

التالي من وزير الخارجية:

١ - ان التعليمات التي أرسلها الامريكان الى سفيرهم في انقرة

(٢٤) F. O. 371 / 2362: NO. 4795 (July 19, 1958), from Foreign Office to Washington.

تلخص في برقيتي اللاحقة. هم لم يبعثوها بالبريد الا بعد أن اعطيت موافقتي العامة.

٢ – ان الامريكان كانوا غير راغبين كلياً لاستخدام أي حجة مع الاتراك موحين بان الخوف من التدخل الروسي كان السبب في الاحجام عن القيام بأي عمل في العراق. ان سببيهما الاثنين سيكونان مناقضين مع مجمل سياسة الردع الامريكية، وان أي شئ من هذا القبيل يقال للاتراك سوف يسرب بالتأكيد الى الروس لضعف درجة الكتمان في جهاز الامن التركي.

٣ – ان الامريكان واثقون من ان الاتراك سوف لن يتخذوا أي عمل في العراق من جانبهم دون وعد بالدعم من قبل الولايات المتحدة(٢٥).

ويلاحظ انه في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا والولايات المتحدة، تتبادلان الرأي بشأن خطط تركيا للتدخل العسكري في العراق، واتفاقهما في الرأي على ان عملاً كهذا لا يعدوا أن يكون حماقة بكل ابعاده، وقناعتهما باستحالة تحقيقه، فانهما كانا في تشاور مستمر وتنسيق في المواقف واستقراء دقيق بخصوص مسألتين متداخلتين مهمتين:

الأولى – حلف بغداد وعضوية العراق فيه.

الثانية – الاعتراف بالنظام الجديد في العراق.

وكان السفير البريطاني في واشنطن قد بعث بتاريخ ١٨ تموز ١٩٥٨، برقية (سرية وفورية)، الى وزارة الخارجية البريطانية، ذكر فيها بانه قد ناقش مع

---

(٢٥) F. O. 371 / 2362: No. 1962 (July 19, 1958), from Washington to Foreign Office.

وزير الخارجية الامريكية موضوع عقد اجتماع لمجلس حلف بغداد أو لجانه[٢٦]، وان هذا الأمر على جانب من التعقيد، بسبب التقرير الذي بعث به سفير صاحبة الجلالة في بغداد والذي يشير فيه الى ان النظام الجديد ربما يكون مستعداً لاستمرار مشاركة العراق في الحلف. ولذا فان السفير البريطاني في واشنطن ودالاس قد اتفقا على ان عقد اجتماع لمجلس الحلف أو لجانه في شهر تموز، قد يكون في غير أوانه، ولكن من ناحية اخرى، فان التأجيل على الاقل في هذه المرحلة، سوف يجعل اعداء الحلف يرون فيه ايذاناً بنهايته. كما ان رأيهما بانه ليس من المحتمل ان تكون هناك محاولة من قبل اي شخص للحضور لتمثيل النظام القديم، وكذلك بما انه لا مجال في الوقت الحاضر للاعتراف بالنظام الجديد فانه لا يمكن الموافقة على حضور اي من ممثليه. واخيراً، فان السفير ووزير الخارجية الامريكية اتفقا وان كان هذا متوقف على آراء أي من الاعضاء الاخرين، على انه يجب عقد اجتماع للجنة الاقتصادية، وان البت في اجتماع اللجنة العسكرية والمجلس يمكن ان يكون مؤجلاً لبضعة ايام[٢٧].

وفي ١٩ تموز ١٩٥٨، بعثت وزارة الخارجية البريطانية برقية (سرية للغاية وفورية)، الى السفير البريطاني في واشنطن، تطلب اليه ابلاغ وزير الخارجية

---

(٢٦) ان الولايات المتحدة وان كانت لم تشترك في حلف بغداد رسمياً، الا انها انضمت الى لجنته العسكرية عام ١٩٥٧، كما انها كانت قد انضمت من قبل الى لجنته الاقتصادية كذلك. (وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ٩٣).

وعن الدور الذي مارسته امريكا في اقامة هذا الحلف، ذكر النائب العمالي كروسمان في البرلمان البريطاني: «لا ينبغي تهنئة وزير خارجية بريطانيا على عقد هذا الميثاق، فهو لم يعن بعقده كثيراً، ولم يستند الى مبادئ بريطانية، بل الى مبادئ أمريكية، إن الشخص الذي يستحق هذه التهاني الحارة هو مستر فوستر دالاس، فهذا عمله الثاني في الشرق الاوسط». أنظر: ميشيل كامل، امريكا والشرق العربي، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٢٧) F. O. 371 / 2408: NO. 1945 (July 18, 1958), from Washington to Foreign Office.

الامريكية، بان رئيس الوزراء البريطاني يرى بشأن الموقف من النظام الجديد في العراق:

«ان ثمة فرصة متوفرة من خلال البيانات الاولى لرجال النظام الجديد، ذلك انهم ربما يثبتون في النهاية على انهم وطنيين عراقيين اكثر منهم ناصريين. وهم ربما حتى يرغبون بالبقاء في حلف بغداد وهذا مايجب التأمل والتفكير فيه. كما انهم قد أعدوا بياناً جيداً بصدد النفط. وفي الوقت الذي يجب ان لا نتصرف بتهور أو على نحو شائن، علينا ان نعمل بعزم وتصميم في تحديد موقفنا، ونحن هنا قد اعددنا دراسة لهذه المشكلة. وانا أعتقد نحن على أرضية جيدة الى حدما الا اذا حدثت ثمة كارثة مرعبة»(٢٨).

وفي اليوم نفسه (١٩ تموز ١٩٥٨)، تابعت وزارة الخارجية البريطانية ابلاغ واشنطن بالمزيد من الرؤية البريطانية بصدد الموقف من النظام الجديد في العراق ومسألة استمرار عضويته في حلف بغداد. فقد بعثت الى السفير البريطاني برقية (سرية للغاية واستثنائية)، جاء فيها:

الآتي الى وزير الخارجية من رئيس الوزراء

«ان الاخبار التي تصلنا من بغداد تؤكد ان الحكومة الجديدة ولو انها تأسست بطرق ثورية، الا انها اعلنت عن نيات معقولة: المحافظة على تدفق النفط، المحافظة على اتفاقاتها مع الشركات، والمحافظة على علاقات جيدة مع دول العالم (طبعاً مع انحياز للاقطار العربية)، ومن المحتمل حتى المحافظة على عضويتها في حلف بغداد، على الاقل خلال الفترة التي مايزال ميثاق حلف بغداد جار في الوقت الحاضر. وهذه اطلاقاً ليست اغراضاً

---

(٢٨) F. O. 371 / 2408: NO. 4794 (July 19, 1958), from Foreign Office to Washington.

ضارة. ونحن يجب ان نفرق بين النظام الجديد في العراق والجمهورية العربية المتحدة، على ان لا يعمل هذا بسرعة اكثر مما ينبغي، وفي خطتنا ان نعطيهم فرصة، ونفكر كيف يغدو هذا متحققاً [٢٩].

وبعثت وزارة الخارجية البريطانية في التاريخ نفسه (١٩ تموز ١٩٥٨)، برقية لاحقة (سرية واستثنائية)، الى السفير البريطاني في واشنطن، ذكرت فيها:

١ – ان هناك تقارير من اكثر من مصدر واحد تفيد بان الحكومة العراقية الجديدة ربما ترغب في البقاء في حلف بغداد. وان هذا سوف يكون ضربة واضحة لناصر، وعلينا ان لا نعمل شيئاً يدفعهم بعيداً عن هذا. وان عقد اجتماع وزاري لمجلس حلف بغداد، حتى اذا كان يمثل جلسة غير رسمية، ربما يخلق تأثيراً بهذا الاتجاه، وخاصة اذا عقد في واشنطن عاصمة الدولة التي هي ليست عضواً كاملاً في الحلف.

وبسبب من هذا نميل الى الاعتقاد بانه ربما يكون من الافضل تأجيل أي اجتماع للمجلس الوزاري حتى يحين الوقت الذي تكون فيه علاقات اعضاء الحلف مع العراق اكثر وضوحاً والى ان نعرف فيما اذا سيكون ممكناً للممثل العراقي لان يكون حاضراً. (يوجد أيضاً رأي بان عقد الاجتماع في لندن ربما يهيئ مناسبة ملائمة لاجتماع بشأن قبرص مع رئيس الوزراء التركي وهو الامر الذي سيكون مرغوباً به).

---

(٢٩) F. O. 371 / 2362: NO. 4833 (July 19, 1958), from Foreign Office to Washington.

٢ – وفيما اذا تقرر تأجيل الاجتماع الوزاري، فاننا نعتقد ان الاجتماعات غير الرسمية للجان الفرعية المختلفة في المستقبل القريب، سوف تمكننا من التغلب على أية افكار أو أي شعور بان تأجيل الاجتماع الوزاري معناه نهاية للحلف.

٣ – وفيما اذا تم الاتفاق بيننا وبين الامريكيين على تأجيل الاجتماع، فينبغي الاهتمام كثيراً بمتابعة الموضوع مع حكومات تركيا وايران والباكستان، وبيان احتمال ان ندخل في علاقات متبادلة مع الحكومة العراقية الجديدة وان هذا سوف يكون على نحو اكثر بطئاً.

٤ – وبشأن اجتماع اللجنة الاقتصادية فانه ليس لدينا مزيد من المعلومات من الوفود الاخرى، ونحن مقتنعون بانه بات من المتأخر جداً الآن ايقاف الاجتماع، وبسبب ذلك سوف نرتب لعقده ونعمل بشأنه افضل مانستطيع.

٥ – نحن سوف نعلم الصحافة من ان لجان الارتباط والاقتصاد ومكافحة التخريب والمندوبين العسكريين سوف يجتمعون كما هو مقرر على أساس غير رسمي[٣٠].

وفي برقية (سرية وفورية) مؤرخة في ٢٠ تموز ١٩٥٨، ابلغ السفير البريطاني في واشنطن وزارة الخارجية البريطانية، بانه قد اجتمع مع دالاس بعد ظهر ذلك اليوم، وتمت مناقشة جملة موضوعات هي: الكويت، مبادرة خروشوف، السودان، حلف بغداد، الاردن، لبنان. وبشأن حلف بغداد، فان دالاس قال: في ظل الظروف الحالية يتعين عليه حضور اجتماع مجلس

---

(٣٠) F. O. 371 / 2408: NO. 4858 (July 19, 1958), from Foreign Office to Washington.

الحلف اذا ما عقد في لندن[٣١].

وبعث السفير برقية اخرى (سرية وفورية) مؤرخة في ٢٦ تموز ١٩٥٨، يقول فيها:

«ادناه تقييماً لاحدث افكار واراء وزارة الخارجية الامريكية بشأن مشكلة العلاقات مع العراق وفي سياق حلف بغداد، ويستند بشكل رئيس على محادثات جرت مع موظفين على مستويات ادنى نسبياً ولذا يجب التعامل معها بتحفظ.»

١ – ان هذه المشكلة التي ستبحث في لندن سوف يعتمد التعامل معها الى حد بعيد على الموقف الذي يتبناه الأعضاء الاقليميون الاخرون في الحلف. وان هناك في وزارة الخارجية الامريكية دعماً للاعتراف المبكر بالنظام الجديد، وهم يدركون انه يجب ان نكون حذرين لكي لاندفع بالعراقيين خارجاً عن الحلف ونرمي بهم في معسكر ناصر. ولكن مستر دالاس على مايبدو لديه تحفظات شخصية بصدد الاعتراف وان مستشارية يعتقدون بانه مقتنع من ان النظام الجديد هو حتى الان ميال لناصر لذا ليس هناك توقع من بقاء العراق عضواً مخلصاً في الحلف،

ولو ان العراقيين ربما يقررون البقاء لمدة موقتة ليكونوا مصدر اذى او ازعاج او نوعا من التطمين او لكي يروا مقدار مايستفيدون من هذا البقاء. علاوة على ذلك، اذا

---

(٣١) F. O. 371 /2408: NO. 1983 (July 20, 1958), from Washington to Foreign Office.

بقي العراق في الحلف، فان الروافد الدقيقة من ذلك المصدر سوف تشل او تذبل لان الادارة الامريكية سوف لاتكون مستعدة للمخاطرة في تبادل المعلومات او الاراء الخطيرة في اطار الحلف وعلى سبيل المثال في اللجان العسكرية والارتباط ومكافحة التخريب.

٢ – وفي ظل هذه الظروف، فان وزارة الخارجية الامريكية تعتقد بانه كلما قل الكلام علناً عن علاقة العراق مع حلف بغداد في الوقت الحاضر فان هذا سيكون شيئاً افضل.

ومن المحتمل ان يوصي اجتماع لندن بعدم ذكر العراق على نحو محدد في البيان الختامي، وان يوصف اجتماع المجلس كاجتماع دوري واعتيادي بموجب المادة السادسة للميثاق والتي تنص على ان اربعة يشكلون النصاب(٣٢).

وفي ٢٨ تموز ١٩٥٨، نشرت جريدة الديلي اكسبريس البريطانية مانصه:

«انقسم الامريكيون والبريطانيون في اجتماع مجلس حلف بغداد صباح اليوم عما ينبغي عمله حول مستقبل الحلف، وبالرغم من مضي عدة ساعات في المناقشة بين مكملان وسلوين لويد.

ودالاس فانها لم تسفر عن اتفاق ما وان الخلاف كان بصدد الطريقة التي ينبغي ان يسلكها الغرب حيال الحكومة الجديدة في العراق الذي هو احد الاعضاء من الدول الخمس لميثاق بغداد الذي تأسس عام ١٩٥٥ لمنع تغلغل النفوذ الشيوعي في الشرق

---

(٣٢) O. 371 / 2408: NO. 2068 (July 26, 1958) from Washington to Foreign Office.

الاوسط، ولن يمثل العراق في هذه الاجتماعات. لقد واجهت بريطانيا في هذا الاجتماع انعزالاً من جراء تأييد تركيا والباكستان العضوين الاخرين في الميثاق للرأي الامريكي حول ما يجب اتخاذه. وتعتقد امريكا ان انسحاب العراق من الحلف يجب ان يفترض، وينبغي ان يؤسس ميثاق جديد من دول غير عربية على ان يكون مركزه في تركيا. وقد ابدت بريطانيا معارضتها من اتخاذ اي اجراء يجعل العراق يتقرب من جمال عبد الناصر ولايزال هناك امل في ابقاء العراق عضواً في الميثاق المذكور، وتحبذ الولايات المتحدة الامريكية ودول الميثاق الاخرى الاعتراف سريعاً بحكومة العراق غير ان بريطانيا ترتأي التريث في الاعتراف لمدة اطول».

وجاء في المحاضر السرية لاجتماعات مجلس الوزراء البريطاني، ان المجلس قد ناقش في جلسته بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٥٨، اخر تطورات الوضع في الشرق الاوسط، وان وزير الخارجية سلوين لويد قد ذكر: بان حكومة الولايات المتحدة الامريكية قد تعهدت في اجتماع مجلس حلف بغداد يوم امس (٢٨ تموز ١٩٥٨) بالتعاون مع اعضاء الحلف في مجال الامن والدفاع والدخول في اتفاقات خاصة تعطي لهذا التعاون فاعلية وتأثيراً. وان هذا التعهد الذي جسد في الاعلان العام الموقع من قبل جميع الاقطار الممثلة في الاجتماع، جعل الولايات المتحدة في الواقع عضواً كاملاً في حلف بغداد. كما ذكر وزير الخارجية: بان مستقبل العلاقات مع النظام الجديد في العراق قد تمت مناقشته ايضا مع الولايات المتحدة واعضاء حلف بغداد، وان ممثلي الباكستان وايران وتركيا ذكروا بان حكوماتهم تؤيد الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة وشاركتهم الولايات المتحدة هذه [illegible] كما احاط وزير الخارجية مجلس الوزراء

البريطاني علماً بان حكومة المانيا الفيدرالية تعتزم الاعتراف بالنظام الجديد يوم غد (٣٠ تموز ١٩٥٨)، ومن المحتمل ان يتخذ الاعضاء الاخرون في حلف شمال الاطلسي الخطوة ذاتها في المستقبل القريب. واشار الى ان الحكومة الجديدة قد اظهرت حتى الان على انها مهتمة بالمحافظة على الصلات التجارية والثقافية بين بريطانيا والعراق، وعلى مايبدو ليس هناك مبرر قانوني او شرعي او عملي للامتناع عن الاعتراف. وان الحكومة الجديدة باشارتها عن عزمها احترام التزاماتها وتعهداتها الدولية تكون قد التزمت بشرط او متطلب اساسي يعتبر عادة كواحد من الاختبارات او المقاييس المعروفة لمنح الاعتراف.

وجاء في المحاضر السرية: انه في ضوء ماذكره وزير الخارجية، جرت في مجلس الوزراء البريطاني مناقشة مستفيضة بشأن مسألة الاعتراف بالحكومة الجديدة في العراق، وكان هناك اتفاق عام بهذا الاتجاه، ذلك انه بالرغم من الاعمال التي رافقت الثورة في العراق، فان مصالح المملكة المتحدة من الافضل المحافظة عليها بمنح الاعتراف الكامل بالنظام الجديد. وان هذا لايعني ضمناً قبولاً او استحساناً بالحكومة الجديدة، ولكن اعادة اقامة العلاقات الدبلوماسية ربما تمكننا من ممارسة تأثير اكبر في سياستها المستقبلية، وسوف يكون من الافضل، على اية حال، ان يأتي اعترافنا الرسمي بعد اعتراف بعض حلفائنا وخاصة اعضاء حلف بغداد الذين هم بحاجة الى المزيد من التشاور مع بريطانيا بشأن الوضع المستقبلي في الوطن العربي. ومن ناحية اخرى، فأن منح الاعتراف الرسمي للنظام الجديد لايستلزم موافقة برلمانية، ولكن قد يكون من المرغوب فيه، ان يعطى اشعاراً مسبقاً عن عزم الحكومة بهذا الشأن لمناصريها ومؤيديها. ولقد وافق مجلس الوزراء البريطاني على:

١ - منح الاعتراف الرسمي للنظام الجديد في العراق في الوقت المناسب.

٢ – دعوة وزير الخارجية لاتخاذ مايلزم عند صدور قرار بهذا الشأن، وفي ضوء الاعتبارات والافكار التي برزت خلال مناقشة المجلس لهذه المسألة.

ولقد بعثت وزارة الخارجية البريطانية برقيات الى سفرائها في عدد من دول العالم بشأن الموقف البريطاني من مسألة الاعتراف بالنظام الجديد في العراق ومنها برقية بعثت بها في ٣٠ تموز ١٩٥٨ الى السفير البريطاني في السويد تطلب اليه ابلاغ وزير الخارجية السويدية، بان اتفاقاً عاماً قد تم التوصل اليه في اجتماع حلف بغداد في ٢٨ تموز وهو ان الاعتراف المبكر بحكومة العراق الجديدة يعد امراً مرغوباً فيه، ومن المحتمل ان يكون قبيل نهاية هذا الاسبوع. وان حكومة صاحبة الجلالة قد قررت الاعتراف في اليوم الذي يلي اعتراف الاعضاء الاخرين، وبما يلائم رغباتهم في الاسبقية. كما طلبت الخارجية البريطانية في برقيتها من السفير، ان يشرح لوزير الخارجية السويدية، الموقف البريطاني ويلفت الانتباه الى النقاط التالية:

(أ) ان المتعارف عليه في سياستنا، ان يتم الاعتراف بحكومة حالما نكون مقتنعين من ان لديها سيطرة مؤثرة وامكانيات للبقاء.

(ب) لقد كان من وجهة نظر حلفائنا اعضاء حلف بغداد ونشاركهم نحن في هذا وحلف شمال الاطلسي ان المحاججة السياسية في الموازنة تدعم وتساند الاعتراف.

(جـ) نحن لن نغفر او نصفح او نتغاضى عن الاحداث المروعة التي حدثت في ١٤ تموز، ولكن الاعضاء في الحكومة الجديدة يفصلون انفسهم عنها، وقد عبروا عن رغبتهم في استمرار العلاقات السياسية والتجارية وغيرها وعلى الاسس السابقة.

(د) ان معلوماتنا الضئيلة توحي بان هؤلاء الرجال هم قوميون وليسوا شيوعيين، وعلى الرغم من ان لهم علاقات ودية مع ناصر، فانهم سوف لن يخضعوا مصالح العراق لمصر.

(هـ) وعلى الرغم من الموقف الظاهري لحكومة العراق والذي ربما يكون فقط نتيجة الخوف من غزو من قبل الغرب، نحن نعتقد انه وفقاً لمصالحهم، فانهم يرغبون الابقاء على علاقات جيدة مع الغرب وخاصة فيما يتعلق ببنائهم العسكري والاقتصادي وبصورة اساسية النفط.

(و) ان الامور اذا ماسارت على مايرام، فان النظام الحالي ربما يثبت كونه مشكلة اكبر لناصر من النظام السابق. ونحن ربما نكون قادرين على العمل معهم، ولكن اذا ما سقط نظامهم فسيخلفهم بالتأكيد متطرفون يعتمدون على ناصر وعلى الشيوعيين(٣٣).

وفي الاول من اب ١٩٥٨، اعترفت بريطانيا(٣٤) بالنظام الجديد في العراق، بعد ان سبقها العديد من الدول الحليفة، كما اعلنت الولايات المتحدة اعترافها في اليوم التالي. ويذكر ولديمار غلمن الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في بغداد يومذاك في مذكراته:

---

(٣٣) F. O. 371 / 2368: NO. 221 (July 30, 1958), from Foreign Office to Stockholm.

(٣٤) في ٢١ /آب ١٩٥٨، غادر بغداد عائداً الى لندن، السفير البريطاني مايكل رايت للتشاور مع حكومته، وبعث سلوين لويد وزير الخارجية البريطانيه برقية الى عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية العراقية مؤرخة في ٢٢/آب ١٩٥٨، يقول فيها، انه من أجل ادامة العلاقات الدبلوسية بين الدولتين، فقد تم تعين روبرت ستيوارت كراوفورد قائماً باعمال السفارة البريطانية في بغداد بالنيابة. وجاء في مذكرة لدائرة التشريفات في وزارة الخارجية العراقية، مؤرخة في ٢٨/ أيلول ١٩٥٨، ان السير مايكل رايت سفير بريطانيا في بغداد، قد طلب من دائرة التشريفات تعيين موعد له لتقديم أوراق اعتماده الى رئيس مجلس السيادة. وفي ٢٢/ كانون الاول ١٩٥٨، تم تعيين سفير جديد لبريطانيا في بغداد: ◄

«انه بعد انزال جنود بحريتنا في لبنان، شعرت بوجود خوف لدى اركان العهد الجديد من احتلالهم للعراق ايضا. وفي الواقع، اثناء زيارتي الاولى لوزير الخارجية الجديد الجومرد، وبحضور شنشل وزير الانباء والارشاد، لمست هذا القلق عبر اسئلتها، ولاحظت عدم ارتياحها الى مستقبل التحرك المحتمل لمشاة البحرية» (٣٥).

كما يذكر السفير الامريكي:

«ان الحكومة الجديدة كانت قد اصبحت اكثر نفاداً للصبر لعدم اعترافنا بها، فبعد مرور حوالي اسبوعين على الثورة، شكالي وزير الخارجية الجومرد من عدم اهتمامنا بالاعتراف، مع ان ست عشرة حكومة، وكلها من الكتلة الشيوعية، او من التي تعطف على تلك الكتلة، قد قدمت اعترافاتها. وقال الجومرد: «اذا لم تتوخوا الحذر، فقد تدفعوا الحكومة الجديدة نحو الشيوعية»، وبعد هذا التحذير بمدة قصيرة قررت بريطانيا وتركيا وايران والباكستان الاعتراف بالنظام الجديد. ومع ان الشكوك كانت

همفري ترفليان وهو خريج جامعة كامبردج، وسبق ان عمل مستشاراً في السفارة البريطانية في بغداد (٩ أيلول ١٩٤٨). كما تم تعينه قائماً بالاعمال في بكين (٢٢ آب ١٩٥٣)، وعين سفيراً فوق العادة ومفوض في القاهرة (آب ١٩٥٥)، وأعير الى هيئة الامم المتحدة في (كانون الاول ١٩٥٧).
وزارة الخارجية، دائرة التشريفات، ٥٣٨/٥٣٨/٢٠٠ في ١٩٥٨/٩/٢٨، ت/٥٣٨/ ٥٣٨/ ٢٠٠ في ٢١ /١٢/١٩٥٨.

(٣٥) وفي الترجمة العربية، ص ٣٤٦ — Gallman, op. cit., p. 210.

ماتزال سائدة، فقد شعرت بأننا بلغنا نقطة لانفع لنا فيها من عدم الاعتراف، وان تأخرنا عن الاعتراف، في الواقع قد يضعنا في عزلة خطرة. قدمنا اعترافنا في اوائل اب، وابلغت وزير الخارجية بقرارنا، على اساس ان العراق سيلتزم بمباديء القانون الدولي..» (٣٦)

وفي برقية (سرية وفورية) مؤرخة في ٢ اب ١٩٥٨، ابلغ السفير البريطاني في بيروت وزارة الخارجية البريطانية، بان مورفي وكيل وزارة الخارجية الامريكية هو اليوم في بغداد، كما انه ذاهب الى القاهرة في ٦ اب في مهمة استطلاع واستقراء لتطور الاوضاع في المنطقة (٣٧).

وقد بعث السفير البريطاني في واشنطن برقية (سرية) الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ آب ١٩٥٨، يقول فيها : ان وزارة الخارجية الامريكية قد أطلعته على تقرير مورفي بشأن محادثاته في بغداد، وانه ينقل اليها النقاط الرئيسة التي وردت فيه:

١ – ان أول اجتماع عقده مورفي في بغداد كان مع صديق شنشل الذي ذكر له بان مجموعة صغيرة جداً هي التي خططت ونفذت الثورة وانه لم يكن هناك تورط خارجي. كما تحدث شنشل كثيراً عن فساد النظام السابق. اما مورفي فانه أثار جملة تساؤلات وذكر في البداية، بان الولايات المتحدة تهاجم باستمرار في الشرق الاوسط ، كقوة

---

(٣٦) وفي الترجمة العربية، ص ٣٥٠. Ibid, pp. 212 - 3.

(٣٧) F. O. 371 / 134159: NO. 1163 (August 2, 1958), from Beirut to Foreign Office .

استعمارية وامبريالية وان هذا يحظى باهتمام الرئيس الامريكي ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس، واقترح مورفي ان يتعاون العراقيون مع الولايات المتحدة في تصحيح هذه الصورة، وقد أبدى شنشل اهتمامه بهذا الشأن. وعند تناول موضوع النفط، ذكر شنشل ان ناصراً عرض عليه في دمشق تعاونه في بناء انبوب نفط اضافي، وعبر شنشل عن اعجابه الكبير بناصر وقال، انه صديق شخصي حميم له، وذكر ان ناصر حذر العراقيين من البحث عن نصيحة من السفارة الروسية في بغداد لان هذه النصيحة سوف تأخذ حالاً شكل تعليمات. وقال شنشل انه يشعر بان ناصر رجل يساء فهمه كثيراً، غير ان مورفي رد على ذلك قائلاً:

ان ناصراً على مايبدو لديه عادة غير مستحبة حيث يقول شيئاً ولكن يفعل شيئاً آخر كما في قضية صفقة الاسلحة التشيكية وماتلاها من حجة بشأن مسألة سد أسوان.

وأخيراً تساءل شنشل عن التجهيزات العسكرية الامريكية ملمحاً الى ان العراقيين يرغبون بالاستمرار في استلام التجهيزات العسكرية اذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لتجهيزهم بها.

٢ – ان انطباع مورفي عن شنشل، انه مصلح حقيقي صادق ورجل خيال خصب ونشيط.

٣ – بعدئذ اجتمع مورفي مع عبد الكريم قاسم وبحضور وزير المالية ووزير الخارجية والربيعي. وقد تساءل مورفي أولاً

حول التأثير الخارجي في الثورة ومن انه كان متأكدا انه لايوجد شيئ من هذا القبيل، كما سأل عن سياسة النظام الجديد الاقتصادية . تحدث عبد الكريم قاسم عن النفط وبنفس الاتجاه الذي تحدث به شنشل. وفيما يتعلق بالجانب السياسي للعلاقات الاقتصادية، فان العراق سوف يكون ودياً مع أولئك الذين كانوا وديين معه والعكس بالعكس. ان العراقيين عبروا عن مخاوفهم من ان الانزال الامريكي في لبنان ربما يكون القصد منه مقدمة للتدخل في العراق وهذا مارد عليه مورفي بقوة قائلاً: ان ماقام به الامريكان في لبنان يستند الى المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة. واثار مورفي نفس النقطة التي سبق ان أثارها مع شنشل بشأن سوء الفهم وتشويه الحقائق عن السياسة الامريكية في الشرق الاوسط شارحاً على نحو مطول الى حد ما، كيف ان الولايات المتحدة تتعاطف باستمرار مع القومية العربية.

٤ – كما أجتمع مورفي بعد ذلك مع وزير الخارجية وتباحث معه بشأن حلف بغداد، وان وزير الخارجية قد ذكر له بان قرار الارتباط بحلف بغداد كان قد أتخذ من قبل زمرة صغيرة هي على العموم لاتمثل الرأي العام العراقي. كما قال: ان الحكومة ماتزال تدرس موقفها ازاء الحلف وتولي اهتماماً لهذه المسألة.

٥ – اجمالاً، ان الانطباع الذي خرج به مورفي، هو ان النظام

الجديد حريص على مايظهر على الصداقة مع الغرب وجدي في معالجة مشكلاته (٣٨).

وعن مهمة مورفي في القاهرة، بعث السفير البريطاني في واشنطن برقية (سرية وفورية) الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٧ آب ١٩٥٨، يقول فيها:

«انكم سوف تطلعون على التقارير الصحفية بشأن الاهمال المدبر الذي تعرض له مورفي من قبل ناصر بتأجيل موعد لقائه معه. وقد ذكرت لنا وزارة الخارجية، بأن ناصراً كان في مزاج ممتاز على مايظهر قبيل وصول مورفي تماماً، حيث كان يتطلع للاجتماع به، بيد انه تسلم بعدئذ تقارير تفيد بان الامريكان اقترحوا في الجمعية العامة للامم المتحدة، احياء قرارهم السابق الذي يدين تدخل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان، مما اثار غضبه فالغى موعد الاجتماع مع مورفي، ولم يلتفت في بادئ الامر لتوضيحات سفير الولايات المتحدة من ان هذا نتيجة محتومة لمقترح خروشوف، اكثر من كونه هجوماً جديدا على الجمهورية العربية المتحدة، وعلى اية حال، وافق ناصر فيما بعد على لقاء مورفي.» (٣٩)

وفي ١٣ آب ١٩٥٨، بعث السفير برقية اخرى الى وزارة الخارجية البريطانية، أورد فيها ملخصاً للنقاط الرئيسة التي وردت في تقرير مورفي الذي

---

(٣٨) F. O. 371 / 134213: NO. 432 (August 4, 1958), From Washington to Foreign Office.

(٣٩) F. O. 371 /131339: NO. 2169 (August 7, 1958), from Washington to Foreign Office.

أعده لوزارة الخارجية الامريكية بشأن مهمته في القاهرة.
يقول السفير البريطاني:

«ان مورفي قد أرسل من قبل الرئيس ايزنهاور ودالاس للاعراب عن رغبتهما لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر، وليحاول ان يزيل اسباب سوء الفهم الحالي الذي يبدو انه موجود في الشرق الاوسط بشأن السياسة الامريكية. وان مورفي قد شرح لناصر المبرر الذي دفع امريكا للقيام بعملها في لبنان، واقترح ان يمتنع ناصر عن التدخل هناك. وان ناصراً قد رد على ذلك بنفس خطه المألوف من انه مهتم باستقلال وسيادة لبنان.

كما عبر عن قلقه بشأن وجود القوات الامريكية في ادنه. اما فيما يخص العراق، فأن ناصراً قد عبر عن شكه من ان الامريكان ربما مايزالون يفكرون بمهاجمة العراق وهو الأمر الذي رد عليه مورفي بالبينه والحجة. وذكر ناصر انه ليس لديه أي عزم باتجاه محاولة دمج العراق بالجمهورية العربية المتحدة، وكرر نفس الكلمات التي استخدمها شنشل مع مورفي بشأن النصيحة التي قدمها للعراقيين بصدد التعامل مع الروس، وان ناصراً قد بدا الى حد ما تواقاً لنيل الثقة وتصديقه فيما يقول[٤٠].

ويلاحظ انه في الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا والولايات المتحدة الاعتراف بالنظام الجديد في العراق- كما أشرنا - بعد استقراء دقيق لمجمل الأوضاع في المنطقة ولسياستهما المستقبلية في الشرق الاوسط، والقبول بالأمر

---

(٤٠) F. O 371 / 131339: No. 10322 / 45 / 58 (August 13, 1958), From Washington to Foreign Office.

الواقع باعتباره الخيار الذي لابد منه حفاظاً على مصالحها، فان مزيداً من التشاور والتنسيق قد تواصل بينها لاتخاذ خطوات أخرى لاحقة في المنطقة تتوافق وتأمين تلك المصالح. ويمكن القول ، ان الشهور الثلاثة آب وايلول وتشرين الاول ١٩٥٨ ، قد شهدت عملاً مكثفاً بهذا الاتجاه وهذا ماتشير اليه الوثائق البريطانية بتفصيل. فكان سحب القوات الامريكية والبريطانية من لبنان ومن الاردن على التوالي وذلك في نهاية تشرين الاول واوائل الشهر التالي.

اما العراق وأستمرار عضويته في حلف بغداد، فان التكهنات والقليل من الامال وخاصة في بعض دول المنطقة والغرب، قد أنتهت باعلان العراق الانسحاب من الحلف رسمياً في آذار ١٩٥٩.

ويتساءل ولديمار غلمن الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في بغداد (١٩٥٤-١٩٥٨) في مذكراته عن العراق يومذاك ، قائلاً: لماذا أجل قاسم الانسحاب رسمياً من حلف بغداد حتى آذار ١٩٥٩؟ فيجيب:

«ربما كان قاسم مشغولاً جداً بتعزيز سيطرته على البلاد فلم يجد وقتاً كافياً للانشغال بأي شيء آخر. لاشك انه كان مشغولاً بتلك المشكلة، الا انني واثق من انه لم ينس الميثاق برغم ذلك. واعتقد انه كان قلقاً في الاشهر الأولى بصدد كيف يثبت سيطرته على البلاد، وانه قد رأى بعض الفائدة في عدم اتخاذ أي قرار بالانسحاب من الميثاق تماماً. ولعله شعر بان استمرار هذه العلاقة بالميثاق، وبالدول الاعضاء فيه مهما كانت واهية ، ولكنها كانت تعطيه بعض الحماية التي تساعد العراق في علاقاته

بالعالم الخارجي ، وفي الوقت الذي كان عدم الاطمئنان سائداً في البلاد»[٤١].

تلك هي صورة الأحداث والتطورات والمداخلات الاقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة في أعقاب قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كما تقدمها الوثائق البريطانية . وتبقى بحاجة الى المزيد من الرؤية المتفحصة، فهي في كل الاحوال وجهة نظر طرف صدمته تلك الثورة وأوقعته في مأزق.

---

(٤١) Gallman, op. cit., pp. 86 - 7.
وفي الترجمة العربية، ص ١٥٣ - ١٥٤.

الفصل الثالث

ثورة ١٤ تموز في الصحافة الغربية

ثورة ١٤ تموز في الصحافة الغربية

ان تقارير السفارات والمفوضيات العراقية خلال الاشهر الاولى من الثورة، هي على جانب كبير من الأهمية لما تقدمه من معلومات تفيد في استقراء ردود فعل هذه الدولة أو تلك إزاء قيام ثورة ١٤ تموز، ومن خلال مانشرته الصحافة الاجنبية يومذاك، وعلى اختلاف نزعاتها واتجاهاتها.

ونتوقف عند اول تقرير[١] للمفوضية العراقية في روما بعد قيام الثورة، مؤرخ في ٢/ آب ١٩٥٨، يتضمن مانشرته الصحافة الايطالية عن ثورة تموز وللايام ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٩، ٣٠ تموز ١٩٥٨.

وتجدر الاشارة الى ان وزارة الخارجية الايطالية كما ورد في التقرير، كانت تتابع باهتمام زائد أحداث العراق، وكانت تردها من ممثليها الدبلوماسيين في الخارج. وان وزير الخارجية كان يتابع بنفسه الاحداث بدقة، ولم تبد الخارجية الايطالية اية تعليقات على الوضع. وان المفوضية العراقية لم تتلق اية مخابرة رسمية من بغداد عن مايجري هناك، وأنها قد أطلعت على الاخبار الأولى بواسطة الصحفيين الذين اتصلوا بها للحصول على بعض المعلومات.

---

(١) تقرير مفوضية الجمهورية العراقية في روما الى وزارة الخارجية، رقم د/٦٩٤/٤ بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢.

يقول التقرير: ان صحيفة كورياري دللاسيرا، قد نشرت بتاريخ ١٤ تموز ١٩٥٨ نفسه خبر اهتمام الحكومة الايطالية بما يجري في العراق وملازمة رئيس الوزراء ووزير الخارجية السنيور فانفاني [٢] مبنى الوزارة لمتابعة الاحداث هناك. وانه قد ألقى في اليوم التالي، كما جاء في عددها الصادر بتاريخ ١٦ تموز ١٩٥٨ تصريحاً في مجلس النواب جاء فيه:

«تجاه الاحداث الخطيرة التي تعاقبت على مسرح الشرق الاوسط، أهتمت الحكومة الايطالية حالاً بالاطمئنان على سلامة مواطنينا الموجودين هناك. وقد تلقينا بهذا الخصوص معلومات مطمئنة. وقد أهتممنا ايضاً باجراء اتصالات بيننا وبين الحكومات الحليفة وحكومات البلاد التي لها صلة مباشرة بالاحداث. وقد رأت حكومتنا ايضاً، ان تطلب حالاً اجتماع حلف الاطلسي. وينتظر ان تؤدي المباحثات التي ستدور خلال اجتماع حلف الاطلسي ليس فقط الى تبادل المعلومات، ولكن الى تقدير مشترك لقيمة الحوادث الجارية. ولهيئة الامم المتحدة اهمية عظيمة في مناقشتها اليوم للحوادث، وان الحكومة الايطالية

---

(٢) أمنتوري فانفاني، سياسي ايطالي، ولد عام ١٩٠٨، وقد درس الاقتصاد وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميلان عام ١٩٣٢، هرب الى سويسرا في عام ١٩٤٣، وبعد عودته انظم الى الحزب الديمقراطي المسيحي الذي أسسه جاسبيري بعد سقوط موسوليني. عين وزيرا للعمل والتأمين الاجتماعي عام ١٩٤٧، وفي العام التالي انتخب عضواً في البرلمان. تولى وزارة الزراعة عام ١٩٥١، ثم أصبح أستاذاً للاقتصاد بجامعة روما عام ١٩٥٤ . وانتخب في الوقت نفسه سكرتيراً عاما للحزب الديمقراطي، تولى رئاسة الوزارة الأئتلافية في اول تموز ١٩٥٨ بعد أن حصل حزبه على ٤٢٪ من الاصوات.

أنظر: أحمد عطيةالله، القاموس السياسي، القاهرة ١٩٦٨، ص ٨٥٠-٨٥١.

سوف تؤيد وتدعم القرارات التي تتخذها منظمة الامم المتحدة للمحافظة على السلام».

أما عن مواقف أقطاب السياسة الايطالية، فقد تباينت حول مايجب اتخاذه ازاء ثورة العراق، وجاء في التقرير: ان السنيور باتشاردي (رئيس الحزب الجمهوري)، حدد رؤيته للأحداث بقوله:

«من المؤكد ان عدم التدخل الغربي كان سيؤدي ولاشك الى وقوع المزيد من الاحداث في الشرق الاوسط.. ثم الا ترسل مصر اسلحة الى افريقيا الشمالية؟ فالشرق الأوسط وافريقيا الشمالية والبانيا وغداً يوغسلافيا.. فهل في بلادنا من لاينظر كيف ان ايطاليا محاطة باطار عدواني؟ ماهي انواع المقاومة التي يمكننا عملها؟ وأية انقلابات اخرى علينا ان ننتظر حدوثها؟ فالتدخل الاميركي في لبنان بناء على طلب حكومة لبنان الشرعية يضع حداً لهذا الدمار المخيف. ونحن نعلم ان في التدخل بعض المخاطر، ولكن تنازلنا الآلي وتساهلنا قد قادا روسيا وحلفاء روسيا الى ابواب منازلنا. وفي ايطاليا من الاشخاص القائلين بالقيام بسياسة ايطالية جديدة نحو البلاد العربية وهم لايفهمون ولايدركون شيئاً مما ذكرناه سابقاً، كما أنهم يتناسون ان المسألة اليوم لم تعد مسألة استقلال البلاد العربية (التي لايحتج عليها أحد في الغرب)، ولكن المسألة هي في حدوث فراغ في منطقة الشرق الاوسط وفي افريقيا الشمالية تستطيع ان تنفذ منه «روسيا» الى عتبة بيوتنا. ويمكن لايطاليا ان تقوم بالقليل للحيلولة دون هذه الكارثة. وليس من أحد يطلب من ايطاليا ان تقوم باكثر مما تستطيع، ولكن من المستحيل ان تتخذ ايطاليا مواقف

عدم التفهم تجاه من يستطيع العمل في هذا السبيل للحيلولة دون حدوث الامور الأعظم شأناً.. وان لم تقف ايطاليا هذا الموقف، فان النتيجة ستكون واحدة: فقدان ايطاليا لحلفائها».

اما رئيس المجموعة البرلمانية التابعة للحزب الديمقراطي المسيحي، فانه قد وجه بضعة اسئلة الى السنيور فانفاني في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٦ تموز ١٩٥٨، قال فيها:

«اننا نطلب من رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ان يفيد المجلس عن المعلومات التي بحوزته عن مجرى الحوادث الاخيرة في العراق وفي لبنان، وان يطلعه ايضا على الخطة التي ستنتهجها ايطاليا من أجل التعاون – بقدر ما باستطاعة ايطاليا ان تتعاون— للحيلولة دون تهديد السلام في منطقة البحر المتوسط والشرق الاوسط وللوصول الى حل عادل لجميع المسائل التي تعكر صفو الشعوب الناطقة بالضاد وذلك ضمن اطار النظام الدولي».

ووجه السناتور مانكي (ديمقراطي مسيحي)، بعض الاسئلة الى وزير الخارجية لمعرفة:

١ — كيف سيكون موقف الحكومة الايطالية تجاه السكرتارية العامة لهيئة الامم المتحدة التي لم تر أو لم ترد أن ترى تسربا سوريا بين المعارضين اللبنانيين، بينما من المعروف ان هذا التسرب هو واضح ومعروف في جميع دول الشرق الاوسط.

٢ – ماهو العمل الذي ستقوم به ايطاليا في بلاد الشرق الاوسط للمحافظة على أرواح وأملاك المواطنين الايطاليين وحرية انتقالاتهم؟

اما رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي، السنيور ساركارت، فقد قال انه يشارك وزير الخارجية تصريحاته التي أدلى بها في المجلس بان ايطاليا يجب ان تؤيد وتدعم قرارات مجلس الأمن . اما بخصوص التدخل الاميركي في لبنان، فقد قال ساركارت، ان هذا التدخل يدخل ضمن نطاق المادة (٥١) من قانون هيئة الامم المتحدة.

وقد أبدت بعض الاوساط الايطالية عدم أرتياحها من التدخل الغربي في الشرق الاوسط، حيث ترى فيه عملا لايتصف بالحكمة، وهذا ماأشارت اليه صحيفة التمبو في عددها الصادر بتاريخ ١٧ تموز، حيث قالت:

«حدثت البارحة بعض المسائل التي يمكن ان تتطور عن أشياء خطيرة فيما يتعلق بايجاد حل للقضية التي نشأت عن الثورة العراقية. فبعد أن نزل مشاة البحرية الاميركية في لبنان وهدأت الثورة في تلك المنطقة، قامت روسيا بالاعتراف بالجمهورية العراقية، وطالبت بانسحاب القوات الاميركية حالا مع تحفظها باتخاذ الاجراءات اللازمة.. ومن جهة ثانية فقد اعلن ناصر أن أي هجوم على العراق يعتبر هجوما على الجمهورية العربية المتحدة. وسافر بعد هذا المستر سلوين لويد[٣] حالا الى

---

(٣) سياسي بريطاني من حزب المحافظين ووزير خارجية، أرتبطت سيرته بالعدوان الثلاثي على مصر، ولد عام ١٩٠٤ باحدى ضواحي ليفربول، درس الأداب والتاريخ بجامعة أدنبرة ثم القانون بجامعة كمبردج، وعمل فترة محامياً بمسقط رأسه، واشترك في الحرب العالمية الثانية باحدى فرق الجيش الاقليمي وتدرج في الرتب العسكرية الى رتبة عميد (بريجادير)، في عام ١٩٤٥ أنتخب عضواً بمجلس العموم، وفي ١٩٤٩ أشترك في الوفد البريطاني الى اجتماعات المجلس الاوربي. وفي خلال وزارة تشرشل الثانية عين وزيراً للدولة فوزيرا للتموين فالدفاع، ثم خلف ايدن في وزارة الخارجية بعد تولية هذا الاخير رئاسة الوزارة عام ١٩٥٥، اشترك في تدبير العدوان الثلاثي على مصر، وبعد استقالة ايدن عام ١٩٥٧، أحتفظ بوزارة الخارجية في حكومة ماكميلان ولغاية عام ١٩٦٠.
(القاموس السياسي، ص ٦٣٣).

واشنطن، فما هي اسباب رحلته المفاجئة؟ قد يكون هذا من اجل اتخاذ خطة موحدة مع البيت الابيض. وتجدر الاشارة، الى انه قد سبق أن تحدث البعض عن قرب قيام انكلترا بعمل ما في الشرق، الاوسط، وقد تأجل القيام بهذا العمل بعد سفر المستر لويد. فالمذكرة الروسية وتصريحات ناصر قد أعطيا مفعولها الأول. وحدث أسوأ من هذا في مجلس الأمن ، حيث أعاد المستر همر شولد[٤] (أسطورة المراقبين الهزيلة) من أنهم يسيطرون على الحالة ، وانه يرى عدم فائدة الاعمال العسكرية الاميركية. وكذلك فقد أبدت السويد بعض التحفظات وطالبت بسحب المراقبين. ويظهر ان مجلس الأمن بعيداً جداً عن فكرة تأييد محاولة الولايات المتحدة كما كان عليه الحال أيام بحث مسألة كوريا. فماذا سيحدث في مجلس الأمن بعد أن تقف البلاد الافريقية الاسيوية موقف المعارض من القوات الغربية؟ لقد أجل المجلس بحث المسألة ، والخير فيما فعل. ولكن ماهو الموقف الذي ستقفه الدول الغربية الثلاث تجاه موقف هيئة الامم المشكوك فيه ، والذي قد يكون معادياً ومعاكساً لها؟ سبق أن أقترحنا، عند وقوع حالات مماثلة، أن تقوم دول الغرب بعملها

---

(٤) سياسي سويدي ، ولد في عام ١٩٠٥، وكان والده رئيساً لوزراء السويد خلال الحرب العظمى، درس بجامعات السويد القانون والاقتصاد والمالية واشتغل بتدريسها فترة قبل التحاقه بالسلك السياسي السويدي عام ١٩٤٦ ومنذ هذا التاريخ مثل بلاده في عدد من المؤتمرات الدولية المهمة مثل مؤتمر باريس الخاص بمشروع مارشال ١٩٤٧ -١٩٤٨، ثم عين ممثلا لبلاده في المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي، كما عين مساعداً لوزير الخارجية فمندوبا دائما للسويد في هيئة الامم عام ١٩٥١. وقد انتخب أميناً عاماً للمنظمة الدولية في ٧ نيسان ١٩٥٣ وأعيد انتخابه في عام ١٩٥٧. (القاموس السياسي، ص ١٣٥١ - ١٣٥٢).

مباشرة وخارجاً عن نطاق هيئة الامم. ويمكن للدول الغربية أن تقوم منفردة بعملها وذلك تمشياً مع قانون ومبادئ سان فرنسسكو[٥] التي تجيز لها الدفاع عن مصالحها الحيوية. اننا نكتب منذ سنوات، ان منظمة الامم التي أسست على أساس المساواة بين جميع الشعوب على مختلف اجناسهم لايمكنها ان تتبع سياسة توفق بين سياسة الدول الغربية وبين سياسة مصالحها القديمة في أفريقيا واسيا. وقد تبين صحة هذا لجميع المراقبين السياسيين بعد عقد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، اي أن ليس باستطاعة الدول الغربية ان تقوم ضمن اطار الامم المتحدة الا بالتنازل عن جميع مراكزها القديمة لتنحني أمام الشعور الوطني الجديد في أفريقيا واسيا الذي يتبع لعبة موسكو. وان الولايات المتحدة وبريطانيا مضطرتين الآن لاختيار أحد الطريقين: أما ان يقوما بالعمل لمفردهما وأما أن يعودا الى الوراء، كما اضطرت ان تفعل لندن وباريس عام ١٩٥٦».

وهكذا نلاحظ، ان المأزق الذي وصلت إليه الدول الغربية في اعقاب قيام ثورة ١٤ تموز، قد جعلها غير قادرة على اتخاذ موقف محدد ازاء ماتشهده منطقة الشرق الاوسط من تطورات. وبخاصة وان موسكو باتت تشغل اذهان

---

(٥) يرتبط اسم سان فرنسسكو (ميناء أمريكية تطل على المحيط الهادي) بالمؤتمر العالمي الذي عقد بها في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ لمناقشة مشروع ميثاق لانشاء هيئة للامم المتحدة، وهو المشروع الذي سبق أن كان موضع دراسة الدول الكبرى الاربع (الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين) في مؤتمر موسكو ١٩٤٢ ومؤتمر دومبارتن اوكس ١٩٤٤، وتم التوقيع على الميثاق بمدينة سان فرنسسكو في ٢٦ حزيران.
(القاموس السياسي، ص ٦٠٧).

الأوساط الغربية بشكل متزايد في ظل احتمالات اتساع نفوذها في الشرق الاوسط بعد اعترافها بالثورة العراقية، يضاف الى ذلك، ان تلك الاوساط قد ازداد قلقها ايضا مما يمكن أن تقوم به الجمهورية العربية المتحدة من دور في المنطقة. ويمكن القول ان الدول الغربية غدت بحاجة الى مراجعة دقيقة لسياساتها في الشرق الاوسط.

لقد عبرت اوساط سياسة ايطالية عن قلقها بشأن مستقبل الوجود الغربي في المنطقة العربية الذي أخذ حيزاً كبيراً في تحليلات صحافتها، وتذكر صحيفة كورياري دللاسيرا في عددها الصادر بتاريخ ١٧ تموز: ان انظار العالم تتجه، بعد ثورة العراق واحتلال الاميركيين لبيروت، نحو موسكو لتعلم كيف سيكون رد الفعل عندها بخصوص هاتين المسألتين. لقد اعترفت موسكو حالاً بالحكومة العراقية الجديدة، وطلبت سحب الجنود من لبنان حالاً. وهذه الدعوة لاتعتبر تهديداً، ولكن يجب عدم التفاؤل كثيراً. فالكرملين سوف يبحث ويدرس جميع الامكانيات دراسة دقيقة مثل سحب القوات الأميركية (وهذا امر صعب)، او قيام الهند مثلاً بالتوسط، او امتداد الاعمال الاميركية العسكرية بالاتفاق مع القوات البريطانية وغيرها في عمليات حربية ضد العراق الثائر، فماذا سيكون موقف الجمهورية العربية المتحدة؟ وما سيكون موقف تركيا؟ وماهو موقف روسيا نفسها؟ المهم الآن هو ايقاف التوسع الروسي في الشرق الاوسط.

وفي مقابل ذلك، ترى صحيفة التمبو في عددها الصادر بتاريخ ١٨ تموز، ان الضربة السريعة التي وجهتها بغداد وفي اهم مركز حيوي في جهاز الدفاع والاقتصاد، قد طعنت القوات الغربية طعنة نجلاء لم تعد تخولها الاخذ والرد، واضطرتها للقيام حالاً بعمليات عسكرية خصوصا وهي لاتريد ان تعلن فشل جهاز احلاف ما بعد الحرب. وبهذا الصدد تشير الى ان حلف بغداد كان هدفه

الحيلولة دون تفكك التعاون الستراتيجي والاقتصادي مع تركيا وايران والعالم العربي بعد الثورة المصرية. وان جمال عبد الناصر قد بدأ منذ ذلك الوقت، صراعه ضد الغرب وعلى امتداد الساحة من بغداد الى الدار البيضاء. وكان يظهر، دون توقف، دهاءً واعتدالاً وقوة. وغدت مصر، بعد اعلان حلف بغداد، تعمل على جبهتين: فمن جهة قامت بايجاد تسوية لقناة السويس ومن جهة اخرى عملت على اعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا.

ولقد قامت في شهر ايار الماضي (١٩٥٨)، ثورة في لبنان ضد شمعون الذي اتهم بخدمة الاستعمار الاميركي، وعاد الاسطول السادس ليأخذ من جديد طريقه الى منطقة البحر الابيض المتوسط الشرقية، وتدخلت هيئة الامم المتحدة التي توصلت الى قرار اتخذ بناء على قرار المراقبين الهزيل. في ظل تلك الاجواء حدثت ثورة العراق، حدثت قبيل انعقاد مؤتمر لحلف بغداد في استانبول. ثم جاء رد الفعل الاميركي والبريطاني بارسال الجنود الى المنطقة، وهو اجراء مؤيد من قبل فرنسا وكندا. وان العامل السلبي نجده في السكرتارية الدائمة لهيئة الامم المتحدة، وفي مجلس الامن، فموقف همرشولد وموقف البلاد الاسكندنافية يتميز بالحياد، وهذا يخلق مصاعب خطيرة لسياسة الدفاع الغربي. ان على اميركا وانكلترا وفرنسا وكندا ان تحزم امورها وتتفق على العمل منفردة ومستقلة عن هيئة الامم. فهيئة الامم، هي ارض تصلح للتوسط والتقرب، ولكن هذه الدول الغربية، عليها ان تدافع عن مصالحها الحيوية، وعن جهازها (مصدر الطاقة الذي يمد اقتصادياتها)، وعن جهازها الدفاعي الستراتيجي.

وتناقش صحيفة الجورنو بتاريخ ٢١ تموز، فلسفة الوجود الغربي في الشرق الاوسط، ومن خلال استقراء تاريخي. لقد كان على الانكليز والاميركيين، ان يضعوا في اذهانهم قضية ايطاليا عام ١٨٥٩، حين كانت، كما هو حال الشرق الاوسط الان، تتألف من عدة دويلات وكان الوطنيون الاحرار يعملون على ازالة تلك الدويلات ليؤلفوا ايطاليا الموحدة. وكانت دولة (بيدمونت) كمصر

اليوم، تقود هذه الحركة. وكانت انكلترا تؤيد الوطنين الايطاليين، وقد كسبت من اجل ذلك، نفوذاً عظيماً لم يتمكن موسوليني نفسه من محيه تماماً. اما النمسا، فقد عارضت هذه الحركة. وقد بقيت النمسا في اذهان الايطاليين جميعاً رمز الاستعمار الذي يجب ان يحارب، ويدفع في نفوس الايطاليين رغبة الجهاد.

ان انكلترا اليوم تقوم في الشرق الاوسط بمثل ماقامت به النمسا يومذاك. اما مسألة الشيوعية التي يلوح بها البعض، فانها في الحقيقة، تتعلق بسلوك المجموعة الغربية فيما اذا كان الشرق الاوسط سيصبح شيوعياً ام لا، انها مسألة تتعلق بسياسة الدول الغربية وتفهمها للتاريخ. واذا كان التفكير في الغرب قد اصبح عقيماً بحيث لايميز بين فكرة القومية العربية وبين فكرة لجوء هذه القومية واعتمادها على سياسة عسكرية لتحيا وتعيش، فمعنى هذا، ان القائمين بالامر في الغرب، قد فقدوا اسباب العمل. لقد كان تشرشل مستعداً للاتفاق مع الشيطان (ستالين) بغية وصوله الى الهدف الذي ينشده، والكل يعلم من هو تشرشل. لكن مايزال هناك، متسع من الوقت، ويكفي ان يقف الانكليز والاميركيون عند المراكز التي وصلوا اليها، ويتركوا الامر لهيئة الامم المتحدة.

وليس من المقبول ابداً ان لاتستشار الدول التي يهمها خلاص الغرب. وليس من المقبول ايضاً ان توضع الشعوب التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبحر المتوسط امام الامر الواقع، لان هذا الامر يضع مصالحها الاقتصادية في خطر، كما قد يطيح بأمن شعوبها.

وتتوقف صحيفة الجورنو، عند زيارة جمال عبد الناصر لموسكو في اعقاب ثورة ١٤ تموز، فتقول: انها تظهر ان السياسة الاميركية – الانكليزية غير الصائبة، تدفع بالقومية العربية للبحث عن ضمانات لدى الجانب السوفيتي. ان هذا يشير الى فشل سياسة ايزنهاور وماكميلان في الشرق الاوسط. وتواصل الصحيفة التي تصدر في ميلانو مهاجمة الولايات المتحدة والغربيين، وتصف

ارسالهم الجنود الى لبنان والاردن بالحماقة، وترى، ان عليهم الاسراع في التفاهم مع جمال عبد الناصر ومع رجال الثورة في العراق، فالوطنية العربية لايمكن ان يقف في وجهها احد. وانه مايزال هناك متسع من الوقت للحيلولة دون حدوث حرب كورية جديدة في الشرق الاوسط. فالوضع خطير جداً، واذا كان هدف اميركا وانكلترا هو استرجاع العراق، فان من المستحيل ان لاتحدث الحرب الكورية الجديدة. اما اذا كان الهدف هو كما صرح به ماكميلان اي الحيلولة دون قيام انقلابات اخرى، فانه لايزال هناك من امل لحفظ السلام. كما ان على الحلفاء، وهذا ماركزت عليه الصحافة الاميركية والانكليزية، الاستغناء عن «سياسة الاكرامية»، وسياسة التمسك بالسلاطين، التي لم تعد صالحة لمسك الشرق الاوسط.

وضمن ذات الاطار، تناقش صحيفة كورياري دللاسيرا بتاريخ ٢٢ تموز، مسألة التدخل الاميركي - الانكليزي في المنطقة العربية ومصالحها الحيوية في عموم الشرق الاوسط وبخاصة في ظل دعوة خروشوف لعقد اجتماع الذروة الذي لن تقبل به الدول الغربية للاسباب التالية:

١ - ان اميركا وانكلترا ستكونان اقلية في الاجتماع، فخروشيف ونهرو عدوان بصورة مكشوفة لنزول القوات في الشرق الاوسط. وموقف همرشولد لايختلف تقريباً عن موقف الاثنين الاولين. اما المندوب الفرنسي، فسيكون موقفه «نصف حيادي».

٢ - ان الغرب يخشى من ان يتقدم الاتحاد السوفيتي الى الاجتماع في هذه الأونة بصفة حامي حمى القومية العربية الوحيد.

٣ - ان الاميركيين يبحثون عن احسن طريقة للانسحاب، وهم يستطيعون ايجاد هذه الطريقة في هيئة الامم المتحدة اكثر من ايجادها في الاجتماع.

وبشأن التدخل الانكليزي – الاميركي، فانه لم يكن ولايمكن ان يكون عملاً ناجحاً، لماذا سيفعل مشاة البحرية الاميركية ورجال المظلات البريطانيون؟ والخطر هو ان الحكومة الأميركية نفسها لاتعلم. لقد ارسلت جنودها لتبعد عن نفسها تهمة الفشل. ان لاميركا ولانكلترا مصالح حيوية في الشرق الاوسط، ولاوربا المصالح نفسها، والقيام بارسال هذه الحملة انما يكون عادة للدفاع عن المصالح الكبيرة او لانقاذ ما يمكن انقاذه من هذه المصالح. بيد ان مشاة البحرية على الشواطيء اللبنانية يريدون نجدة الرئيس شمعون. ان اميركا لم تحسن اختيار الوقت المناسب للعمل، فلو انها قامت منذ عشرين شهراً بما قامت به اليوم لأدى ذلك الى الحيلولة دون ما قامت به القومية العربية التي كان يلزمها اكثر من عشر سنوات لاستعادة مكانتها الاولى، ولكان الغرب قد ربح هذه السنوات العشر. ولو ان الغرب قد استمع منذ خمسة عشر يوماً الى شمعون ونوري السعيد لما انفجرت الثورة في العراق. وبالنسبة لانكلترا، فان العراق البلد الصديق للغرب وخاصة لها، قد فُقد، ولم يعد بالامكان فعل اي شيء. ولكن لايزال هناك من امل لانقاذ بترول العراق، ويمكن انقاذه. اما الاميركيون فانهم لايريدون البقاء طويلاً في بيروت. والمناورة التي تقوم في هيئة الامم المتحدة للتصديق على اقتراح المندوب الياباني وترك امر اتخاذ الاجراءات اللازمة، لهمرشولد بشأن لبنان، انما جاءت لتعطي الاميركيين فرصة الانسحاب من لبنان بانتظام ودون خجل.

ونشرت الصحيفة ذاتها في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ تموز، مقالا بعنوان «ثورة العراق»، بقلم شاسكوتومازللي الذي كان قد حظي بمقابلة نوري السعيد بعد اسبوع من الاستعراض العسكري الذي جرى في بغداد بذكرى تأسيس الجيش العراقي ٦ كانون الثاني ١٩٥٧. ومما جاء في المقال: ان اهم ماصدم العارفون بمجريات الامور في العراق، هو سرعة البرق التي تحققت بها الثورة التي ستبقى تحفة الاعمال في سجل الثورات الشهيرة. ففي ساعتين من الزمن، وهو

وقت لايكفي للقيام بالسطو على بنك، ازيل من الوجود عهد سياسي. وانتقل العراق، اكثر البلاد ستراتيجية في الشرق الاوسط والذي توجد في جيبه مفاتيح الدخول الى البحر المتوسط والى الخليج العربي، الى مسار سياسي جديد. لقد كان العراق بلداً مستقلاً، وكانت لندن تراقب بواسطة شركة النفط العراقية جزءاً من النفط المستخرج من ابار الموصل وكركوك والبصرة، وعدا مبلغ الاربعين مليون استرليني الذي تستفيد منه بريطانيا عن طريق هذه الشركة،

فانها تستحصل على ضعفي هذا المبلغ عن طريق المناقصات في السوق الانكليزية وذلك من قبل مجلس الاعمار الذي كان بالرغم من اعلانه مناقصات عالمية، فان هذه المناقصات كانت عملياً تكسب من قبل شركات انكليزية.

وتدفع شركة النفط لحكومة بغداد نصف عائداتها، وقد بلغت حصة الحكومة في السنة الماضية (١٩٥٧)، مائة مليون استرليني، ذهب ثلاثة ارباعها الى مجلس الاعمار الذي انفقها على اعمال كانت تقع مناقصاتها على شركات انكليزية، وبالتالي فان حصة الاسد من هذه العائدات هي في المحصلة كانت من نصيب انكلترا. وهذه هي الاسباب الحقيقية التي حدت بها للتمسك بالعراق. وقد اوفدت اليه اهم رجالاتها السياسيين السير (رايت)[٦]. ويقال في العراق، ان اهم عمل دبلوماسي قامت به بريطانيا في العراق، هو امتناعها علناً عن تزويد الجيش العراقي بالسلاح تاركة للاميركيين ان يقوموا بمثل هذا العمل كي تكسبهم غضب الشعب وعدم حبه لهم. وحين يتحدث عن الجيش العراقي، يقول: انه من احسن وانظم الجيوش في الشرق الاوسط، وانه قد شاهده في كانون الثاني ١٩٥٧، يقوم باستعراض عسكري في ذكرى تأسيسه،

---

(٦) مايكل روبرت رايت، السفير البريطاني في بغداد يومذاك.

وقد دام الاستعراض يومها اربع ساعات، كان الجيش خلالها يسير على دفعات منظمة تحمل احدث انواع الاسلحة وكانت الدبابات والمصفحات تمر بمختلف اشكالها وعياراتها. ان الاستعراض كان حقاً هائلاً وعظيماً. ثم يقول،

انه بعد مضي اسبوع على الاستعراض حظي بمقابلة نوري السعيد الذي كان للمرة الثالثة عشرة رئيساً للوزراء[٧]. وانه كان يعلم انه سيأخذ تصريحاً من شخصية صعبة المراس، اضافة الى ان نوري السعيد لايشعر بأي ميل للصحفيين. ويعلق كاتب المقال على ماحدث في العراق، بان ثورة ١٤ تموز كان اولها منذ سنة ونصف تقريبا، كان ذلك يوم ١١ كانون الاول ١٩٥٦، عندما بعث رئيسا وزارة سابقين وثلاثة وزراء سابقين ورئيس جامعة بغداد، كتاباً رسمياً الى الملك فيصل يطلبون فيه استقالة نوري السعيد والانسحاب من حلف بغداد والتخلي عن التحالف مع بريطانيا، وقد يكون هذا المستند لم يصل ليد الملك. ويقول: انه يتذكر، حين دخل العراق في تحقيق صحفي عن نفط الشرق الاوسط، اتصل يومها بعناصر المعارضة، وانه استمع منهم الى اشياء اعتقد أنهم كانوا يبالغون فيها، لقد قالوا له مثلا ان عدد المسجونين السياسيين يبلغ خمسة وعشرين الفاً. وان طلاب الجامعة، هم في اضراب مستمر، ولم يكن في مقدورهم تحقيق هذه الغاية اذا لم تتحقق العملية التكتيكية، أي الثورة.

وان اهم مايتساءل به الجميع، هو كيف تمكن الثائرون من تحقيق غايتهم دون معرفة مكاتب الاستخبارات وخاصة دون معرفة مكتب (الانتلجنس سرفيس) الشهير. وان هناك حقيقة لايمكن التغافل عنها، وهي ان الغرب قد خسر مركزاً ومفتاحاً (رئيسياً)، وقد خسره الغرب في ساعتين وفي ضوء النهار

---

(٧) الوزارة السعيدية الثالثة عشرة، تألفت في ١٧ / كانون الاول ١٩٥٥ واستقالت في ٨ / حزيران ١٩٥٧. انظر:

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ١٠، ط٥، بيروت ١٩٧٨، ص٧، ١٤٢، ٣٤٧

وكأنه يلعب الباكاراة.

كما حفلت الصحف البريطانية والامريكية خلال الاشهر الاولى من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بالعديد من المقالات والتعليقات عن العراق، ومتابعة مايشهده من تطورات ومتغيرات، وهي متابعة تتوافق وردود الفعل الذي ابدته حكومتيهما والمعارضة والرأي العام.

التقارير الاولى عن الثورة في الصحف البريطانية:

ان اول تقرير عن ابرز ماتضمنته الصحف البريطانية عن ثورة تموز في اسبوعها الاول، قد بعثت به السفارة العراقية في لندن بتاريخ ٢٦ / ٧ / ١٩٥٨، ثم تابعت السفارة ارسال تقاريرها[٨] عن ردود الفعل البريطانية، فكان اخر تقرير لها للعام نفسه، مؤرخاً في ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٨.

---

(٨) مجموعة تقارير من السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية،

ارقامها:

٤ / ١٠ / ٢٣١ في ٢٦ تموز ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٦٥٣ في ٢٧ اب ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٦٥٩ في ٢ ايلول ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٧٢٢ في ١ تشرين الاول ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٧٤٦ في ٩ تشرين الاول ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٧٨٢ في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٨٠٣ في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٨٢٥ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٨٢٦ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٨٧٧ في ١٨ كانون الاول ١٩٥٨.
٤ / ٧ / ٨٨٣ في ٢٤ كانون الاول ١٩٥٨.

ومن المقالات، التي وجدت في بعض تفاصيلها قيمة تاريخية، مقال نشرته صحيفة «الديلي اكسبريس» المستقلة المحافظة في صفحتها الاولى على لسان المسز هزيلداين، مربية اطفال الاميرة بديعة، خالة الملك فيصل الثاني، ومما جاء فيه:

ان يوم ١٣ تموز، كان يوماً سعيداً حافلاً في حياتها، وكل شيء يسير منتظماً، ويبدو بعيداً عن الامور التي ستحدث في اليوم التالي. قالت المربية:

«كنا نرقب بشوق بدء رحلتنا الى اوربا، وقد امر الملك فيصل باعداد طائرة خاصة لنقلنا الى استنبول اولاً ثم الى اوربا. وكان سيرافقه في هذه الرحلة، الاميرة بديعة البالغة من العمر ٣٢ سنة (وهي خالة الملك فيصل واخت الامير عبد الاله)، وزوجها الشريف حسين واطفالها الثلاثة وانا. وكذلك جدة الملك وخالتين اخريين. وفي انكلترا كان من المقرر ان يقابل فيصل خطيبته الاميرة فضيلة لاعلان الخطبة رسمياً. وكنت اتطلع الى رؤية ولدي وإبنتي وبقية افراد العائلة. وقد تم اعداد الحقائب وشحن قسم منها. لذلك وجدت وقتاً لقبول دعوة الملك لاخذ الاطفال – محمد وعمره (٧) سنوات وعبد الله وعمره (٦) سنوات، وعلي ذو الشعر المجعد وعمره سنتين لمشاهدة ساحر هندي يعرض العابه في القصر الملكي الدي يبعد ٦٠٠ ياردة عن قصرنا. كنت دائماً احب الملك فيصل الذي كان عمره ٢٣ سنة فهو طيب، هاديء، شجاع، مخلص، وسهل المعاشرة، وكان يعاملني كأحد افراد الاسرة. وبعد عرض الساحر الهندي، رافق الشريف حسين الملك لرؤية «The Pajama Game» في السينما الخاصة. لقد شاهد الملك هذه الرواية كل يوم تقريبا...

استيقظت في الساعة الرابعة من صباح يوم الاثنين لاعداد الترتيبات النهائية لحزم الحقائب، واعداد الاطفال للسفر في الوقت الملائم والذي كان مفروضاً ان يتم في الساعة ٨ صباحاً.

وفي الساعة ٥/٣٠ سمعت اصوات طلقات نارية بعيدة الا انني لم اعر ذلك اهتماماً. بيد ان صوت ازيزها اخذ يزداد وسمعت طلقات رشاش، وفي اثناء ملاطفتي للاطفال ليقبلوا على فطورهم، تطلعت الى خارج النافذة، فشاهدت قليلاً من الغبار المتصاعد في الطريق. وفي الممر التقيت بالاميرة بديعة فقالت لي:

«قوات من الجيش حول القصر، اخشى ان يكون الموقف خطيراً» فهرعنا الى شرفة المنزل ومنه وبمساعدة النظارات المكبرة شاهدنا بعض الجنود منبطحين على الارض ويطلقون النار للدفاع عن القصر، لكن الهجوم الرئيسي كان من الجانب الاخر. والقصر يحتفظ دائماً بعدد من الحرس يبلغ (١٨٠) شخصاً. وكان المنظر واضحاً من الشرفة، وشاهدنا لوريات الجيش وهي تضع البراميل على طول الطريق المؤدي الى المطار. ومن الغريب، ان اسلاك التلفون ظلت سليمة بالرغم من استمرار اطلاق النار.

وقد استطاع الشريف حسين الاتصال بأحد ضباط القصر الذي اخبره بانه حوالي ٢٠٠٠ جندي يحوطون القصر ويطالبون باستسلام الملك. وقد شاهدنا الحرس الملكي يتراجعون الى داخل القصر ويطلقون النار لتغطية انسحابهم. وكذلك تمكن الشريف من الاتصال تلفونياً بالعائلة المالكة وكانوا متجمعين في مكان ما داخل القصر – لعله في الممر الرئيسي الذي ليس فيه نافذة – وقد تكلمت الاميرة بديعة بالتلفون مع امها الملكة نفيسة والبالغة

من العمر ٧٥ سنة فطمأنت كل منهما الاخرى. وبعد ذلك تكلمت مع الملك وكان هادئاً جداً وقد قال لها: «هل تحتاجين الى حماية؟ هل ارسل لك بعض حراسي؟»فأخبرته الاميرة بان هناك شرطي واحد امام الباب وليس هناك من يهتم بمهاجمتهم. وكان الملك يحتاج الى كل حراسه والى اكثر من ذلك بكثير. ثم تناول سماعة التلفون الشريف وقال للملك: «سيدي، هل استطيع ان اقوم باي خدمة؟»ولكن الملك اجاب «لا!! ان واجبك هو العناية بزوجتك واطفالك، فلا تقلق من ناحيتنا».

وهكذا كان ذلك اخر ماسمعناه وسمعه العالم الخارجي من ذلك الملك الشاب. وفي ذلك الوقت كان محمد وعبد الله – اطفال الاميرة بديعة – يلعبون لعبة الهنود ورعاة البقر على صوت اطلاق النار خارج القصر الملكي. كانوا يتصايحون «طاق – طيق.. انت مقتول» بينما طلقات الرصاص الحقيقية تزهق الارواح على بعد بضعة مئات من الياردات. وقمت بتشجيع الاطفال على هذا اللهو لاصرف انتباههم عن الحقيقة ولامنعهم من رؤية الخوف الذي كان مستولياً على الاخرين. وقد ازدادت الضوضاء في

الخارج شدة. ورأينا من الشرفة قنبلة تنفجر في الاسطبل ودخان اسود يتصاعد من غرفة الملكة نفيسة. وبعد دقائق قليلة دخان اخر من نافذة تقع على الجانب الاخر. لقد كانت القوات تطلق مدفع ضد الدبابات. وكانت الساعة قد بلغت ال– ٨ صباحاً – الوقت الذي كان محدداً للسفر للتمتع بعطلتنا في شقة في لندن كنا حجزناها لثلاثة اشهر – . ثم سكنت الطلقات، ماعدا صوت طلقة بين حين واخر، أو انفجار قليل. انما الذي خوفنا اكثر من

اي شيء اخر، هو اننا لم نستطع ان نحصل على اي رد على التلفون من القصر الملكي. وقد قرر الشريف ان نكون على استعداد للذهاب معه، وحزمنا حقائبنا في السيارة واخبرت الاطفال اننا الان ذاهبون في الاجازة. وفجأة هز اعصابنا صوت طرقات شديدة على الباب، وكان هناك رجل يصرخ يريد الدخول، انه ضابط صغير من الحرس الملكي، صاح بان:

اهربوا لانقاذ حياتكم، لاتتأخروا لحظة. وقال الشريف انه على حق لنهرب. وبات امر غير مشكوك فيه بان علينا الهرب. كان الشريف حسين هادئاً وقد طلب من الخدم الذهاب الى بيوتهم،

ورفع الشريف قطعة البلاط الملكي من السيارة بسرعة والتي كانت الحقائب محزومة فيها من قبل لمرافقة الملك الى المنفى. وتولى الشريف قيادة السيارة بنفسه، وقد قررنا اولاً الذهاب الى بيت احد من الجيران ولكننا عدلنا عن الفكرة خشية ان يلحقوا بنا.

وكان الاطفال خائفين وبدأوا يبكون فطلبنا اليهم النوم على ارض السيارة. ولم يكن في الضواحي عوام ولكن بدأت كتل من الناس تتجمع في المنعطفات. ولم نكن نعرف الى اين نتوجه، لذلك سار الشريف الى الصحراء، وحدنا عن الطريق العام وقدنا السيارة خمسة اميال في الطريق الوعرة في الحر القائض.

ولم يوجد معنا ماء، والاطفال لم يأكلو اي شيء منذ فطورهم المبكر. واخذ علي – الطفل الذي لايتجاوز السنتين – يصرخ ويبكي طالباً الماء. ولم نستطع ان نترك الاطفال على هذه الحالة، لذلك اضطررنا الى العودة، وفي طريق العودة، التقينا بزوجين اوربيين واقفين امام باب حديقتهما، فاوقف الشريف السيارة

وذهب اليهما واخبرهما بان زوجته هي خالة الملك، وحياتها وحياة اطفالها في خطر فهل لنا ان نلجأ لبضعة ساعات عندكم حتى تهدأ الامور؟ وقد رفض الرجل ذلك. وبعدها لم نلجأ الى احد، وقدنا السيارة في الطرقات للبحث عن ملجأ وماء فوجدنا ذلك في بيت غير كامل البناء، وكان مهجوراً، وعثرنا على حنفية يستعملها البناؤون للسمنت. واوقفنا السيارة على بعد لانها كانت تجلب الانتباه لعدم وجود نمرة عليها. ثم ذهب الشريف ليرى ماذا جرى في بيتنا، وعن بعد، استطاع ان يعلم بانه بالرغم من ان البيت لم يهاجم، الا ان هناك تجمعات صغيرة في الطريق، لذا فلا مجال للعودة.

وفي الليل وبالرغم من منع التجول، قاد السيارة بدون ضوء الى المنطقة التي يقع فيها قصرنا. ودخل القصر للبحث عن الطعام، ولم يجد سوى خبزاً وجبناً، ولكننا كنا راضين بذلك. وحمل ايضا راديو يدوي – مازلنا نحتفظ به –، وفيما عدا الحقائب التي كانت محزومة من قبل، كان الراديو هو الشيء الوحيد الذي استطاع انقاذه من بيته في العراق.

وقبل ان يترك القصر، اتصل الشريف بأحد اصدقائه، واتفق معه على اللقاء في اليوم التالي. وقد نام الاطفال الثلاثة، اما نحن فلم نتمكن من النوم. كان الحر شديداً وأعصابنا مرهقة. وفي ذلك البيت غير الكامل البناء تكلم الشريف همساً مع الاميرة بديعة وقررا بأن خير مكان لها ولاطفالها هو السفارة السعودية. ان التقاليد العربية تقضي باستضافة اللاجئين، والسعوديون لايمكن ان يخيبونا. الا ان المشكلة كانت، في كيفية الوصول اليها دون ان يكتشف امرنا. وكانت خير طريقة للاميرة بديعة للتنكر

هي السفور، اما أنا فلبس العباءة، وعليه تقرر ان يأخذ الصديق اولاً الاميرة مع الاطفال بالسيارة الى السفارة، وقد جلست الاميرة في المقعد الامامي مع الصديق كأنها زوجته، اما زوجته الحقيقية والاطفال فجلسوا في المقعد الخلفي. وقد بكى علي ورفض ان يتركني، لذلك بقي معي ومع الشريف. كانت ال-٦٠ دقيقة التي مرت اطول ساعة في حياتي. واخيراً عاد الصديق مع زوجته، وقالوا بانهم تركوا السيارة على بعد ٢٠٠ ياردة من السفارة السعودية، ومشوا اليها دون ان يعترضهم احد. وقد كانت هذه هي المرة الاولى التي تظهر فيها الاميرة سافرة في المحلات العامة في بلدها.

وقد وافق السفير السعودي حالاً على استضافتهم، ولكن عندما كان الصديق في السفارة تغير الوضع في الشارع تغيراً كبيراً. فقد اعلن راديو بغداد عن مكافأة قدرها عشرة الاف دينار (عشرة الاف استرليني)، لمن يقبض على نوري السعيد، رئيس الوزراء والرجل القوي في العراق لعدة سنوات. وقد نصح الصديق بان نؤخر ذهابنا الى السفارة، وقضاء ليلة اخرى في ذلك البيت غير كامل البناء. كان باستطاعتنا ان نعمل بنصح الصديق، لولا علي الصغير. وفي اثناء مرور السيارة في الطرقات، كنت خائفة مرتعبة، اجمع اطراف العباءة حول وجهي كلما اوقفنا الجنود. وتركنا السيارة على بعد ٢٠٠ ياردة ايضا، وتوجهنا مشياً نحو السفارة السعودية. وكان الشريف حسين قد خلع رباط عنقه وسترته، وحمل ابنه علياً. ولم يكن باستطاعتي ان احمله انا، وفي نفس الوقت احتفظ بالعباءة المزعجة على راسي. وقد شعرت بان الجميع يراقبوننا، واخيراً وصلنا الى الباب

الخارجي للسفارة، فوجدناها مغلقة بالمفتاح، وبدأ الشريف يلح على الحارس بالدخول، ورفض الحارس ذلك، وبعد لأي طلب منا الحارس الذهاب الى الباب الخلفية، وعندما توجهنا الى الباب التي اشار اليها استدعانا، فقد شاهدتنا الاميرة من نافذة الطابق الثاني وارسلت من يدخلنا. وشعرنا براحة عظيمة، ونحن نسمع باب السفارة يغلق خلفنا. وقد استضافت السفارة الاميرة وعائلتها شهراً. وكان الموقف حساساً جداً في الاسبوعين الاولين وعمت المظاهرات بغداد، لذلك لم نترك السفارة، ولم نتصل باصدقائنا.

وبعد اربعة عشر يوما، بلغنا بان هناك طائرات لنقل الانكليزيات من العراق، فطلب مني الشريف بان اسجل اسمي لدى السفارة البريطانية في مقرها الجديد في الاوتيل (تقصد فندق بغداد) بعد ان احرقت بناية السفارة. ودخل الشريف في مفاوضات دبلوماسية ليسمح له وعائلته بالسفر بأمان الى مصر، وكان يريد اخراجي من العراق. وقد دهش السفير البريطاني حينما وجدني واقفة امامه. وفي اليوم التالي – يوم ٢٩ تموز – ودعت اطفالي الاعزاء، وتركت السفارة السعودية، وذهبت للسكن في بيت موظف بريطاني. وفي ٣٠ تموز لبست نظارة سوداء ووضعت منديلاً حول راسي وتوجهت الى المطار. وقد تم تفتيش حقائبي في المطار الا انني مررت من الكمارك بدون اعتراض.

وبعد ١٣ يوما – ١٢ اب، سمح للاميرة والشريف واطفالهم بالسفر الى مصر، وكنت حينذاك في انكلترا ارتقب اخبار وصولهم الى اوربا. وفي ٣٠ ايلول، رن جرس التلفون في بيت ابنتي واذا

بالشريف يقول: «وصلنا عصر هذا اليوم الى سويسرا - الاطفال يريدون مربيتهم - متى تستطيعين الحضور؟ واعتقد انها كانت الطف دعوة وجهت الي. ولم يمض على ذلك سوى يومين حتى كان الاطفال يهرعون الى ذراعي - محمد وعبد الله، وعلي الصغير ذو الشعر المجعد - .

وحول رد الفعل الذي ابدته الحكومة والمعارضة والصحافة والرأي العام في بريطانيا تجاه ثورة ١٤ تموز، فيمكن تحديدها في اطار ما أشارت اليه تلك التقارير الدبلوماسية على النحو التالي:

اولاً - البرلمان: لم يكن هناك اختلاف كبير بين الحكومة والمعارضة في البرلمان تجاه الثورة، فان لهجة البيانات التي ادلى بها وزير الخارجية سلوين لويد كانت منذ وصول الاخبار الاولى، لهجة معتدلة مهدئة للاعصاب، كما ان جوهر ماقاله الوزير، كان من شأنه ان يخفف من وطأة حدة الاخبار على الجمهور البريطاني وخاصة على المتطرفين من اعضاء حزب المحافظين، وكان هذا الاتجاه يبدو بشكل خاص في الاخبار التي كان الوزير ينقلها الى - البرلمان من السفير البريطاني في بغداد، ومفادها ان السلطات الجمهورية في بغداد امنت حياة الرعايا البريطانيين، ووضعت السفير وموظفي السفارة تحت حمايتها وقابلت السفير بروح تركت في نفسه تأثيراً حسناً. ولم تشمل بيانات الوزير شيئاً من شأنه ان يثير امتعاضاً في نفس الشعب البريطاني الا قوله انه عندما هاجم الجمهور السفارة البريطانية في بغداد لم يبد الحرس العسكري الذي

وضعته سلطات الجمهورية حول السفارة لمحافظتها اية مقاومة، وان السفير كان شخصياً هدفاً لبعض طلقات الرصاص. واوضحت الحكومة للبرلمان، ان السلطات العراقية قد اكدت غير مرة على ان الاتفاقيات والمعاهدات التي سبق ابرامها مع الحكومة السابقة، مازالت نافذة ومحترمة وخاصة فيما يتعلق باتفاقيات النفط. كما ان السلطات الجديدة قد سيطرت على النظام في جميع انحاء العراق وان الحالة هادئة وسائرة كالمعتاد. ان المتكلمين الرسميين بلسان الحكومة، كانوا يميلون الى الاعتراف بالأماني القومية العربية، الا ان خطباء المعارضة كانوا اقوى لهجة ودفاعاً عن فكرة القومية العربية كحقيقة واقعية عامة تهدف الى الوحدة وهي ليست فكرة اقليمية، وانه يجب على بريطانيا، ان تتفاهم على هذا الاساس.

وهناك اختلاف اخر بين متكلمي المحافظين ومتكلمي العمال، وهو ان المحافظين كان يميلون الى ان ينسبوا القومية العربية الى تحريض شيوعي ولكن متكلمي العمال كان يخالفون هذا بشدة ويقولون ان معظم قادة القومية العربية ليسوا اداة للشيوعية وانما يريدون اصلاحا اجتماعيا وزراعياً... الخ.

وكانت هناك مسألتان خاصتان تعرض لهما معظم المتكلمين من الجانبين وهما:

أ - مسالة النفط.
ب - مسالة «اسرائيل».

فيما يختص بالنقطة الاولى (النفط)، كان يتضح في رأي المحافظين الكثير من الحذر والتخوف من ان تخسر بريطانيا موارد النفط اذا فقدت مركز السلطة في العراق ولم يكن في امكانها الدفاع عسكرياً عن بعض البلاد المنتجة للنفط. اما متكلمو العمال، فكانوا يميلون الى قبول الفكرة القائلة بأنه يمكن لبريطانبا ان تحصل على كل ما يلزمها من النفط من العراق والكويت وغيرهما من البلاد العربية على اساس تجاري تفاهمي من دون اللجوء الى القوة العسكرية او النفوذ السياسي.

اما بخصوص النقطة الثانية (اسرائيل)، فقد ذكرت مراراً كأحد الاسباب التي ادت الى النزاع بين القومية العربية والدول الغربية، ولكن المتكلمين من الطرفين كانوا يلحون بانه لا يمكن لبريطانيا ان تضحي «باسرائيل» لتتفاهم مع القومية العربية، ولكنها تستطيع التفاهم مع القومية العربية على اساس بقاء «اسرائيل» بشكل ما مع حل المشكلة الفلسطينية.

ثانياً – الصحافة: ان الفوارق بين صحف المحافظين وصحف العمال وصحف الاحرار، اعنف مما هي في البرلمان، وتظهر هذه الفروق في تطرف صحف المحافظين التي نادت في اول ايام الثورة بالويل والثبور «للامبراطورية البريطانية» التي خسرت حصناً مكيناً من أهم حصون سياستها وهو العراق، وان سياسة بريطانيا في العراق، قد انهارت ولذلك فان جميع المصالح البريطانية الاخرى مهددة بالانهيار وحذرت الحكومة من التساهل بخصوص الثورة في العراق، ومع هذا يبدو بجلاء، كما تذكر تقارير السفارة

في لندن، من مراجعة جميع الصحف التي تناولت قيام الثورة خلال الاسبوعين الاولين لها، انه ليست هناك اية اتجاهات نحو تشجيع التدخل البريطاني او محاولة ارجاع النظام السابق. وانه من بين الاسطر، يمكن للقاريء ان يلمح بوضوح حركة تمهيد الطريق للحكومة للاعتراف بنظام الجمهورية العراقية الجديد.

ثالثاً – الرأي العام: وبشأن الرأي العام، تذكر التقارير التي اشرنا اليها، ان ثورة العراق قد ادت الى رد فعل كبير إذ انها اعتبرت اولاً انهزاماً للسياسة البريطانية في الشرق الاوسط وثانياً انتصاراً لسيادة جمال عبد الناصر الذي يمثل القومية العربية او الذي يمثل بنظر عامة الناس، انه اكثر خطراً على بريطانيا والغرب من اي شخص اخر.

ثورة ١٤ تموز في الصحف الامريكية:

اما عن رد الفعل الامريكي، وما نشرته الصحف الامريكية من مقالات وتعليقات عن ثورة تموز، فان أولى التقارير الدبلوماسية والصحفية بصددها، قد بعثت بها السفارة العراقية[٩] في واشنطن بتاريخ ٢٣ و ٣١ من تموز و ٢،

---

(٩) مجموعة تقارير من السفارة العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية، ارقامها: –

– في ٢٣ تموز ١٩٥٨.

س / ١ / ١ / ٢٨٤ في ٣١ تموز ١٩٥٨.

س / ١ / ١ / ٢٨٥ في ٢ اب ١٩٥٨.

س / ١ / ١ / ٣٠٠ في ١٤ اب ١٩٥٨.

١٥٥ / ٤ / ٥ في ١٩ اب ١٩٥٨.

١٤، ١٩ من اب ١٩٥٨. ولقد جاء فيها: ان رد الفعل الامريكي للثورة العراقية كان قوياً جداً سواء في اوساط الكونكرس او الحكومة، وقد انتهز بعض الشيوخ الديمقراطيين هذه الفرصة للهجوم على الحكومة، واصفين سياستها تجاه الشرق الاوسط بكونها تنتقل من فشل لاخر. وبدأت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ باجراء تحقيق كامل عن السياسة الامريكية تجاه المنطقة، كما بدأت بتحقيق اخر مع دائرة الاستخبارات المركزية لفشلها في معرفة خطط الاعداد للثورة قبل حصولها. اما الحكومة الامريكية فقد استلمت اخبار الثورة باستغراب بالغ لاطمئنانها من فعالية لجنة التجسس التابعة لميثاق بغداد وحلقتي الاستخبارات البريطانية والامريكية في العراق. وبدأت فوراً بالتشاور مع حليفتها بريطانيا، واستدعت كبار رجال الكونكرس واعلمتهم بقرارها الخاص بالانزال العسكري في لبنان.

وعن صدى الثورة في الصحافة الامريكية، فانه لم يسبق، كما يذكر التقرير المؤرخ في ٢ اب ١٩٥٨، ان كتبت وعلقت على موضوع ما بقدر مانشرته عن الثورة العراقية، وان الكتاب الامريكان اصحاب المقالات الافتتاحية في مختلف الصحف ينقسمون في ارائهم وميولهم ازائها الى فئات ثلاث: الفئة الاولى تشمل الكتاب والمعلقين الموالين للصهيونية او الذين يجنون فوائد مادية او معنوية من وراء تأييدهم «لاسرائيل» والصهيونية، وهم يكونون الفئة الغالبة، ولكن قراء هذه الفئة يقتصر على الصهاينة اليهود والامريكان المندفعين في تأييد «اسرائيل» تحت تأثير الدعاية الصهيونية. وقد ركزت هذه الفئة من الكتاب على مهاجمة العراق واصفة القومية العربية بانها حركة مبنية على العاطفة غايتها الرئيسية معاداة العالم الغربي وان ماتشهده منطقة الشرق الاوسط من تطورات ماهو الا صدى انعكاسات ورد فعل «للتغلغل الشيوعي». وينصح هؤلاء الكتاب، ساسة امريكا بالعمل مابوسعهم لوقف تيار القومية العربية التي

ستقضي لاشك على مصالح الغرب الحيوية. ويمثل هذه الفئة من الكتاب (جورج سيكولوسكي) و (جورج دكسن) و (كونستانتين براون) و (ديفد لورانس) وغيرهم.

اما الفئة الثانية من الكتاب والمعلقين ومحللي الانباء فهم مختصون بشؤون الشرق الاوسط الذين زاروا البلاد العربية او اقاموا فيها لفترة من الزمن وان كتاباتهم تمثل انعكاس ايمانهم واعتقادهم بانه يجب خلق جو يسوده التفاهم بين امريكا والعرب بعد ان تصدعت الثقة منذ خلق «اسرائيل» وترى هذه الفئة، بان يكون التفاهم على اساس التعاون المتبادل والتكافؤ بين الجهتين، ناصحين الساسة الامريكان بضرورة العمل على خلق جو من الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، وحثهم على دفع ثمن هذا الاستقرار وذلك بايجاد تسوية عادلة لمشكلة فلسطين والتعاون مع الحلفاء الغربيين لاعادة النظر في اتفاقيات النفط مع البلاد العربية على ان تكون هذه الاتفاقيات مستندة الى الاسس التجارية وخالية من الاستغلال، وكذلك العمل على منح البلاد العربية التي مازالت تسعى من اجل حق تقرير مصيرها وحريتها، الاستقلال التام والا فان نتائج سياسة امريكا ستكون وخيمة العواقب، وينصح هؤلاء الكتاب وزارة الخارجية الامريكية، بوضع منهاج ثابت مدروس لسياسة الشرق الاوسط، وان ماحدث في العراق من انتفاضة، ماهي الانتيجة منطقية لاخطاء السياسة الامريكية، وتحث هذه الفئة على ضرورة العمل والعمل بسرعة تامة، اذ ان عنصر الوقت له أهميته البالغة خوفاً من احتمال اندلاع نار حرب عالمية ثالثة.

وامثال هؤلاء الكتاب قليل جداً ولكن لكتاباتهم التأثير الكبير على وزارة الخارجية الامريكية ومنهم (ولترليبمان) و (دروثي تومبسون) وغيرهم.

اما الفئة الثالثة من الكتاب، فهم الذين لايعرفون الكثير عن شؤون الشرق الاوسط، وهم يرددون صدى نفس النغمات التي يرددها الساسة الامريكان،

وان نمط تفكيرهم هو نمط تفكير المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية نفسه وذلك باتهام حركات التحرر بالانحراف نحو المعسكر السوفيتي.

ومن المقالات الافتتاحية التي نشرت في اعقاب ثورة تموز، مقال للكاتب الامريكي المعروف ولترليمان في جريدة هيرالدتريبيون الامريكية (نيويورك) في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٥٨. ولقد جاء في المقال: يظهر بان هنالك في الوقت الحاضر فترة من الركود العسكري في الشرق الاوسط، هي فترة قلقة ومن المؤكد بانها مؤقتة. وتقوم هذه الفترة على الاعتراف من كلا المعسكرين، بان الحالة الراهنة لايمكن تغييرها بالوسائل العسكرية بدون مجازفة لايمكن التكهن بنتائجها. وقد اتفقت الدول الغربية بعدم مهاجمة العراق لغرض اثارة ثورة مقابلة، كما ان من الواضح بان عبد الناصر وخروشيف سوف لايحركان قواتهما العسكرية ضد مشاة البحرية الاميركان او جنود المظلات البريطانيين خلال هذه الفترة الموقتة من موازنة القوى. ان على الساسة والدبلوماسيين الان الوصول الى تقدير هادىء للوضع. ويتساءل المقال، ماذا حدث في العراق الذي كان الحجر الاساس لميثاق بغداد والذي كان يعتبر البلد العربي الوحيد موضع ثقة الغرب؟ ان اي تدخل عسكري من جانب الغرب في العراق، حتى لو تم ضمان الحياد الروسي وهو امر غير مضمون، سوف لن ينجح في تأسيس حكومة مستقرة في بغداد، فستكون هناك حكومة شكلية تعتمد على القوات الانكليزية والامريكية مصيرها الانهيار الاكيد في حالة انسحابهم، وهذه طريقة اخرى للقول بان الحركات الثورية العربية لايمكن قهرها بالاسلحة الغربية.

وكتب ويلر المتخصص في شؤون الشرق الاوسط منذ عام ١٩٤٦، مقالا في مجلة لايف الامريكية في عددها الصادر بتاريخ ١٨ آب ١٩٥٨، بعنوان «أول قصة كاملة عن الثورة» تحدث فيه عن ثورة ١٤ تموز وكيفية قيامها من

خلال مقابلاته للعديد من المسؤولين العراقيين حيث زار بغداد بعد الثورة باسبوعين.

يقول كيث ويلر:

«بعد اسبوع واحد فقط، حثني الدكتور هاشم جواد، مبعوث النظام العراقي الجديد الى مجلس الامن الدولي، في نيويورك، على الذهاب الى العراق والاطلاع بنفسي على الوضع هناك، ووعدني بمقابلة من اشاء، وبعد يومين جاءني تأكيد من بغداد بشأن تلك الدعوة، فسافرت اليها. ان الزعماء الشعبيين الجدد هم زعماء قوميون ومعتدلون، ولكن عليهم التعامل مع عبد الناصر غير المعتدل. لقد تغير شكل العالم السياسي جذريا، بضربة عنيفة.

وفقد الغرب اقوى صديق في الشرق الاوسط، ووسط ضغوط ملحة لنظام يكافح من اجل الصيرورة، استقبلني اكثر من نصف اعضاء الحكومة الجديدة، بمن فيهم عبد الكريم قاسم.

وهؤلاء الرجال، حتى ذلك الحين، لايعرفون الا من خلال نواياهم المعلنة، وهي نوايا لم تجد بعد طريقها الى التنفيذ، باستثناء دستور مؤقت يتضمن الدعوة الى الاصلاح الزراعي،

وان الاجراء العملي الوحيد الذي يتضمنه سجلهم هو الاطاحة بالنظام السابق.. الاطاحة بنوري سعيد الذي تمكن خلال السبعة والثلاثين عاما التي امضاها في السيطرة على السياسة العراقية، من اخماد ما لا يقل عن خمس انتفاضات. لقد وقعت الثورة ليلة ١٣-١٤ تموز بفعل مصادفة عسكرية، الغريب فيها، انها نضجت من قبل الرجل الذي اصبح ضحية لها. في تلك

الليلة كان اللواءان التاسع عشر والعشرون من الفرقة الثالثة في الجيش العراقي، قد دخلا بغداد بأمر من نوري السعيد، وكانا خلافا لوضعهما المعتاد، قد زودا بالذخيرة بأمر من نوري السعيد ايضا. وكان آمر اللواء (١٩) الزعيم عبد الكريم قاسم، وآمر اللواء العشرين العقيد عبد السلام محمد عارف. اخبرني قاسم، وهو شخص نحيف، عصبي المزاج، تبدو عليه بعض علامات البهجة، انه كان ينتظر هذه اللحظة اي لحظة وجود قوة عسكرية مسلحة في بغداد، منذ ٢٤ عاما من سنوات عمره الأربع والاربعين، وانه كان يخطط للثورة منذ تخرجه من الكلية العسكرية العراقية، اما رفيقه العقيد عبد السلام عارف: فقد كان قصير القامة، بدينا، ونشيطا، وكان قد بلغ الثامنة والثلاثين من عمره، ودرس في الكلية العسكرية التي كان عبد الكريم قاسم مدرسا فيها، وهناك استوعب الثورة اثناء دراسته للعلوم العسكرية، وكان قاسم يناديه بتباهي «ابني، تلميذي، صديقي وأخي». لقد وضعت خطة الثورة ونفذت بحذر شديد، وكانت تفاصيل الخطة التي وضعها قاسم لايعرفها غير عارف، وتحدث الاثنان مع رفاقهم الاخرين عن الثورة ، لكنهما لم يتحدثا مع اكثر من واحد أو أثنين في وقت واحد، ولم يكن اي من افراد مجموعتهما المتزايدة يعرف شيئا عن تفاصيل الثورة، بيد أن عددا قليلا من المدنيين الموثوق بهم والذين تم اختيارهم بدقة كانوا يعرفون ان هناك ثورة يجري التخطيط لها. وأخبرني قاسم انه «قبل يومين فقط من وقوع الثورة، لم يكن يعلم بها سوى ثلاثة هم الله وعارف وأنا» وقال: «عندما بدأت ساعة الصفر تقترب، كان لابد من اطلاع بعض الاشخاص الاخرين، وهم قلائل جدا،

وذلك لانهم لو زادوا عن العشرة، لانكشف السر، وكان الخطر الاكبر عندما كان لابد من تحديد ساعة الصفر، فهذا يعني ضرورة جمع عدد معين من الناس في مكان محدد، وكان هذا أمرا لا رجعة فيه».

واليوم، وبعد الانتصار، تظل عادة قاسم القديمة في المحافظة على السرية صفةملازمة له فهو لايقول بالضبط متى وصل الى النقطة التي لا رجعة فيها، وقد وصلت ساعة الصفر الى الرجال المعنيين في فجر الرابع عشر من تموز. وفي حوالي الساعة ٣٠ر٣ صباحا، كان الجيش الثائر منتشرا في بغداد، وقد سيطر على المطار دون اطلاق نار، كما تمت السيطرة على السكك الحديد

ومحطة الاذاعة ووزارة الدفاع بالسهولة نفسها. وفي هذه الاثناء، ارسلت وحدات أخرى لتطويق قصر الرحاب الواقع على بعد ميلين جنوب المطار، واندفعت وحدة اخرى داخل المدينة بمحاذاة النهر لتطويق بيت نوري السعيد. ويقول قاسم: «لم أكن أريد استخدام القوة، ولكننا اضطررنا لاستخدامها».

لقد سقطت قذائف المدفعية الخفيفة والرشاشات في الشارع المقابل لبيت نوري السعيد مدمرة سيارة الكاديلاك الزرقاء الثمينة الواقعة في الرحبة المفتوحة، وبعد انتهاء «الأضطرار» الى استخدام القوة ودخول المهاجمين الى البيت الذي كان نوري

السعيد قد غادره. وتقول احدى الروايات ان نوري، وبعد فشل منظومته الاستخبارية، تنكر وهرب مختفياً بين اشجار النخيل، ثم ركب زورقاً نقله الى الضفة الاخرى من نهر دجلة، ولا يعرف أحد أين قضى آخر ليلة من حياته. وعلى اية حال،

فقد انتهى كل شئ في قصر الرحاب قبل الساعة السادسة صباحاً، وهو الوقت الذي كان عبدالكريم قاسم قد حدده لبسط سيطرته الكاملة على بغداد، ففي تلك الاثناء كان المذياع لا يعلن نجاح الثورة حسب، بل اسماء حكومة الثورة أيضاً، بمن فيهم الوزراء المدنيين. ولم ينس عبدالكريم قاسم شيئاً، فقد استخدم المذياع لادخال عنصر جديد في العملية، إذ دعا الجماهير الى النزول الى الشوارع، فهرعت اليها «بالدشاديش» و «العباءات السود». لقد دعيت هذه الجموع للتعبير عن المرارة التي عاشتها، وللمشاركة في الثورة، وتحمل المسؤولية فيها، على الرغم من كون الثورة، كعملية عسكرية، قد أنجزت مسبقاً. وفي عصر ذلك اليوم جاء الدور على نوري السعيد، حيث ظهرت في «شارع الحرية» ثلاث شخصيات محجبة وفي اثناء سيرهم في الشارع لاحظ بعض الناس أحذيتهم الرجالية وخطوط «البجامات» التي كانوا يرتدونها والتي ظهرت واضحة أسفل العباءات السود.

سارع أحد الرجال الى فتح العباءة، فرأى الوجه الشاحب والأنف المتعالي والعينين الجاحظتين، فصرخ انه «نوري» فكشف عنه الحجاب، ويقال ان نوري اعترف بوجوم قائلاً «انا الباشا، أنا مريض». وتؤكد احدى الروايات، ان نوري أخرج مسدساً وبدأ باطلاق النار، وهذا مايؤيد الادعاء القائل بان القوة لم تستخدم إلا لمواجهة المقاومة. وهناك رواية أخرى تقول ان نوري حاول الهرب، لكن مطاردة الجمهور له نبهت احد السواقين فما كان منه إلا ان جعل من سيارته حاجزاً دفع نوري الى الحائط. ولم تبين الحكومة ماحدث بالضبط، لكنها تدرك، وهذا مايعترف

به بعض البغداديين الصريحين، لو أن نوري أو عبدالاله تمكن من الفرار لتعرض النظام الجديد الى خطر جسيم، ففي احدى المرات عاد نوري من المنفى للقضاء على الثوار. ولهذا فان مثل هذا الرجل لا يمكن ان يبقى حياً. وهكذا كانت الثورة، لكن السؤال الذي يظل قائماً هو كيف نجحت الثورة بهذه السهولة، حتى لو أتيح لها الوقت الكافي للتخطيط الجيد والسرية العالية؟ إن الواقع يشير الى أن نجاح الثورة يستلزم مساندة الشعب لها، وقد حصلت الثورة على هذه المساندة، فالشعب كان مع الثورة حتى لو لم يكن يعي ماهيتها وذلك لان الحكومة التي كانت تحت سيطرة نوري السعيد عملت ضد عواطف الشعب لاكثر من عقدين من الزمان. وانغرست كراهية الاستعمار البريطاني والشك في الدوافع البريطانية في دم الشعب العراقي. كما ان حلف بغداد جعل العراق حليفاً للغرب مما زاد في هذه الكراهية. وهكذا أصبحت النهاية محتومة، كما يعتقد أحد المسؤولين العرب، اذ أن نوري السعيد ادخل العراق في الحلف كنوع من التحدي للجمهورية العربية المتحدة التي اقامها جمال عبدالناصر. ولربما حسب نوري السعيد الذي نجا من عواصف عديدة خلال سني حكمه السبع والثلاثين، انه قد نجا من هذه المشاكل كلها، بيد أن العالم العربي كان يعيش ظاهرة قوية في تلك الايام حيث كانت حمى القومية العربية تسري في البلاد العربية بقيادة جمال عبد الناصر القائد المتحمس الذي حظي بشعبية واسعة، وكان عبد الناصر من ألد أعداء نوري السعيد منذ التوقيع على حلف بغداد عام ١٩٥٤، وقد عمل بدأب من أجل الأطاحة به. واليوم يجزم عبدالكريم قاسم والرجال المحيطون به، ان ثورتهم كانت عملا

داخلياً، وانه ليس هناك أي فرد أو حكومة من خارج مجموعتهم الصغيرة المحكمة يعلم بالثورة أو قدم لهم المساعدة بأي شكل من الاشكال. ولربما يكون هذا الامر صحيحاً من الناحية الفنية،

ولكنه يعبر عن نصف الحقيقة وذلك لأن الحماس العاطفي العربي الذي رافق برنامج عبدالناصر والبرامج الموجهة لاذاعة عبد الناصر قد إجتاحت العراق بقوة تيارها. والمسألة الحيوية التي تواجه الغرب الذي تعد مصالحه النفطية والستراتيجية أهم مايشغله، هي معرفة طبيعة حكومة الثورة ونواياها.

إن علامة الاستفهام الآن هو عارف، ففي الاسبوعين الاولين بعد قيام الثورة كان قاسم نادراً ما يخرج من وزارة الدفاع التي شددت عليها الحراسة، ولهذا سرعان ما اصبح عارف رجل الواجهة العسكرية في النظام الجديد، فقد ترأس أول وفد غادر الى دمشق للالتقاء بعبد الناصر وعقد حلفاً سريعاً مع الجمهورية العربية المتحدة. اما في العراق فأنه كان كثير الحركة، حيث كان يجوب المناطق يشرح للناس ماهية الثورة ويلفهم حولها، وفي اجتماعات مجلس الوزراء كان هو أكثر المتحدثين.

وقد أثبت عارف في خطاباته التي القاها في المحافظات أنه معاد للغرب بشدة، وأنه يمنع حضور المراسلين الغربيين وبخاصة الأمريكيين.

وكان من الطبيعي أن يحجب العسكريون أعضاء الحكومة المدنيين الاحد عشر خلال الأشهر الأولى من الثورة على الاقل. فالمدنيون لم يكن لهم دور في التخطيط للثورة، والوحيد من بينهم الذي كان له علم سابق بالثورة هو صديق شنشل الذي تولى

وزارة الأرشاد. ويؤكد أغلبهم أنهم لم يكونوا على علم بمسألة تكليفهم بمناصب وزارية حتى لحظة سماعهم الخبر من المذياع يوم ١٤ تموز.

لكن شنشل كان يعرف بالأمر، بل ويعرف حتى بموعد الثورة، على الرغم من عدم معرفته بساعة الصفر. فقد أخبرني بقوله: «بقيت في فندق بغداد صباح ذلك اليوم حتى الساعة الواحدة، ثم قررت أن لا شيء سيحدث. فذهبت الى البيت لأنام، وعندما استيقظت كانت الثورة حقيقة قائمة».

وشنشل رجل حصيف ودمث في العقد الخامس من العمر، وهو محام تلقى علومه في فرنسا. وكان ينتمي الى حزب الاستقلال اليميني عندما الغى نوري السعيد الاحزاب السياسية في عام ١٩٥٤. وحزب الأستقلال هو الذي ايد ثورة عام ١٩٤١ التي انتهت في غضون اربعة وثلاثين يوما.

ويتمثل دور شنشل الحالي بالدعاية، فالمنصب الذي يضطلع به هو منصب الوكيل الصحفي للثورة ، لكنه اكثر من وكيل صحفي. فعندما وصل المبعوث الشخصي للرئيس ايزنهاور، روبرت مورفي، الى العراق، كان اول مسؤول اجتمع به هو صديق شنشل وليس وزير الخارجية.

وكان اغلب الوزراء المدنيين الاخرين على شاكلة شنشل، اذ ليس ثمة اسم في الحكومة الجديدة يمكن ان يكون له اي نوع من العلاقة بالشيوعية فحتى اكثر الاعضاء يسارية كانوا مجرد ظل ليسار الوسط وقد بادر وزير الزراعة ، هديب الحاج حمود على سبيل المثال، وهو يمتلك ٢٤٠٠ اكر من اراضي الرز الواقعة

جنوب بغداد، الى اجراء اصلاحات وذلك بزيادة حصص مزارعيه من المحصول.

ذهبت حكومة الثورة ، في ايامها الاولى، بعيدا في شدة شكواها من الماضي، فالوزراء اخذوا يكرون كلمات الاتهام للنظام القديم «الفساد والاستبداد والاضطهاد». والحقيقة ان نوري السعيد كان دكتاتورا بالفعل، فقد كان على قناعة بأنه الوحيد الذي يعرف ماهو صالح للعراق وهكذا تلاعب بالانتخابات، وطرد البرلمانيين واضطهد الاحزاب السياسية، والقى المعارضين في السجون واغلق الصحافة المعارضة.

ومن السهل توثيق تهمة الفساد، اذ يتفق معظم المراقبين على وجود درجة من الفساد في جميع المستويات الحكومية اعتبارا من صغار الموظفين وحتى مجلس الوزراء. ويقول احد الامريكان وكان مطلعا على برنامج التنمية العراقي : «من النادر ان يوقع عقد دون تقديم البقشيش او الاتاوة، ولكن من الجدير بالذكر ان البقشيش والاتاوة ليست غير معروفة في البلدان الأخرى سواء في الشرق الاوسط او في الغرب».

وبالنسبة للغرب ، فان الثورة قد طرحت سؤالا حيويا ومباشرا هو: ماذا بشأن النفط؟ ويبدو أن موقف الحكومة الجديدة كان مطمئنا.

اذ سارع قاسم ومجلس وزراؤه الى الاعلان عن التزامهم بجميع التزامات العراق الدولية. وبخاصة مايتعلق بعقود العراق مع شركات النفط الغربية. وقد ابدى الوزراء الجدد توقا شديدا للاعتراف بالنظام الجديد وبخاصة من قبل الولايات المتحدة.

وقد عمت البهجة عندما بادرت اربع دول الى الاعتراف هي البونان والباكستان وايران والمانيا الغربية. وحينذاك قال احد محرري الصحف البغدادية «ان من الصعب على الولايات المتحدة ان تتردد في الاعتراف الان» وقد كان محقا في قوله هذا ، ففي غضون ايام قلائل اعترفت بريطانيا بالنظام الجديد في العراق وتبعتها الولايات المتحدة في اليوم التالي.

ولكن الحكومة الجديدة، ورغم ضجرها من استمرار استغلال الغرب لنفط العراق، فانها كانت حذرة في التعامل معه الى المستوى الذي كان فيه الغرب حذرا في التعامل مع العراق،

وكان حلف بغداد ماثلا امام الجميع ، كما ان الجميع يعرف ان هذا الحلف كان وراء القطيعة التي حدثت بين عبدالناصر ونوري السعيد. ولم يعط عبدالناصر تفسيرا لشعوره بانه لم يعد للحلف وجود في عهد عبدالكريم قاسم مثلما كان في زمن نوري السعيد وقد عمد عبد الكريم قاسم الذي كثيرا ما كان يسأله المراسلون في

المؤتمرات الصحفية التي كان يعقدها في منتصف الليل، الى عدم الأجابة عن الحلف. وكان يرفض بحثه، بقوله أن شنشل سوف يتحدث عن هذا الموضوع ولكن بمراوغة المحامي، وان جميع الأمور يجب تركها للمستقبل.

وأظهرت الحكومة الجديدة مراوغة مشابهة عندما تعرضت للضغط من أجل توضيح موقفها من الجمهورية العربية المتحدة التي أقامها عبد الناصر. فلم يوضح الوزراء الجدد فيما اذا كانوا سينضمون لهذه الدولة ام لا ، وكانوا يجيبون بأن هذا الأمر متروك للمستقبل.

بيد أن زعماء الحكومة وأي مراقب مطلع لم يغفلوا تأثير ونفوذ عبد الناصر على شؤون هذه الدولة التي لم يرها. اذ أنه دخل كل قلب وحرك المشاعر في نفس كل إنسان بصفته بطل القومية العربية.

فقد قال شاب عراقي متعلم «إننا نريد التقرب من الغرب، ولكننا نريد ايضا التقرب من عبد الناصر، فهو ليس بطل الشعب العربي في كل مكان حسب، بل بطل المثقفين والسياسيين في العراق ايضا، فهو الزعيم النزيه، وهو رمز نجاح القومية العربية،

ولكنني اعرف والحكومة تعرف أيضا أن هناك خطر عدم الأنسجام، إذ أن علاقاتنا الودية مع الغرب تثير عدم أرتياح عبد الناصر حتما. وانا اقول لك، انه اذا كان لابد من الاختيار فأن القرار سيكون بالاتجاه الى عبد الناصر وهذا أمر أكيد».

إذن، فالحكومة الجديدة هي حكومة إصلاحيين محافظين حقيقيين وهم يعيشون وضعا متناقضا ينطوي على إحتمال عدم استطاعتهم البقاء كمحافظين اذا كانت إرادة بطل خارجي تريد لهم خلاف ذلك.

وهنا يكمن الخطر. ويبرز السؤال الرئيس امام الثوار وأمام الغرب على حد سواء وهو: هل سيبقى عبد الناصر مكتوف الأيدي أزاء عراق جديد يقيم علاقات ودية مع الغرب تعود بالفائدة على الطرفين؟

وقال أحد الأجانب المطلعين على شؤون العراق «ان هؤلاء الشباب يواجهون ببسالة أقصر شهر عسل في التاريخ».



ملحق رقم ١

الاعترافات المبكرة بالجمهورية العراقية

(ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)

الجمهورية العربية المتحدة	١٦ / ٧ / ١٩٥٨
الاتحاد السوفيتي	١٦ / ٧ / ١٩٥٨
الصين الشعبية (اعتراف متبادل)	١٦ / ٧ / ١٩٥٨
بولندة	١٨ / ٧ / ١٩٥٨
فيتنام	– / ٧ / ١٩٥٨
وصول البرقية	٢٠ / ٧ / ١٩٥٨
اندونيسيا	٢٢ / ٧ / ١٩٥٨
السودان	٢٢ / ٧ / ١٩٥٨
تونس	٢٢ / ٧ / ١٩٥٨
الهند	٢٣ / ٧ / ١٩٥٨
العربية السعودية	٢٤ / ٧ / ١٩٥٨
المملكة المغربية	٢٥ / ٧ / ١٩٥٨
افغانستان	٢٥ / ٧ / ١٩٥٨
بورما	٢٩ / ٧ / ١٩٥٨
المانيا الاتحادية	٣٠ / ٧ / ١٩٥٨
سويسرا	٣١ / ٧ / ١٩٥٨
النمسا	٣١ / ٧ / ١٩٥٨
بلجيكا	٣١ / ٧ / ١٩٥٨
تركيا	٣١ / ٧ / ١٩٥٨
ايطاليا	٣١ / ٧ / ١٩٥٨

● مقتبسة من المذكرات الدبلوماسية المرسلة بهذا الخصوص الى وزارة الخارجية العراقية

الحبشة	٣١ / ٧ / ١٩٥٨
ايران	٣١ / ٧ / ١٩٥٨
اليابان	٣١ / ٧ / ١٩٥٨
البرتغال	١ / ٨ / ١٩٥٨
لبنان	١ / ٨ / ١٩٥٨
ماليزيا	١ / ٨ / ١٩٥٨
فنلندة	١ / ٨ / ١٩٥٨
بريطانيا	١ / ٨ / ١٩٥٨
كندا	١ / ٨ / ١٩٥٨
النرويج	١ / ٨ / ١٩٥٨
السويد	٢ / ٨ / ١٩٥٨
الولايات المتحدة الاميركية	٢ / ٨ / ١٩٥٨
الارجنتين	٢ / ٨ / ١٩٥٨
الدانمارك	٢ / ٨ / ١٩٥٨
ليبيا	٣ / ٨ / ١٩٥٨
الفلبين	٤ / ٨ / ١٩٥٨
تايلند	٤ / ٨ / ١٩٥٨
البرازيل	٤ / ٨ / ١٩٥٨
هولندة	٥ / ٨ / ١٩٥٨
نيوزيلندة	٦ / ٨ / ١٩٥٨
اسبانيا	٩ / ٨ / ١٩٥٨
كمبوديا	١٢ / ٨ / ١٩٥٨
لوكسمبرغ	١٢ / ٨ / ١٩٥٨
استراليا	٢٠ / ٨ / ١٩٥٨
غانا	٢٢ / ٨ / ١٩٥٨

ملحق رقم ٢

مذكرة معدة من قبل وزارة الخارجية البريطانية لاطلاع زعيم حزب العمال كيت سكل بشان الثورة في العراق وتاثيرها على مجمل الاوضاع في المنطقة.

مؤرخة في ١٥تموز ١٩٥٨

Note for meeting with Mr. Gaitskell - 12.30 p.m.
Tuesday, July 15, 1958.

The Middle East situation has developed very gravely and with unexpected speed. The trouble in the Lebanon, which was clearly organised by Nasser, has been followed by plots in the Arab Union. That in Jordan was apparently timed more or less to coincide with Iraq but it was forestalled.

In Iraq the situation is still very confused. We have been out of touch with our Embassy since yesterday morning, although we have had a message that Sir Michael Wright and all his staff, save one, are safe. We do not know what has happened to other British subjects, although we do know that two Americans have been killed, and there may have been other casualties. The situation in the oil fields appears to be calm, but we do not know how long this will last. We are still in touch with the British forces at Habbaniya and the Iraqi authorities there have remained ~~friendly~~. We have no news of the whereabouts of the King or of Nuri. Our primary duty here is to safeguard British lives and property. It is not easy to see how this can be physically achieved. We ~~are however arranging for a friendly Mission in~~ can make it clear publicly that we shall hold Baghdad to ~~inform~~ the rebel Junta ~~that we hold them~~ responsible for the safety of British subjects. It is not clear, however, how far their writ runs in the rest of Iraq, nor do they seem in full control even in Baghdad.

Meanwhile, the revolt in Iraq has caused the Lebanese situation to deteriorate very rapidly. President Chamoun yesterday appealed for immediate Anglo-American intervention on the borders of Syria within the next twenty-four hours. As you know, we have been in touch with the United States Government throughout the Lebanon crisis yesterday. Both our Governments have done everything possible to contain the situation with a view to preserving the integrity of the Lebanon. We have attempted to deal with the situation through the United Nations and it was on our persuasion that Chamoun appealed to the Security Council. Although the Observers could not be very effective their presence did seem to calm the situation and it might have improved further left to itself.

Now that the Iraqi revolt has thrown the Middle East once more into a ferment and Chamoun has played what he calls his last card by appealing to the Americans and ourselves, it did not seem right to leave him unaided. The U.S. Government have consequently decided, in consultation with us, that it would be right for them to accede to his appeal. They ~~asked~~ have not asked us for military participation in the Lebanon and in view of the situation in the Middle East we feel that it would be better for British forces not to take part. H.M.G. will, however, of course fully support both the U.S. Government's action and the U.S. case in the Security Council today. We hope that this action in the Lebanon will have a stabilising effect, at least in that country, and perhaps throughout the Middle East.

[But events in Iraq have naturally caused great anxiety not only in the Lebanon but also in the other half of the Arab Union

ملحق رقم |٣|

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

في مذكرة سرية معدة من قبل وزارة الخارجية البريطانية بناء على طلب رئيس الوزراء هارولد ماكميلان.

مؤرخة في ١٩تموز ١٩٥٨

SECRET

PRIME MINISTER

The Revolution in Iraq

You asked for a note on the revolution in Iraq and on future policy towards it.

The coup d'etat of July 14 seems to have been organised by a small number of army officers. They and the civilian members of the rebel administration are young, enthusiastic nationalists. The officers are mostly staff-trained. The civilians are lawyers, professors, some of them prominent in left-wing political organisations.

There is little information about the exact way in which the revolution was prepared. It seems to have been organised with extreme efficiency and secrecy. The existence of the plan was obviously quite unknown to the Iraqi authorities, even though it entailed preparatory contacts with the United Arab Republic. The rebels went straight for key points and personalities. They seized the Baghdad radio station at the very start and have since seen to it that this has been virtually the only source of news about Iraq. Having thus sealed off the country, they at once eliminated the public figures who might have acted as rallying points for the old régime. The King and the Crown Prince, Nuri Pasha, Tawfik Suwaidi, Jamali, and several other Iraqi and Jordanian politicians, known to be favourable to the West, were either killed or arrested.

The rebels' authority in Baghdad seems to have been established quickly and without difficulty. There is little information about the degree of control which they have in the rest of the country, but in Basra and at Habbaniya, for example, they seem to have taken over without opposition and the same is probably true of the other main provincial centres.

/At

SECRET

At any rate there is no indication of any organised resistance: and if there had been, we should almost certainly have had news of it by now - five days after the coup.

A feature of the revolution has been the speed with which the rebels have established contact with army units outside Baghdad, with provincial authorities and with Iraq diplomatic missions abroad. The authoritative instructions which they have issued through these channels have certainly caused the maximum confusion and doubt in the minds of anyone still inclined to be loyal to the old régime.

The rebels still seem to be far from certain of themselves, and anxious to be friends with us. They are probably apprehensive of an attack from Jordan. But they may also recognise some genuine community of interests. In conversation with a member of our Embassy the rebel Minister of Finance has said that the main points of the administration's policy were:-

(i) friendly relations with all nations, particularly Arab and Moslem states, but including the West;

(ii) respect for the principles of the United Nations Charter; and

(iii) continuation of the flow of oil without nationalising the oil industry, though seeking improved terms by negotiation.

He said that no decision had yet been taken about the Baghdad Pact, but he thought it likely that Iraq would remain a member until the period of the Pact expired and then review the position. She would not join the United Arab Republic at present though this might follow in the larger context of Arab unity.

It is still too early to judge how firmly the rebels are established. But it certainly looks as if they had come to stay. So it may not be long before we have to face the

/problem

SECRET

SECRET

-3-

problem of recognition.

Our impression is that we have to deal with a group of young enthusiasts who are still unsure of themselves and do not yet know where they are going. They are certainly inspired by Arab nationalism and probably admirers of Nasser. But they are not yet hostile to the West nor committed to the Communists. They seem to be disposed to carry on their existing treaty obligations and to continue to co-operate in maintaining the flow of oil. They probably have much in common with Nasser and his friends at the outset of the Egyptian revolution. Perhaps they offer us another chance of coming to terms with the youthful Arab nationalism which has so far been so consistently on the other side in all our disputes in the Middle East. If this is so we must consider most carefully before we reject it. It may not be easy to recognise the new régime. It will certainly offend King Hussein and the Jordan Government and might well cause great bitterness among many other of our old friends in the Middle East. But we may have to risk this if there is really a chance of making friends with Arab nationalism.

Biographical notes on the main personalities in the new administration are attached.

H. Hoyer Millar

July 19, 1958.

ملحق رقم |٤|

برقية سرية من السفير البريطاني في واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن مناقشته ووزير الخارجية الامريكية دالاس، امكانية عقد اجتماع لمجلس حلف بغداد او لجانه.

مؤرخة في ١٨تموز ١٩٥٨

SECRET

FROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND WHITEHALL SECRET DISTRIBUTION

Lord Hood

No.1945
July 17, 1958

D:2.32 a.m. July 18, 1958
R:3.03 a.m. July 18, 1958

IMMEDIATE
SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No.1945 of July 17

Repeated for information to: Ankara Tehran Karachi

Following from the Secretary of State.

My immediately preceding telegram.

We had considerable discussion as to the desirability of holding the meeting of the Council of the Baghdad Pact or of its Committees, somewhat complicated by a report received from Her Majesty's Amabassador, Baghdad, through the State Department, indicating that the rebel régime might be prepared to continue Iraq's participation. We agreed that meetings this month were, in the light of the events which had happened, singularly untimely. But there were obvious disadvantages in calling them off at least at the moment in view of the propaganda present we should thus be making to the enemies of the Pact. They would see in such postponement its death knell. We also agreed that no attempt was likely to be made by anyone to attend as representing the old régime and that since there could be no question at this time of recognition of the rebel régime we could not agree to seating any of its representatives. We agreed finally that, subject to any views of the other members, the meeting of the Economic Committee should take place and that a decision on the Military Committee and on the Council could be postponed for a few days longer.

Foreign Office pass to Ankara, Tehran and Karachi as my telegrams Nos. 78, 25 and 9 respectively.

[Repeated to Ankara and Tehran]

[Copy sent to Telegraph Section C.R.O. for repetition to Karachi]

ADVANCE COPIES

Private Secretary
Mr. Ormsby-Gore
Commander Noble
Sir F. Hoyer Millar
Sir P. Dean

Mr. Shuckburgh
Head of Levant Department
Head of P.U.S. Department
Head of News Department
Resident Clerk

G G G G

SECRET

ملحق رقم |٥|

برقية سرية من وزارة الخارجية البريطانية الى السفير البريطاني في واشنطن تتضمن وجهة النظر من عقد اجتماع للمجلس الوزاري لحلف بغداد في ظل احتمالات بقاء العراق عضواً فيه

مؤرخة في ١٩تموز ١٩٥٨

SECRET

FROM FOREIGN OFFICE TO WASHINGTON

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND WHITEHALL SECRET DISTRIBUTION

No. 1858
July 19, 1958.

D. 7.48 p.m. July 19, 1958.

EMERGENCY
SECRET

Addressed to Washington telegram No. 1858 of July 19
Repeated for information to:- Tehran [Emergency]
Ankara [Emergency]
Karachi [Emergency]
Istanbul [Emergency]

Your telegram No. 1852. Baghdad Pact meetings.

Ministerial Council. There are reports from more than one source that the new Iraqi Government may wish to remain in the Baghdad Pact. This would be an obvious blow to Nasser and we must clearly do nothing to drive them away. To hold the Ministerial meeting, even if it were represented as an informal session, might have just this effect, especially if it were to be held in Washington, the capital of a State which is not a full member of the Pact. We are inclined to think therefore that it might be better to postpone any meeting of the Ministerial Council until such time as the relations of members of the Pact with Iraq are clearer and we know whether it will be possible for an Iraqi representative to be present. (There is also the consideration that to hold the meeting in London might provide a suitable occasion for a meeting about Cyprus with the Turkish Prime Minister, should that be desired at the time).

2. If it was decided to postpone the Ministerial meeting in this way we think that the fact that informal meetings of the various subordinate committees were all the same taking place very shortly would enable us to counter any suggestions that the postponement of the Ministerial meeting meant the end of the Pact.

3. Should it be agreed between us and the Americans that the meeting should be postponed, great care will obviously have to be taken in pursuing the matter with the Turkish, Iranian and Pakistani Governments to whom the idea that we may perhaps have to get onto terms with the new Iraqi Government will obviously come more slowly.

4. Economic Committee. We have no more news from other delegations and agree that it is now too late to stop the meeting. We shall therefore arrange to hold it and make the best of it we can.

5. We shall inform the Press that the Liaison, Counter-Subversion and Economic Committees and the Military Deputies will meet as arranged on an informal basis.

***** SECRET

ملحق رقم ٦

برقية سرية من السفير البريطاني في واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية حول احدث افكار واراء وزارة الخارجية الامريكية بشان مشكلة العلاقات مع العراق وفي سياق حلف بغداد .

مؤرخة في ٢٦تموز ١٩٥٨

SECRET

FROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE SECRET AND WHITEHALL SECRET DISTRIBUTION

Viscount Hood
No.2068
July 25, 1958.

D.2.22 a.m. July 26, 1958.
R.3.10 a.m. July 26, 1958.

IMMEDIATE
SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No.2068 of July 25.
Repeated for information to Ankara Tehran
Karachi

My immediately preceding telegram: Baghdad-Pact.

The following assessment of the State Department's latest thinking on the problem of relations with Iraq in the context of the Baghdad Pact is based primarily on conversations with comparitively junior officials and should be treated with reserve.

2. The problem will have to be played by ear in London since so much will depend on the line adopted by the other regional members. There is support in the State Department for early recognition of the new régime, and they recognize that we must be careful not to drive the Iraqis out of the Pact and into the Nasser camp. But Mr. Dulles seems to have personal reservations about recognition, and his advisers believe him to be convinced that the new régime is so far committed to Nasser that there is no prospect of Iraq remaining an honest member of the Pact though the Iraqis may decide to stay in for the time being in order to make mischief, and/or as reinsurance, and/or to see what they can get out of it. Moreover if Iraq does remain in the Pact, the "delicate" branches thereof will wither since the United States Administration would not be prepared to take the risk of exchanging really serious information or views in, e.g., the Military, Counter-Subversion or Liaison Committees.

3. In the circumstances, the State Department believe that the less said publicly at present about Iraq's relationship with the Pact, the better. Their "position paper" on the final communique for the London meeting, is therefore likely to recommend that Iraq should not be mentioned specifically therein and that the Council meeting should be described as a regular meeting under Article VI of the Pact (which states that four constitutes a quorum).

Foreign Office pass Priority Ankara, Tehran, and Karachi as my telegrams Nos.95,40, and 79 respectively.

[Repeated to Ankara and Tehran. Copies sent to Telegraph Section, C.R.O. for repetition to Karachi].

ADVANCE COPIES

B B B

Private Secretary
Sir F. Hoyer Millar
Sir W. Hayter
Sir P. Dean

Mr. R. Murray
Mr. Shuckburgh
Head of Levant Department
Head of P.U.S. Department
Head of News Department
Resident Clerk

SECRET

ملحق رقم /٧

احدى البرقيات المرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى سفرائها في عدد من دول العالم بشان اعتراف بريطانيا بالنظام الجديد في العراق. مؤرخة في ٣٠تموز ١٩٥٨

CONFIDENTIAL

FROM FOREIGN OFFICE TO STOCKHOLM

Cypher/OTP

FOREIGN OFFICE (SECRET) AND WHITEHALL (SECRET) DISTRIBUTION

No. 221
July 30, 1958

D. 10.07 p.m. July 30, 1958

PRIORITY
CONFIDENTIAL

Your telegram No. 223. [Recognition of New Régime in Iraq]

General agreement was reached at Baghdad Pact meeting on July 28 that early recognition was desirable, possibly before the end of this week. Her Majesty's Government have decided to recognise on the day after the area members recognise, in order to meet the latters' wishes for priority.

2. In explaining our attitude to the Swedish M.F.A. you may draw on the following:

(a) Our practice is to recognise a government as soon as we are satisfied that it has effective control and prospects of enduring.

(b) It was the view of Baghdad Pact allies, shared by N.A.T.O. and ourselves, that the political arguments on balance favour recognition.

(c) We do not condone the shocking events of July 14, but the members of the new Government, dissociating themselves from the assassinations, have expressed a desire for continuation of political, commercial and other relationships on previous basis.

(d) Our scanty information suggests that these men are nationalists and not Communists and, though maintaining friendly relations with Nasser, will not subordinate Iraq's interests to Egypt.

(e) Although the Government's outward attitude may be only the result of fear of invasion from the West,

we believe it is in their interests to remain on good terms, particularly as her economy (mainly oil) and military structure are geared to the West.

/(f) If

CONFIDENTIAL

(f) If things go well the present régime may prove a bigger problem for Nasser than the former. We may be able to do business with them; if they fall, they will certainly be succeeded by extremists depending on Nasser and the Communists.

ملحق رقم |٨|

برقية سرية من السفير البريطاني في واشنطن الى وزارة الخارجية البريطانية بشان مباحثات المبعوث الامريكي روبرت مورفي في بغداد.
مؤرخة في ٤ آب ١٩٥٨

CONFIDENTIAL

ADVANCE COPY

BY BAG

FROM WASHINGTON TO FOREIGN OFFICE

Lord Hood

D. 11.00 a.m. August 5, 1958

No. 432 Saving
of August 4, 1958

CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 432 Saving of August 4
Repeated for information Saving to: Amman No. 66, Tehran No. 57, Beirut No. 74, Ankara No. 75, Bahrain No. 11, P.O.M.E.F. No. 124

Beirut telegram No. 1163 [of August 2].

State Department have shown us Mr. Murphy's account of his conversations with the revolutionary leaders in Baghdad. Following are main points.

2. His first meeting was with Siddiq Shanshal. Shanshal said that the coup had been planned and executed by a very small group; there had been no outside involvement. He said much about the corruption that was now coming to light, how the old regime had salted away large fortunes abroad and so on. Mr. Murphy then raised the question of the adequacy of the American Information Services in the Middle East, saying that the President and Mr. Dulles were particularly concerned about the fact that the United States was continually being attacked as a colonialist and an imperialist power, whereas the opposite was the case. He suggested that the Iraqis should cooperate with the United States in correcting this picture and Shanshal expressed interest. On the subject of oil, Shanshal said that in the Damascus talks Nasser had specifically assured the Iraqis that there would be no interruption of the Syrian pipeline, and offered his cooperation in the construction of an additional pipeline. Shanshal expressed great admiration for Nasser, who he said was a close personal friend. He stated that Nasser had warned the Iraqis against seeking the advice of the Russian Embassy in Baghdad, because advice would soon take the form of instructions. He felt that Nasser was a much misunderstood man, to which Mr. Murphy retorted that he seemed to have a unfortunate habit of saying one thing and doing another, as in the case of the Czech arms deal and there followed an argument about the Aswan Dam affair. Shanshal finally asked about the U.S.M.A.A.G., implying that Iraq would like to continue to receive military equipment if the United States were prepared to supply it.

/3. Mr. Murphy's

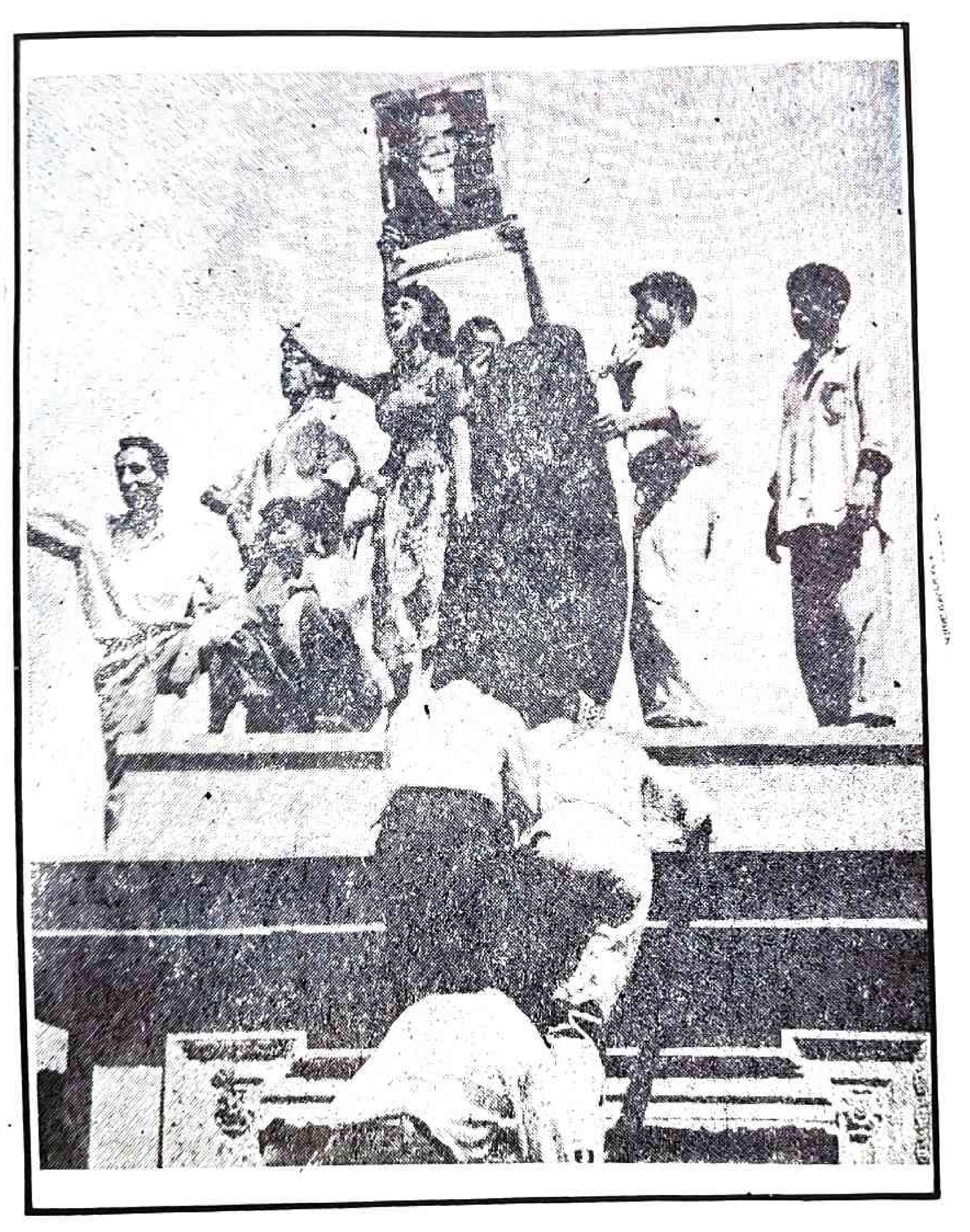
3. Mr. Murphy's impression of Shanshal was that he is a genuine reformer and a man of considerable imagination and drive.

4. Mr. Murphy then saw the Prime Minister, together with the Finance Minister, the Minister for Foreign Affairs and General [illegible]. He asked first about outside influence in the coup, and was assured that there had been none. He asked about the regime's economic policy, and the Prime Minister spoke about it on the same lines as had Shanshal. As for the political aspect of economic relations, Iraq would be friendly to those who were friendly to her and vice versa. The Iraqis expressed the fear that the American landing in the Lebanon might have been intended as a prelude to intervention in Iraq, which Mr. Murphy strongly rebutted, arguing the case for American action in the Lebanon under Article 51 of the United Nations Charter. He then raised the same point as he had put to Shanshal about misrepresentation and misunderstanding in the Middle East of American policy, explaining at some length how [illegible] the United States had always been to Arab [illegible].

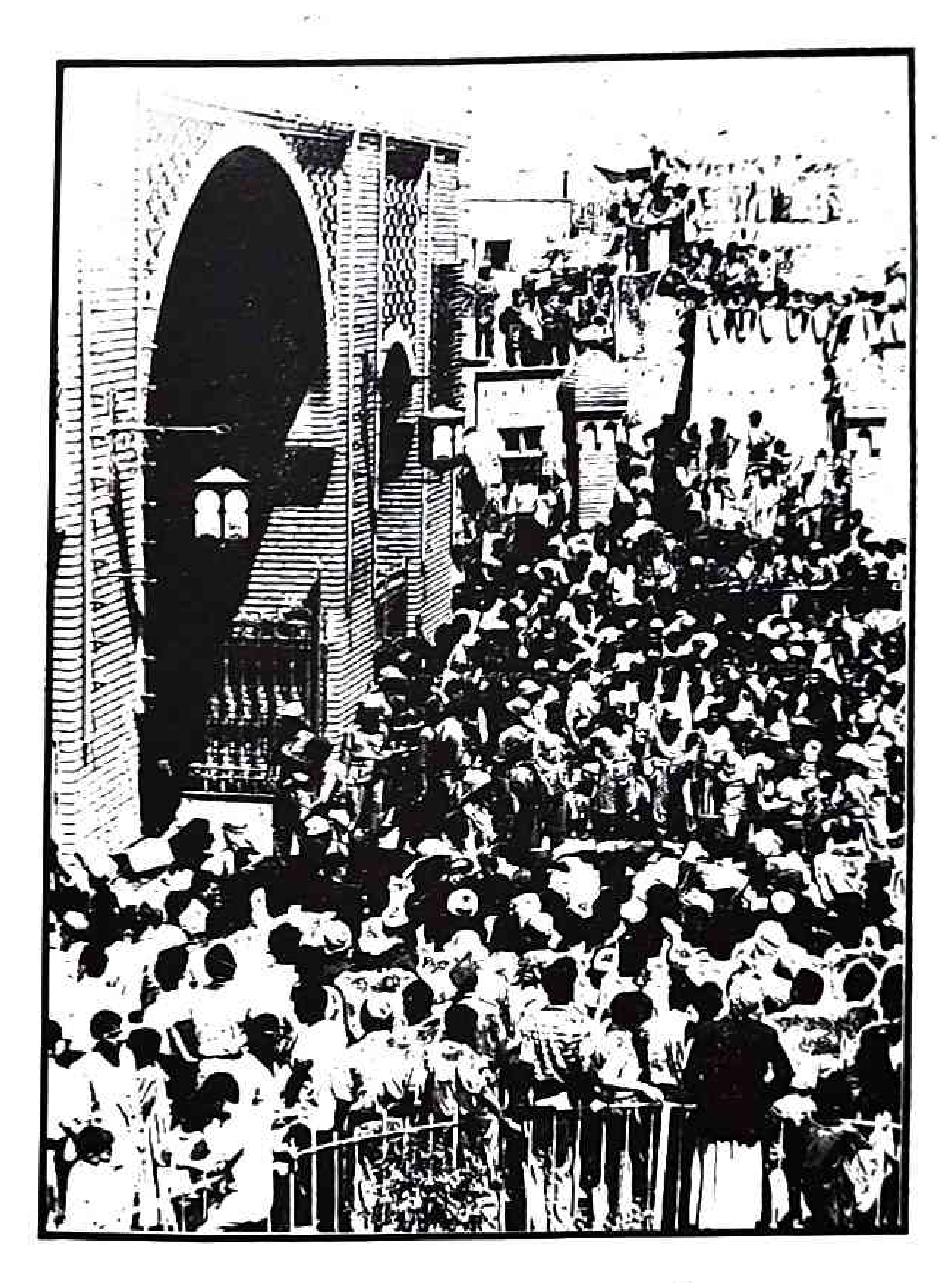
5. Afterwards Mr. Murphy had a discussion with the Foreign Minister about the Baghdad Pact. The latter said that the decision to join the Baghdad Pact had been taken by a small clique, totally unrepresentative of Iraqi public opinion, and was otherwise critical of it. However he said the Government were still trying to make up their mind about their attitude to the Pact and were giving fair and full study to the matter.

6. Altogether Mr. Murphy was much impressed with the apparent sincerity of the professions of friendship for the West and with the earnestness with which the regime are tackling their problems.

صورة التقطت يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ وتظهر الدبابات تسير في ساحة التحرير

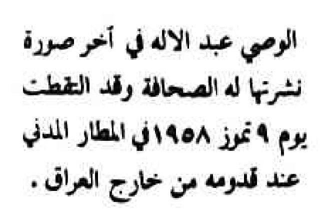


صورة جمال عبد الناصر وقدرفعت بعد قيام الثورة من قبل الجماهير/ بغداد ١٥ تموز ١٩٥٨

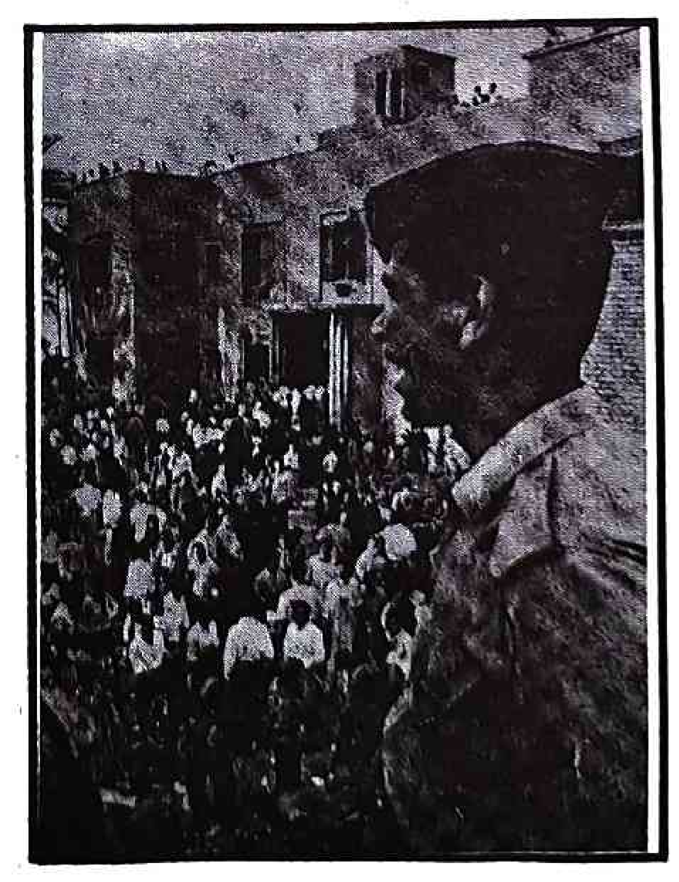


الجماهير امام مبنى وزارة الدفاع ١٥/ تموز ١٩٥٨

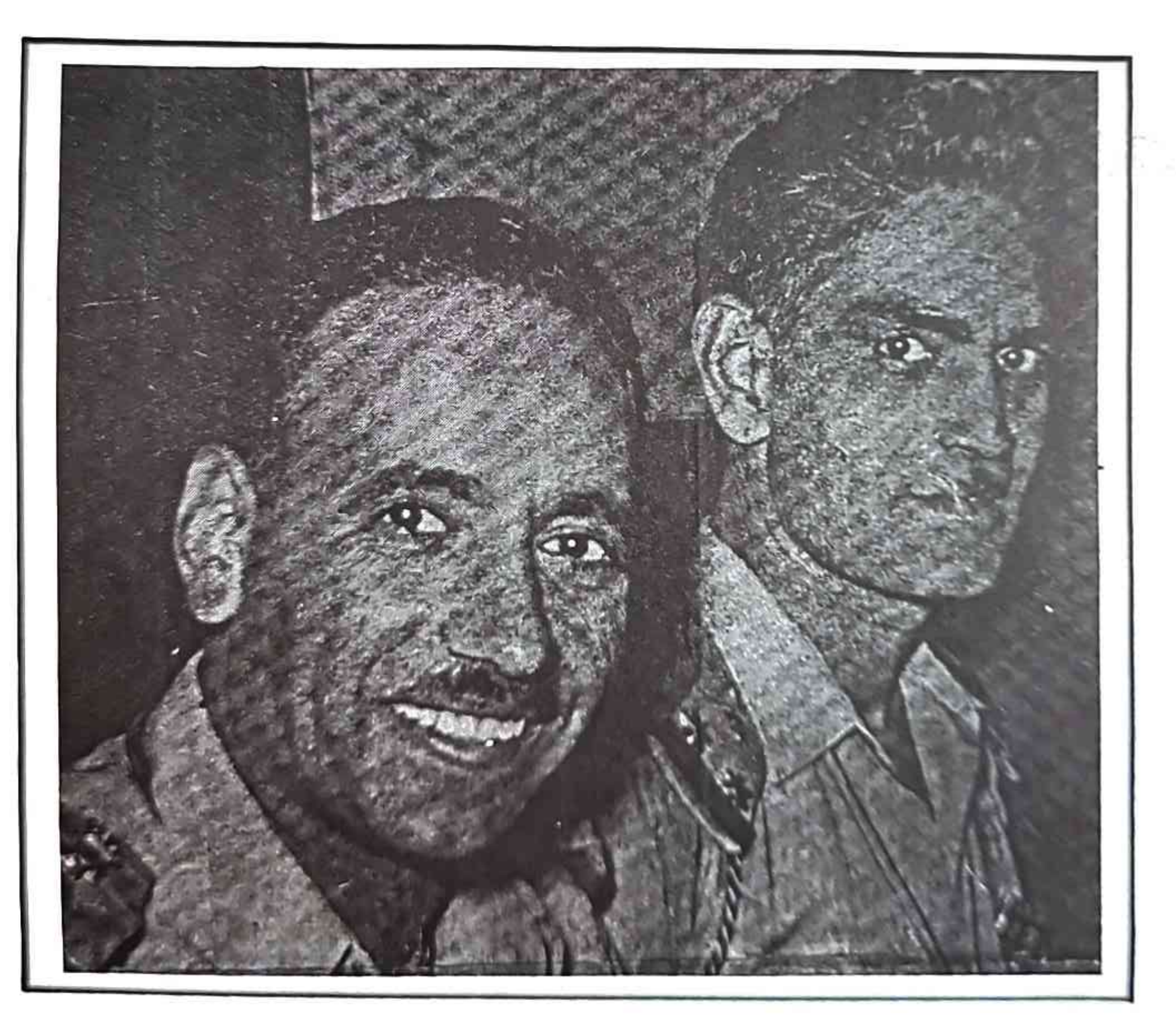




الوصي عبد الاله في آخر صورة نشرتها له الصحافة وقد التقطت يوم ٩ تموز ١٩٥٨في المطار المدني عند قدومه من خارج العراق .



دار نوري السعيد وقد دخلته الجماهير بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.



عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في اول صورة تجمع بينهما بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨



رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ورئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي وعضو مجلس السيادة خالد النقشبندي



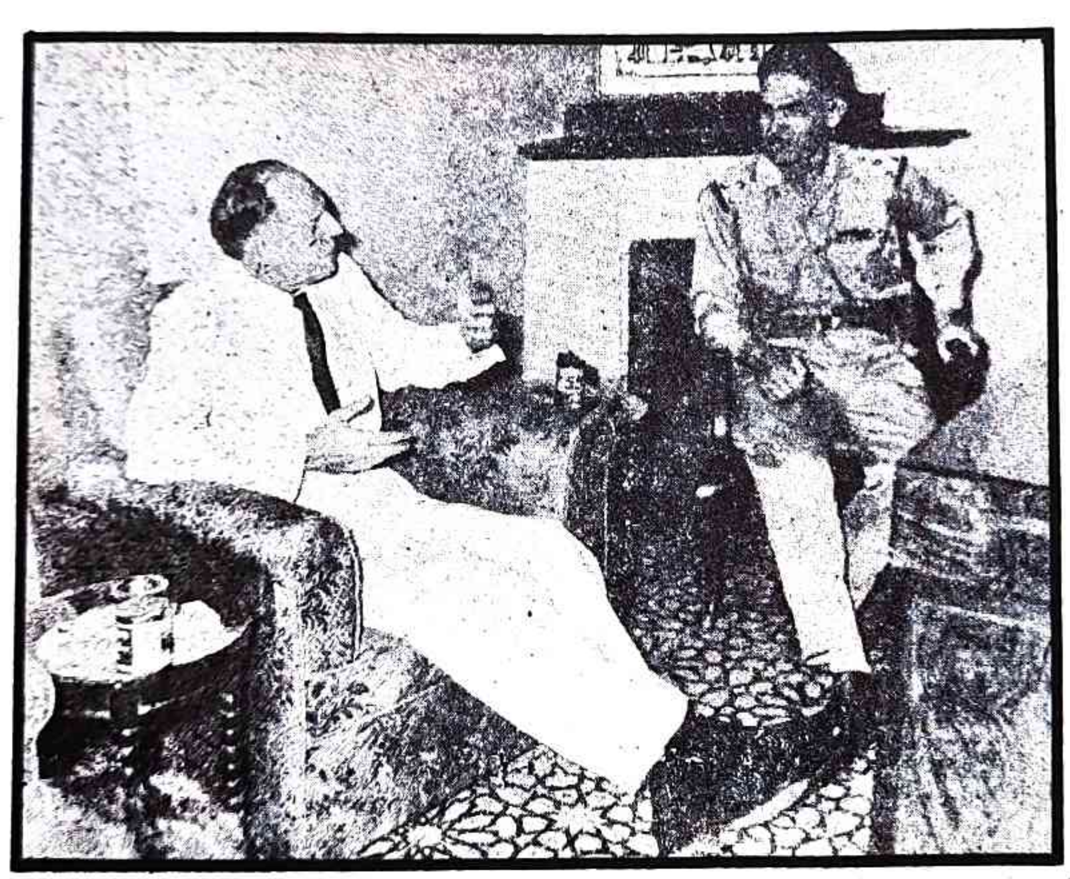
رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائب رئيس الوزراء عبد السلام محمد عارف وعضو مجلس السيادة خالد النقشبندي



رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ونائب رئيس الوزراء عبد السلام محمد عارف ومحمد حديد وزير المالية وابراهيم كبه وزير الاقتصاد



جمال عبد الناصر عند استقباله عبد السلام عارف في دمشق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨



عبد الكريم قاسم عند استقباله بتاريخ ٤/ آب ١٩٥٨ روبرت مورفي مبعوث الرئيس الامريكي ايزنهاور الى الشرق الاوسط

الوفد العراقي الذي زار القاهرة في تشرين الثاني ١٩٥٨. ويظهر في الصورة التي التقطت في قصر عابدين. الرئيس جمال عبد الناصر وعلى جانبيه من اليمين خالد النقشبندي عضو مجلس السيادة وعلى اليسار محمد صديق شنشل وزير الإرشاد.

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٨٩٦ لسنة ١٩٩٠

طبع بمطابع التعليم العالي
في الموصل

السعر : ديناران ونصف



مطابع التعليم العالي